" تصور مقترح لإنشاء الوكالة العربية لإدارة تدويل الإعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي "

د / أحمد نجم الدين عيداروس

• **المقدمة** :

انطلاقاً من الصبغة الدولية للتعليم العالي، فقد أضحت مؤسساته محور اهتمام كافة الشرائح المجتمعية، مما أوعز لقياداتها الإدارية ضرورة التجويد الأمثل لكافة الخدمات التعليمية والبحثية والإدارية، ويعزز ذلك الإهتمام الدولي حيال كون أنظمة الجودة والاعتماد المؤسسي والأكاديمي من أهم المقتضيات الأساسية لعالمية التعليم العالي، وباتت داعما دالا على كفاءة الخريجين وعنصرا للإعتراف الدولي بالشهادات والمؤهلات الجامعية.

وهذا ما يؤكده التواجد المتنامي لوكالات ضمان الجودة والإعتماد في معظم دول العالم ؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يوجد نوعان من الوكالات: وكالات الاعتماد المؤسسي ووكالات اعتماد البرامج، وفي هولندا؛ توجد منظمة اعتماد مستقلة تعطي رأيها بشأن اعتماد البرامج القائمة والجديدة والتحقق من تقييمات الوكالات الأخري بها. وفي المملكة المتحدة : تقوم وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي بإجراء كافة المراجعات المؤسسية، بجانب وكالات اعتماد البرامج. وفي ألمانيا، يخول مجلس الاعتماد (Accreditation Council) مهام اعتماد البرامج للوكالات الإقليمية .(وزارة التعليم العالي بالسعودية، ٢٠١١، ٣٧، بتصرف).

وازاء التباين والتعددية التي تكتنف معايير ضمان الجودة والإعتماد لكافة المنظمات وهيئات الإعتماد الوطنية والإقليمية والدولية، مما يحدث نوعا جوهريا غير مرئي من التناقض المعلوماتي والفجوات المعرفية حيال اقرار اعتماد مؤسسات التعليم العالي، كان لزاما من الإتجاه صوب البحث نحو تدويل الاعتماد، والذي يهتم بتحليل جودة الجامعات من العمق؛ إذ إنه يتجاوز آليات تيسير انتقال الطلاب والاعتراف بمؤهلاتهم إلى التعاون الوثيق لكافة عناصر وأبعاد المنظومة الجامعية، بما يحقق تجاوزه لمستويات التغيير النمطي Copernican Change، إضافة لتجاوزه نظم اعتماد جودة مؤسسات التعليم العالي محليا إلى مدى توافقية المؤسسات وأنظمتها الوطنية مع الرؤى التقدمية لتدويل الاعتماد بما يحقق التعاون الدولي ويحافظ على الهويات الثقافية الوطنية، وهذا يدل على أن تدويل الاعتماد يعد مفترق الطرق لكافة الأفكار واتجاهات تطوير التعليم العالي.(Ginke, Hans van, 2011,7-11, (Ayoo, Philip Ouma, 2009,305-307)

فتدويل الإعتماد وكيفية إدارة عملياته لأمر يتسق ورؤى الحكومات الداعمة لإستقبال تدفق الهجرة الدولية للطلاب والأساتذة بشكل إيجابي مع تقديم المنح الدراسية والتوظيف الدائم لهم، تعزيزا لمكانتها وعلاقاتها الدولية مع الدول الأخرى، ولعل أفضل الدول ذات الإستفادة من جوهر التدويل . باعتباره وسيلة للتعايش والتقارب الدولي . هي بلدان الشمال الأوربي: (الدنمارك، فنلندا،

ايسلندا، النرويج، السويد)؛ إذ قامت بوضع استراتيجية مشتركة للتعاون ومواجهة التحديات العالمية وايجاد آليات الإرتقاء بجودة وضمان جودة التعليم مع التركيز على التطورات الحادثة في كل بلد على حدة. (Jowi, James Otieno, 2009,263-278) & (Beerens, Sjaak J.J., 2008, 259-262)

وقدٍ إستشعر اتحاد الجامعات العربية الحاجة لضبط جودة التعليم العالي ضمانا لجودته؛ لذا أعدت الأمانة العامة للاتحاد مشروع إنشاء مجلس ضمان الجودة والاعتماد كي يُناط به التقويم الذاتي والخارجي المستمر لمؤسسات التعليم العالي وبرامجها في الوطن العربي بما يدعم مركزها العلمي التنافسي عالمياً، وتم اقراره في الدورة (٣٩) لمجلس الاتحاد، كما أقِر نظامه الأساس والهيكل التنظيمي ومهامه عام ٢٠٠٧م، وقد شُكلت لجنة استشارية – في ٢٠٠٧/١٠/٨م – لاعادة النظر في دليل التقويم الذاتي والخارجي للجامعات العربية الأعضاء في الاتحاد. (www.aaru.edu.jo/in:17/7/2012)

- **مشكلة البحث** :

وتطبيقا لتوصيات اتحاد الجامعات العربية وما أقره من توصيات حيال ترسيخ معايير ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي ، بما يحقق تجويد الأداء الأكاديمي والمؤسسي بصفة عامة، فقد تبنت الدول العربية مع مطلع الألفية الثالثة تأسيس الهيئات الوطنية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ويتأتى ذلك بعد العديد من النتائج البحثية المنبثقة من الدراسات والبحوث التربوية تجاه تدني مستوى المنتج الجامعي؛ مهارات وقدرات ومعلومات، مما ينجم عنه ضعف الوفاء بالتطلعات المجتمعية، (المسعودي، سعد وطيب،عزيزة، ٢٠٠٥، ١٨٧ -٢٠٧)، (طهطاوي، سيد أحمد،٢٠٠٥، ٢٠٧ -٢٥٠) (العرفج، عبد المحسن، ٢٠٠٥، ٣٥٠)، (النجار، عبد الوهاب وآخرون، ٢٠٠٥، ٢٥٦ – ٣٧٠)، (العنقري، عبد العزيز، ٢٠٠٨، ٤١٥ - ٤٥٥)& (الأسمرمني، ٢٠٠٨، ٦٧٠ - ٦٧٥) ،(حسان، عبير، ٢٠٠٨).

وبالرغم من هذه الجهود الرامية لتدعيم فعالية أداء مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي، إلا أنها ذهبت أدراج الرياح، نظرا لثبوت الطواحين التباينية المتمثلة في ضعف الالتزام بتوصيات اتحاد الجامعات العربية من قبل الحكومات ومؤسساتها التعليمية والهيئات الوطنية للجودة والاعتماد؛ إذ باتت كجزر منعزلة؛ متمثلا ذلك في اختلافات معايير ضمان الجودة، بجانب تباين آلياتها واجراءاتها حيال الإعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بها.

وإذا كان التعليم العالي يخضع في جميع أنحاء العالم لعملية تدويل على نطاق غير مسبوق . وأصبح التدويل الآن متعدد الأبعاد، وصار يتعين على الحكومات والمؤسسات في كافة أرجاء العالم أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد إلا أن هذه الاتجاهات ليست واضحة الملامح في الدول العربية بصفة عامة؛ حيث إن التدويل لم يبرز كمجال يستحوذ على اهتمام السياسات الحكومية أو التعليمية.

وبالرغم من انفتاح مصر – بصفة خاصة - على المجتمع الدولي ، ولكن لايزال عليها أن تُعد إستراتيجية لتدويل اعتماد نظام تعليمها العالي؛ شاملة وضع

إطار للمؤهلات القومية يتواءم مع التطورات الدولية، على أن يضم كافة مستويات المؤهلات التعليمية، بما فيها شهادة إتمام الدراسة الثانوية، والدبلومات الفنية، والدرجات العلمية . وأن يتم تحديد إطار المؤهلات من خلال تفصيل المعارف والمفاهيم والكفاءات المتوقعة من الخريجين للحصول على مؤهل معين وتقييم مسارات تعلم الطلاب . ومن شأن إطار المؤهلات المتفق مع المعايير الدولية أن ييسر الإعتراف بالمؤهلات الدراسية من جامعاتها ذات الإعتماد الوطني، كما يمكن خريجي الجامعات العربية من إيجاد فرص عمل أينما التمسوها. (منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بالإشتراك مع البنك الدولي ٢٠١٠، ص٣٣ -٣٥، بتصرف)

ولقد اعتمدت معظم الدول العربية عدداً من التدابير الهادفة لتطبيق معايير ضمان الجودة بما يتواكب والرؤي الوطنية والدولية ، ومفاد ذلك الموافقة على المبادرات الخاصة بمشروعات ضمان الجودة والاعتماد التي يمولها البنك الدولي، وقيام الهيئات الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد بإعداد معايير أكاديمية قومية قياسية لمختلف مجالات الدراسة الجامعية، واتاحة فرص التدريب وتنمية القدرات المهنية لأعضاء هيئة التدريس، غير أنه لا يزال يتعين القيام بإجراءاتٍ تشريعية ذات رؤى تنموية هادفة لتجاوز الامتثال للثقافات الدولية، مشفوعا ذلك بآليات اجرائية تنفيذية لتحسين القدرات التنافسية لكافة مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي.

وعلى الرغم من اتجاه المشهد الدولي بكافة آلياته ووسائله نحو قضايا وإشكاليات التدويل، إلا أن السلوك الإداري المقرون بالتشريعات التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي في كثير من الدول العربية ما زال مستظلا بظلال الإمتثال للقولبة الوطنية لكافة السياسات التعليمية دون اعطاء الإهتمام الكافي للرؤى الشاملة لكينونة تدويل الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي دوليا. وبناءً عليه كان لزاما أن يتم خوض غمار البحث الحالي، رغبة في ايجاد آليات ورؤى استشرافية لإنشاء الوكالة العربية لإدارة تدويل الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي، صقلا وانماءً لأدوارها الدولية وايجاد بدائل مستقبلية لتجاوز سلبياتها ومعوقات الأداءات الإنجازية المهنية بمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي.

وتأسيساً علي ما سبق، يمكن أن تتبلور أسئلة البحث فيما يلي:

- ما البنية الفكرية لإدارة تدويل الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي في الفكر الإداري المعاصر؟
- ما أهم جهود بعض الدول والمنظمات والهيئات الدولية نحو تفعيل ادارة تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي ؟
- ما ملامح الرؤية التحليلية الناقدة لبعض الهيئات الدولية لضمان الجودة والاعتماد ؟
- ما واقع بعض الجهود العربية المبذولة حيال تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي ؟ وما الرؤية التحليلية الناقدة لها ؟
- ما ملامح التصور المقترح لإنشاء الوكالة العربية لإدارة تدويل الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي ؟

- **أهداف البحث : هدف البحث إلى :**
  - إلقاء الضوء على البنية الفكرية لطبيعة ادارة تدويل الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي في الفكر الإداري المعاصر.
  - التعرف على جهود بعض الدول والهيئات والمنظمات الدولية حيال تفعيل ادارة تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي.
  - توضيح الرؤية التحليلية الناقدة لبعض الهيئات الدولية لضمان الجودة والاعتماد.
  - التعرف على واقع بعض الجهود العربية حيال تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي، مشفوعا ذلك برؤية تحليلية ناقدة.
  - توضيح التصور المقترح لإنشاء الوكالة العربية لإدارة الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي.
- **الأهمية التطبيقية للبحث :**

تنبثق الأهمية التطبيقية للبحث الحالي من خلال ايجاد المواءمة بين المتطلبات الوطنية والمقتضيات الإقليمية والرؤى الدولية حيال حتمية الاهتمام بتطبيق آليات تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي؛ ويمكن تبيان ذلك كما يلي:

  - الحاجة الملحة من قبل وزارات التعليم العالي حيال تطوير العملية التعليمية بصفة عامة.
  - المتابعات المنهجية لكافة المستجدات الدولية نحو تطبيق آليات تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي، مشفوعا ذلك بايضاح الوسائل والطرائق والآليات الداعمة لتفعيل تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي.
  - مواكبة كافة الجهود الحثيثة من قبل قيادات التعليم العالي بشأن الحصول علي الاعتماد الدولي.
  - يُعد البحث بمثابة محاولة بكر للتوصل لمقترحات إجرائية حيال متطلبات تطبيق آليات تدويل الاعتماد، مشفوعا ذلك بتصور مقترح لإنشاء الوكالة العربية لإدارة تدويل الإعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي.
  - الإتساق مع كافة الجهود العربية الداعية لضرورة التنسيق الأكاديمي والمؤسسي نحو آليات تدويل اعتماد مؤسساتها التعليمية دوليا.
  - الإسهام في تبصير المسئولين والقيادات الإدارية واللجان المختصة بتطوير التعليم العالي بمتطلبات تطبيق آليات تدويل الإعتماد وما يستوجبه من اجراءات تشريعية وتنفيذية.
- **منهج البحث :**

نظرا لجوهر طبيعة البحث الحالي والمتمثلة في إنشاء الوكالة العربية لإدارة تدويل الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي القائم على الوصف والتحليل والتفسير والتنبؤ بالظاهرة قيد البحث.

- **الدراسات السابقة :**

١ - التحديات التي تواجه متطلبات الإعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم الجامعي في الجامعات الخاصة. (الدليمي، جمال داوود، والسامرائي، عمار عصام، ٢٠١١)

هدف البحث للتوصل لتصور مقترح للإرتقاء بجودة التعليم الجامعي في ضوء الإستفادة من بعض التجارب العالمية المعاصرة، وتمثلت مشكلة البحث في

السؤال الرئيس التالي: ما المعايير لاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العربي وما التحديات التي تواجه تطبيق معايير الإعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم الجامعي؟، انتهج البحث المنهج الوصفي، ومن ثم، توصل البحث لمقترحات؛ منها : ضرورة الإستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال الاعتماد مع وضع التشريعات الضرورية من قبل مملكة البحرين لتفعيل جودة التعليم الجامعي.

٢ - العوامل المؤثرة الدولية على قرارات الطلاب في اختيار مؤسسات التعليم العالي بقبرص. (Americanos, Adonis,2011)

هدف البحث لتحديد ودراسة العوامل المؤثرة الدولية على قرارات الطلاب في اختيار مؤسسات التعليم العالي بقبرص، وفهم العوامل التي تجذب الطلاب إلى مؤسسات التعليم العالي بقبرص لها. واستخدم الباحث المنهج المعتمد على دراسة حالة استكشافية لعدد من الطلاب الدوليين، وانتهي البحث لنتائج؛ منها: السبب الأول لاختيار الطلاب الدوليين مؤسسات التعليم العالي بقبرص هي انخفاض الرسوم الدراسية (TF) بالمقارنة مع غيرها من البلدان الأكثر شهرة، مع تيسير الحكومة القبرصية لإجراءات الهجرة والقبول الجامعي بمؤسساتها التعليمية.

٣ - التقييم الذاتي المؤسسي والتخطيط الإستراتيجي ودورهما في ضمان الجودة في الجامعات الفلسطينية. (أبو دقة، سناء ابراهيم ، الدجني، إياد علي، ٢٠١١)

هدف البحث إلى إلقاء الضوء على تجربة التقييم المؤسسي الذاتي في الجامعات الفلسطينية وانعكاساها على عملية التخطيط الاستراتيجي فيها . وقد ركز الباحثان على تجربة الجامعة الإسلامية بغزة كدراسة حالة ممثلة لمجتمع الدراسة، واتبع الباحثان المنهج الوصفي، وانتهى البحث بتقديم العديد من المقترحات، أهمها ضرورة ربط نتائج عملية التقييم المؤسسي بالتخطيط الإستراتيجي بالجامعة من خلال نموذج متكامل.

٤ - التعاون الدولي في التعليم العالي: تطوير الشراكة الكندية والأوكرانية. (Kushnarenko, Valentyna, 2010)

هدف البحث إلى ايجاد آليات لتطوير المناهج الدراسية الكندية والأوكرانية من خلال شراكة مؤسسية بين البلدين تحافظ على الخصوصية القومية لهما والاحتفاظ لكل دولة بحرية ادارة المشاريع التنموية بعد الاتفاق على جوهر وأبعاد التطوير. انتهج البحث المنهج الوصفي، وبعد اجراء الدراسة الميدانية والمقابلات المفتوحة لعدد كبير من أعضاء الهيئة التدريسية، انتهى البحث للعديد من المقترحات منها: مداومة تفعيل الحوار الأكاديمي والمؤسسي بين الجامعات الكندية والأوكرانية، ووضع المعايير المستقبلية لتنمية المناهج الدراسية المشتركة، قبول الإختلافات الناجمة عن خصوصية كل بلد والإلتزام التام بتنفيذ الآليات المتفق عليها.

٥ - دور الدولة في تدويل الجامعات: تحليل لنظام التعليم العالي بالبرتغال. (Horta, Hugo, 2010)

هدف البحث لتحليل الدور الفعلي للبرتغال حيال دور الدولة في تدويل الجامعات بما يحقق اللحاق بركب الأقطار المتقدمة، انتهج البحث المنهج الوصفي، وناقش بالتحليل العديد من المبادرات الرامية لتحقيق التكاملية بين

الجامعات الرتغالية تمهيداً لإظهارها على الساحة العالمية، وانتهي البحث لنتيجة أساسية؛ مفادها أن الجامعات البرتغالية تفتقد للسياسات التعليمية الداعمة للجامعات لإظهار القدرات التنافسية عالميا؛ لذا اقترح الباحث ضرورة اجراء تعديلات بالتشريعات الجامعية بما يدعم فكرة التدويل لديها، مع دعم القدرات التنافسية للجامعات من خلال المكافآت المادية لكافة التوجهات ذات الرؤي الدولية للجامعات البرتغالية.

٦ -التدويل وآثاره على نوعية التعليم العالي في أفريقيا (Oyewole, Olusola, 2009)

هدف البحث لتحديد الكيفيات الضرورية لتفعيل عمليات التدويل وتطبيقاته من أجل جودة التعليم العالي بأفريقيا، انتهج البحث المنهج الوصفي، متضمنا الوصف والتحليل للضروريات العصرية التي تلزم الأقطار الإفريقية والأقطار النامية في استخدام المعرفة لتضييق الفجوات الداخلية بينها وبين الدول ذات الإقتصاد المتقدم عالميا، وخلص البحث لنتيجة حتمية، مفادها الحاجة الماسة للتطوير المؤسسي لمؤسسات التعليم لعالي بأفريقيا بصفة عامة بجانب إتباع العديد من الإجراءات الحكومية والتشريعية الداعمة لترسيخ ثقافة الجودة والتدويل بها.

٧ -التدويل مقابل الخصوصية للتعليم العالي في أفريقيا، وتحديات ضمان الجودة والإنتاجية المعرفية. (Ogachi, Oanda, 2009)

هدف البحث لتحليل آليات التدويل مقابل خصوصيات الإقليمية في التعليم العالي في شرق أفريقيا والتحديات التي تواجه ضمان الجودة وإنتاج المعرفة، انتهج البحث المنهج الوصفي، وتمركزت المحاور الأساسية في الوصف والتحليل علي كون التدويل يعد الجوهر والأساس لمواجهة تحديات ضمان الجودة وإنتاج المعرفة، مع احترام كينونة النهج الإقليمي في إدارة مؤسسات التعليم العالي، واختتم البحث بالعديد من المقترحات ، أهمها: ضرورة عقد الإتفاقيات والشراكات الدولية بين جامعات شرق أفريقيا والجامعات العالمية.

٨ -الإعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي – دراسة تحليلية في ضوء خبرات بعض الدول. (أمين، ماجدة محمد، حويل، إيناس ابراهيم حسن، ماهر أحمد، ٢٠٠٥)

هدف البحث لوضع تصور مقترح لتطبيق نظام الإعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي المصري، وتمثلت مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: ما التصور المقترح لتطبيق نظام الإعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي المصري؟، كما اعتمد الباحث المنهج المقارن لملاءمته طبيعة البحث، وانتهي البحث بوضع التصور المقترح لتطبيق نظام الإعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي وآليات تطبيقه وأهمها: تعميم إنشاء وحدات ضمان الجودة بكل كلية، وإنشاء الهيئة القومية للإعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي، ومراجعة الجودة الأكاديمية والمؤسسية للجامعات المصرية.

٩ -إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الإعتماد وضمان الجودة والصعوبات التي تواجه تطبيقه بمؤسسات التعليم العالي في مصر. (البنا، عادل السعيد، عمارة، سامي فتحي ، ٢٠٠٥)

استهدف البحث تجويد وتطوير التعليم العالي، وتمثلت مشكلة البحث في سؤالين أساسيين، هما: ما مدي إدراك المتطلبات اللازم توافرها لنجاح تطبيق

نظام الإعتماد وضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي بمصر؟ ما الصعوبات المتوقعة التي تواجه تطبيق نظام الإعتماد وضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي بمصر؟، ولهذا انتهج البحث المنهج الوصفي، وتم تطبيق الدراسة الميدانية على (عدد ٤٢ أستاذا، ٦٤ استاذا مساعدا، ٧١ مدرسا) ، وانتهى البحث بعدد من المقترحات، أهمها: ضرورة التعاون بين الجامعات والوزارة والطلاب حيال عمليات التقييم، تطوير ثقافة الإعتماد بالجامعات المصرية.

- **العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة** :

- تتفق الدراسة الحالية مع أهم الاتجاهات التى تناولتها الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة فى الاهتمام بمجال ضمان الجودة والاعتماد، إلا أنها تختلف في تناولها المنهجي للهيئات الدولية لضمان الجودةٍ والإعتماد ؛ إذ إن البحث الحالي يتناولها من المنظور التحليلي الناقد، رغبة في التعرف على أوجه الإختلافات والتباينات بين معاييرها المتعلقة بضمان الجودة والإعتماد وذلك إثباتا لرؤية البحث من ضرورة وجود آلية محددة حيال تدويل الإعتماد مع الإعتراف بحرية كافة الهيئات والمنظمات في رؤاها لطبيعة وتعددية معايير ضمان الجودة والإجراءات التنفيذية للإعتماد.
- تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث تركيزها على ابراز الوصف والتحليل للعديد من معايير ضمان الجودة والاعتماد لهيئات أجنبية وعربية، اظهارا لإنفصامية التلاقي العالمي بين هيئات الاعتماد الدولية والعربية من ناحية والجامعات العربية من ناحية أخري.
- تجلي اهتمام البحث الحالي نحو توطين الفكر الدولي للجامعات العربية من خلال أطروحة الوكالة العربية لتدويل الاعتمادِ الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليمِ العالي بالوطن العربي مشفوعا ذلك بتدشين إجرائي للوكالة؛ نظاميا وتنظيميا وتشريعيا.

- **مصطلحات البحث** :

- **١- مفهوم ضمان الجودة** :

يقصد به التحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومى أو العالمى، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمى والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعتبر ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التى تقدمها المؤسسة التعليمية. (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٨: ٦)

كما يعرفه (طويقات، مشهور محمد عبد ربه، ٢٠٠٩: ٣٣٢) بأنه استمرار المؤسسات فى توفير أسس الاعتماد كحد أدنى وتحسينها نحو الارتقاء بمخرجات التعليم فيها حتى تصل إلى مستوى منافس عالميا.

ضمان الجودة . تعريفاً إجرائيا . : كافة الأساليب والممارسات والآليات التى تتبعها مؤسسات التعليم العالي وفق نظام محدد للوقوف على مستوى البرامج الأكاديمية والأداءات المؤسسية بصفة عامة، وتحسينها وفق مجموعة من المعايير المعتمدة لتحقيق توقعات كافة المستفيدين من خدماتها.

- **٢- مفهوم الاعتماد** :

ويعرفه (عبد العظيم مصطفى، ٢٠٠٩: ٢٠) الاعتماد فى التعليم على أنه الاعتراف بأن برنامج تعليمى معين أو مؤسسة تعليمية يصل إلى مستوى معيارى محدد.

ويعرفه شاين جاينج بأنه: الاعتراف الذي تمنحه الهيئة لمؤسسة ما بناءً علي اتفاق برامجها مع معايير معتمدة، وأنها تمل أنظمة فعالة لضمان الجودة والتحسين المستمر فى أنشطتها الأكاديمية والمؤسسية . Shin, GaYoung) (2012,89 ,

الاعتماد . تعريفاً إجرائياً ـ: هو الرخصة الدالة على استيفاءِ مؤسسات التعليم العالي للمستويات المعيارية لضمان الجودة أكاديميا ومؤسسيا.

إدارة تدويل الاعتماد . تعريفاً إجرائياً . : الكيفية التنظيمية التي تبين مدي القدرة على توحيد الإتفاق الدولي حيال الاعتراف التام بمعيارية ضمان الجودة ومستوياتها ومؤشراتها والرخصة الاعتمادية المعطاة للجامعات العربية الأعضاء بالوكالة.

- **خطة البحث** :

يسير البحث الحالي – تحقيقاً لأهدافه – وفق الخطوات التالية:

- البنية الفكرية لإدارة تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي ؛ رؤية تنظيرية.
- جهود بعض الدول والهيئات والمنظمات الدولية حيال تفعيل ادارة تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي.
- الرؤية التحليلية الناقدة لبعض الهيئات الدولية لضمان الجودة والاعتماد.
- بعض الجهود العربية حيال تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي،؛ الواقع الراهن والرؤية التحليلية الناقدة.
- التصور المقترح لإنشاء الوكالة العربية لإدارة تدويل الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي.

- **أولاً : البنية الفكرية لإدارة تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي؛ رؤية تنظيرية**

- **١/١- مؤسسات التعليم العالي تحت مظلة المشهد الدولي** Higher Education Institutions (HEI) in the Internationalized Landscape

إذا كانت الجامعة تعد من أهم الخلايا المجتمعية الرئيسةٍ ذات التأثير التنموي في حياة الأمم والمجتمعات؛ إلا أن الفترة الراهنة – دوليا – تعرف في الأعراف الجامعية بإختبار قدرة الحقل الأكاديمي على مقاومة الضغوط المتعددة، ولعل من أهمها: أزمة الموارد Resources Crisis ، وتشمل الندرة العددية والنوعية للطاقات البشرية، بجانب التعدد في المناصب الإدارية والمستويات التنظيمية، ثم أزمة القدرة على التكيف Adaptability Crisis ؛ والمتعلقةٍ بندرة المواجهة الفاعلة للمتغيرات والتحديات المجتمعية داخليا وخارجيا، أما أزمة صعوبات التكيفAdaptability difficulties، فتتمثل في الزخم الهائل من التغيرات المحلية والإقليمية والدولية ومدى الموائمة بينها وبين

الثقافة القومية مع رؤى التدويل والشراكات الدولية، الأمر الذي يقتضي سيناريوهات المواجهة مع تلك الأزمات – سالفة التوضيح – ، على النحو التالي:(Rezeanu, Oana Maria, 2011, 1046–1050)

- سيناريو العمل بالطريقة المزدوجة Works This Way Tow
- ويتطلب العمل على المواءمة مع الاختلافات والتباين بطريقتين؛ إما الإنسحاب (الإرتداد) Withdrawal، أو اتجاه (الحيادية / عدم الإكتراث) Indifferent Attitude، وهذان الإتجاهان يخففان من تداعيات الأزمات إلا أنهما يتطلبان مزيدا من الوقت لإتقان تطبيقهما مشفوعا ذلك بالصبر الإداري.
- البدء في تغيير العقلية Begin To Change Mentalities ويقتضي ذلك تهيئة العقليات لإستحالة زيادة الموارد والتعامل بإيجابية مع ما هو متاح، وهذا يتطلب نوعية متميزة ذات مهنية عالية من القيادات الإدارية والكفاءات التدريسية تستوعب هذا السيناريو مع تشكيل العديد من فرق العمل المتخصصة، أملا في تدعيم واذكاء روح المشاركة المؤسسية.
- دعنا نستثمر الآن Let's Invest Now وهو سيناريو هادف للتفكير المتجدد حيال رفع كفاءة مستوياتٍ الأداء المهني مع التوزيع العادل للموارد المتاحة التي تستوجب الإستثمار معا.
- تغيير الظروف والعناصر الفاعلة في وقت واحد The Simultaneous Change Of ConditIons and Actors ويرتكز هذا السيناريو على إيجادٍ البدائل الإيجابية من أجل تطوير البني التحتية للجامعة دراسيا وأكاديميا وبحثيا وإداريا، بما يحقق جدوي التغيير وفاعليته لكافة الوسائل المورفولوجية والنفسية والسوسيولوجية والإجتماعية والهيكلية كعناصر وعوامل تعد من الآليات الجامعية، مشفوعا ذلك بالتطوير الدائم للهياكل والمستويات التنظيمية والإصلاح الشامل للمناهج الدراسية، وهذا . في تقدير البحث الحالي . يقتضي ادارة قيادية جامعية ذات رؤى تجويدية متوائمة مع المقتضيات الوطنية والدولية، الأمر الذي يستوجب تأكيد الإمتثال لبعض المعايير الدنيا لكل نشاط جامعي، والتحسين المستمر لجودة الأنشطة الجامعية، مع ضمان تمام الشفافية الإدارية Ensure Full Transparency وضرورة اعتماد ما يسمى (بـ صفر) السلبيات ''Zero Defects'' في كافة الأنشطة الجامعية،واستخدام التقنيات الملائمة لتجاوز (صفرية) السلبيات وخلق معيار رئيس للتقييم الذاتي في قياس التقدم نحو (صفرية) السلبيات.

- **٢/١- تدويل اعتماد التعليم العالي** Internationalization of Higher Education Accreditation
- **تدويل الاعتماد : العناصر الرئيسة والإستراتيجيات** Internationalization: Main Elements and Strategies

من الناحية النظرية، كان ينظر للتدويل ولفترة طويلة على أنه الإنتقال عبر الحدود للطلاب والعلماء بشكل فردي، وليس كإستراتيجية منظومية ذات تأثير على مؤسسات التعليم العالي، إلا أنه . منذ بدايات التسعينات من القرن العشرين وحتي عام ٢٠١١م . حدث تطور حيال توسيع الأنشطة المرتبطة بالتدويل

فشملت إستراتيجيات تطوير المناهج الدراسية وتدعيم الأبحاث العلمية التعاونية وتطوير قدرات الإداريين وتحسين الجودة المؤسسية .

إن التوقعات العالية High Expectations تجاهٍ حرية التنقل الدراسي والأكاديمي عبر الحدود في تزايد، ويتأتي ذلك انطلاقا من التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة في مجال التعليم العالي، وهذا يعزز من ابتكاريةٍ البرامج الأكاديمية والمؤسسية مع انخفاض التكاليف المادية، مما يشكل تحديا للرؤى التقليدية لمركزية الدراسة الجامعية، وهذا من شأنه المساهمة في تفعيل عمليات التدويل بصفة عامة؛ حيث إن من شأن التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد توفير وسائل الدعم ونظم التوجيه للمتعلم بشكل فعال عبر الحدود الوطنية والثقافية واللغوية، وهذا يُعد داعما للأنظمة الدولية للإعتماد والإعتراف التام بالمؤهلات الدراسية والأكاديمية عبر الحدودية. (Wende, M van der , 2010,540-544)

وتجدر الإشارة إلى أن التدويل Internationalization، يختلف عن العولمة Globalization؛ إذ إن آليات العولمة تنصب في بوتقة الهيمنة؛ Dominant and Antagonistic Conceptual Trends ؛ حيث إنها ذات تأثير مهيمن وتختلف درجات التأثير وفقا لتاريخ الأمة وثقافتها؛ لذا فهي تتخذ ما يسمى بالطرق الإستباقية Proactive Way لتنفيذ أهدافها التأثيرية المسيطرة، أما التدويل فيتميز بالقدرة على التعايش مع الأفكار المتضاربة أو المتناقضة (Miklavič, Klemen, Coexisting and often Conflicting Ideas 2011,34) , (Becker, Linda K. W., 2006, 288) ، كما أن التدويل ذو دلالة على التدابير أو الترتيبات المؤسسية من قبل الحكومات والمؤسسات ووكلاء ضمان الجودة بما يحقق التلاقي مع طبيعة التعليم العالي عبر الحدود القومية، ومن ثم فالتدويل يُعد إحدي الطرق لإيجاد التوافقية الثقافية والحوارية والإنمائية بين الدول، مشفوعا ذلك باحترام الهويات الأكاديمية والرؤى التنموية لمؤسساتها التعليمية. (Shin, Ga Young,2012,89)

وهناك فارق بين مفهومين في عالم التدويل، وهما: (Brandenburg, Uwe and Federkeil, Gero, 2007,12-14)& (McBurnie, 2006, 66)& (Vincent-Lancrin, 2006,76)

❖❖ **Internationality** ، الدولية في التعليم العالي: تعني نسبة الأساتذة من جنسيات أخرى للعدد الإجمالي للأساتذة بالجامعة، ونسبة عدد المقررات الدراسية التي تقدم بلغة اجنبية مختلفة عن لغة البلد الأصلية لمجموع عدد المقررات التعليمية بالكلية والجامعة.

❖❖ **Internationalisation**، تدويل التعليم العالي، تعني نسبة تبادل الطلاب واستقبال الطلاب الدوليين لإجمالي عدد المتواجد والمسجل في كل مقرر دراسي، وأيضا نسبتهم لإجمالى العدد الكلي للطلاب بالكلية والجامعة، ونسبة انتشار المقررات وترجمتها للغات أخري ومدي تدريسها وفقا للأساتذة الوطنيين في جامعات عبر الحدود الوطنية.

وبصفة عامة، فإن المنظور الدولي لتدويل الإعتماد - باتفاق بين منظمة اليونسكو وما عداها من الهيئات الدولية - يشير إلى الإعتراف النهائي من كافة وكالات الإعتماد الدولية والعالمية بالرخصة الإعتمادية الوطنية أو الإقليمية المعطاة لمؤسسات التعليم العالي بها التي استوفت تمام المعايير المتعلقة بالإعتماد الأكاديمي والمؤسسي، بما يحقق ضرورة منحها علامة الجودة ورخصة الإعتماد دوليا.

وارتأي البحث الحالي أن التركيز الجوهري للهيئات الوطنية لضمان الجودة ينصب على جودة البرامج الدراسية دون الإتساق وآليات المشاركة الدولية؛ لذا وجب على تلك الهيئات أن تدرك أنها – وفقا لكينونة تدويل الاعتماد – تجاوزت السياقات الوطنية والعمل برؤى شمولية على المستوى الدولي، كما أن الواقع الفعلي للممارسات الإدارية على مستوى الكثير من الدول والحكومات ومؤسساتها التعليمية وأنظمتها التشريعية الحاكمة لمنظومة الحياة الجامعية – إفريقيا وعربيا وآسيويا - ما تزال غير متأهبة للمشاركة في إشكاليات الشراكات الدولية.

وهنا وجبت الإشارة إلى أن الكثير من دول الإتحاد الأوروبي اتخذت العديد من التدابير الإجرائية والإتفاقات والشراكات المهنية حيال تدويل الاعتماد باختيار استراتيجيات التنفيذ لمعايير ضمان الجودة ذات الخطوات متجاوزة الحدود الوطنية لتعظيم الثقافة الأوربية، بجانب حرصها التام على الاعتراف بالمؤهلات الدراسية وحرية التنقل للهيئات الطلابية والتدريسية، ولكن ما تزال الصعوبات أيضا تكتنف إتمام عمليات تدويل الاعتماد بالدول الأوربية، نظرا لضعف شفافية القواعد والمبادئ الوطنية نحو معايير ضمان الجودة، بجانب الاعتراف المنقوص Incomplete Recognition من مؤسسات التعليم العالي لما يتعلق بمخططٍ تيسير التنقل الدراسي لطلاب الجامعات الأوروبيين (ERASMUS) نظراً لعدم الإتفاق على معايير محددة من قبل كافة الدول الأوربية، مما يعد معوقا لإدارة تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي، فضلا عن ذلك القيود الحكومية التي تفرض علي المؤسسات التعليمية بما يُحد من اعتراف الدول بالشهادات الدراسية والمؤهلات العلمية للأساتذة، بما يغرقها فى القولبة المحلية دون إيجاد توجهات إجرائية لتدويل الإعتماد . (Wende, M van der ,2 010,540-544) & (K Gu¨ ru¨ z ,2010 , 628- 735)

- **٣/١- الدواعي الجوهرية لتدويل الاعتماد: تتعدد الدواعي الجوهرية حيال تدويل الإعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي وأهمها** (Güla, Hüseyin , Gülb, Songül Sallan, Kayab, Eylemand : Alicanb, Ayie,2010, 1878–1884)

- **١/٣/١- تنمية القدرات**: Capacity Development

تقليديا، كانت أنظمة ضمان الجودة الوطنية لا توجد لديها توجهات نحو المشاركة الدولية؛ وباعتبار الأمر أصبح حتميا ، فقد وجب على وكالات ضمان الجودة ضرورة تطوير أنظمتها ومعاييرها وتنمية قدرات العاملين فيها باستراتيجيات عبر حدودية، بما يُجود توطيد أواصر المشاركة الدولية، وما يدعم ذلك ، وجود العديد من المبادرات من هيئات دولية مثل: اليونسكو ومنظمة

التعاون الإقتصادي والتنمية والبنك الدولي متزامناً ذلك مع رغبات الحكومات الوطنية، وهذه الجهود ستيسر آليات الاعتراف بالمؤهلات والشهادات الدراسية عبر الحدود الوطنية ، بجانب تيسير عمليات الاعتماد الدولي والاعتماد متعدد الأوجه بصفة عامة.

- **٢/٣/١- ندرة التقارب بين التنوع** Lack of Convergence among Diversity

إن سياسات وممارسات وكالات ضمان الجودة للأنشطة الدولية أمرٌ ذو تباين كبير، وخصوصا فيما يتعلق بالتدويل الخارجي، ولعل الاختلاف جليٌ بين الثلاث دول ذات الرؤى الفعالة نحو تدويل الاعتماد وهي: الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا والمملكة المتحدة، لذا وجب على كافة وكالات ضمان الجودة الإدراك الواعي لضرورة وجود مبادرات داعمة لإيجاد خارطة طريق الإطار المشترك لتدويل الإعتماد بدعم الحكومات الوطنية والمنظمات والهيئات العالمية.

- **٣/٣/١- ضعف الحوار والتعاون الدولي بين وكالات ضمان الجودة** Lack of Dialog and Cooperation among Quality Assurance Agencies

لقد تزايدت الحاجة لتعزيز الحوار الدولي بين وكالات ضمان الجودة على مستويين: أولهما: التواصل من خلال الوكالات ذات الرؤى الدولية حيال تطوير قدرات الوكالات الناشئة بوضع إطار وإستراتيجية متكاملة لذلك، أما المستوى الآخر فيتعلق بإنماء الحوار بين الوكالات في الدول المرسلة والمستقبلة للتنقل الطلابي والأكاديمي، وترسيخ ثقافةِ المفاهمة حول أنشطة ضمان الجودة الدولية، لأن المستقر في الأذهان فعليا هو ندرة الحوار البنَاء ووجود نمطية التبادل المعلوماتي والإختلافات الحادة في الرؤى الإجرائية لخطوات الاعتماد.

إلا أن الأمر آخذٌ في التطور الإيجابي تدريجياً، ويعود ذلك لجهود المنظمات الدولية في إعطاء العديد من منح التدريب للدول الإفريقية، سواء ما تعلق منها بتطوير مهارات المعلمين أو القيادات الإدارية، بجانب ما قامت به رابطة التعليم الدولي بدعم الحوار الدولي وتجويده من خلال أنشطة وتقنيات التعلم عن بُعد وبالأخص في الهند وماليزيا وسنغافورة وكوريا وهونج كونج والصين وجزر المالديف وأندونيسيا (Sanyal and Tres, 2007, 6) ، بما مكنها من امتلاك العديد من الوسائل الفعالة لتجويد التعاون الدولي.

وفي تقدير البحث الحالي، فإن الهواجس التي تنتاب الكثير من الدول والمتمثلة في كون تدعيم الحوار والاستجابات الدولية يحدث تعزيزا لثقافة الامتثال Compliance Culture ، أو خضوع مؤسسات التعليم العالي لأنظمة الجودة الدولية متعددة الأوجه مما يفقدها هويتها الثقافية، إلا أن المبادرات التي ما تزال قائمة من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية وحرصها على تواجد المشاركة والتعاون واحترام كافة الرؤى، لعل فيها منجاة من تلك المخاوف، ودعما لترسيخ ثقافة تدويل الاعتماد. وتجدر الإشارة إلي وجود خمس خصائص مشتركة ومؤكِّدة لتطبيقات معايير الجودة، وذات تعزيز إجرائي داعم لإدارة تدويل الإعتماد ، وبيانها على النحو التالي: (Stella, A and Woodhouse, D, , 2010,533-537)

- تطوير آليات تطبيق معايير الاعتماد the Development and Application of Accreditation Standards إن معايير الاعتماد

Accreditation Standards بصفة عامة قد بنيت من قبل منظمات الاعتماد Accrediting Organizations - وهي منظمات حكومية تابعة للحكومات الوطنية وهناك منظمات غير حكومية وهي كثيرة وبالأخص بالولايات المتحدة الأمريكية - بالتعاون بينها وبين المؤسسات التعليمية، لذا، فهي تلقي الضوء والتركيز علي الموارد والعمليات والتدريس والتعليم والإدارة والتمويل .. الخ، وتتم مراجعتها دوريا للتنقيح والتطوير.

- المراجعات والتقييمات الذاتية بواسطة الكليات والجامعات Self-Reviews Undertaken by Colleges and Universities ترتكز المراجعات الذاتية للمؤسسات على معايير الإعتماد فيما يتعلق برؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها وفقا لمعطيات والمتغيرات المؤسسية. ويتم ارسال المراجعات الذاتية والوثائق ذات الدلالة لمنظمات الإعتماد للفحص والتقييم والإعتماد.
- المراجعات وأحكام الأقران للمؤسسات Peer Reviews of Institutions وفيما يتعلق بمراجعة الأقران (الزملاء) تستند غالبا إلى وثائق المراجعات الذاتية للمؤسسات التعليم العالي، وتتشكل فرق المراجعة Review Teams من زملاء بالتعليم العالي وآخرين من قطاع الأعمال الوطني والمجتمع الدولي والطلاب. وتتوج كافة عمليات مراجعات الأقران بتقرير شامل عن المؤسسة قيد الفحص والاعتماد ، ويتم إرساله لمنظمة الاعتماد.
- الأحكام الصادرة باستخدام المعايير الحاكمة للإعتماد Judgments by an Accreditation Body Using the Standards وتعني أن كافة الأحكام الصادرة من قبل فرق المراجعة وهيئات الإعتماد يجب أن تلتزم بالمعايير الحاكمة لهيكلية الإعتماد.
- منح شرعية الاعتماد Awards of Accreditation Status بناءً على تقارير المراجعات الذاتية للمؤسسات وتقرير مراجعات الأقران، تصدر هيئة الاعتماد قرارها حيال مدي استيفاء المؤسسة قيد الاعتماد لمعايير الاعتماد، وتجدر الإشارة إلى أن هيئة اتخاذ القرار تتألف من الإداريين بمنظمة الاعتماد وهيئات تدريس وممثلين عن المجتمع المحلي، وفيما يتعلق بالموافقة على منح الاعتماد Awards of Accreditation ، فإن اتخاذ القرار قد يكون: منح (ضمان) الاعتماد Grant Accreditation، أو رفض الاعتماد Deny Accreditation ، أو المزيد من الاستفسارات الموجهة للمؤسسة لإجراء بعض التدابير والإجراءات لإنجاز الاعتماد . Eaton, J S, 2010, 384-(38)
- إن طول فترات الاعتماد تتراوح بين بضع سنوات ترتكز على الوثائق وتقارير المراجعات وآليات تطبيق المعايير بما يتيح إرساء ثقافة الجودة المؤسسية والمتمثلة في وجود نظام واضح للجودة الداخلية، ويجوز منح صفة الإعتماد لأجل غير مسمي أو كونها تتطلب التجديد الدوري.

- **٤/١- القيم الداعمة(المحققة) لتدويل الاعتماد**: The Values That Drive Accreditation Internationalization

لقد أنشأت العديد من الدول هيئات ضمان الجودة والإعتماد تحقيقاً للنهج ثلاثي الأبعاد: تقييم الجودة، وفحص وتدقيق ضمان الجودة، والإعتماد لكافة مؤسساتها التعليمية. أما الظاهرة الآنية في الإعتماد فتتمثل في تطور التفكير

الإستراتيجي في أدائها المهني والمعبر عن توافقية معايير الاعتماد لكافة الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية، بما يدعم زيادة الحراك الأكاديمي والمهني عبر الحدود القومية، وتنامي المبادرات الإقليمية والعالمية نحو الاعتراف بالمؤهلات العلمية دوليا، الأمر الذي يستوجب تحركا احترافيا من قبل كافة الدول وهيئات الاعتماد الحكومية والخاصة ومؤسسات التعليم العالي تجاه الشراكة في وضع آليات تدويل الاعتماد أو ما يسمي بالمدخل الدولي للاعتماد International Approach to Accreditation .

وتأسيساً عليه، ارتأي البحث الحالي أن تدويل الإعتماد يستند بصفة عامة إلى مجموعة من القيم الجوهرية ذات الخصوصية بطبيعة مهنية العمل بالتعليم الجامعي، وتتنوع هذه القيم في درجات الإلتزام بها من قبل الدول والكليات والجامعات والأقسام الأكاديمية داخل الدولة الواحدة أو عبر الأقطار الدولية. وهذه القيم تستوجب نوعا من التعزيز والدعم الإداري كي تتوافق وطبيعة البيئات المؤسسية.

ويمكن بيان أهم القيم الداعمة لتدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي على النحو التالي: (Eaton, J S, 2010, 384-389)

١/٤/١ - أهمية الرسالة المؤسسية Importance of Institutional Mission

وتستوجب المستويات الأعلى من التوصيف المهني المتعلق بالأنشطة المؤسسية والإدارة والطلاب ٠٠ الخ، لذا، فإن معظم أنظمة الاعتماد تستخدم الرسالة المؤسسية كآلية أو اعتبارها نقطة الانطلاق للحكم على مدي توافر معايير ضمان جودة الأداء المؤسسي.

٢/٤/١ - الاستقلال المؤسسي Institutional Autonomy

تعد أهمية الحريات المؤسسية بمثابة الضمان التنظيمي لتوطيد معايير ضمان الجودة بالجامعات، وتستلزم هذه القيمة تفاعلا مهنيا لترسيخها من قبل الرؤي التعاونية بين الهيئات الطلابية والإدارية والتدريسية والقيادية، مما يعزز فعالية صنع القرارات المتعلقة بالمناهج الدراسية ومعيارية العملية التعليمية. هذا في حين أن هناك عددا من الدول العربية لا تزال ذات استمرارية في وضع قواعد القبول ومعايير توظيف الهيئات التدريسية، إلا أن الأمر يستوجب تطورا حيال تلك النظرات من خلال النمو الفعال للحوار الدولي بين منظمات الإعتماد الدولية ومؤسسات التعليم العالي.

٣/٤/١ - الحرية الأكاديمية Academic Freedom

وتعني الحفاظ على الحريات الفكرية المستقلة للهيئات التدريسية؛ انطلاقاً من كونهم ذوي مسئوليات جوهرية حيال تطوير المعرفة العالمية، وهذا يتطلب قرارات ادارية ذات رؤي توافقية بين الحكومات وإدارات مؤسسات العليم العالي والهيئات التدريسية تحقيقا للفعالية المؤسسية.

وفي تقدير البحث الحالي، فإن تلك القيم سالفة الذكر تعد هي الأساس الفعلي الداعم لكافة عمليات تدويل الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي؛ حيث إنها توفر لها الضمان الحقيقي والجوهري

من أية تدخلات حكومية تؤثر في أي من أبعاد منظومتها الجامعية، بجانب تدعيم القدرات والكفاءات القيادية بها نحو التدقيق المنهجي من منظور معايير ضمان الجودة لكافة سياساتها واستراتيجياتها التنظيمية.

- **٥/١- أدوار إدارة تدويل الاعتماد**: Internationalization of Accreditation Management Roles

تتعدد أدوار إدارة تدويل الاعتماد، ولعل من أهمها ما يلي:

- ضمان الجودة وتحسين الجودة بالكليات والجامعات.
- السعي لجعل الإعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي من قبل المؤسسات الوطنية لضمان الجودة والإعتماد اعتمادا دوليا بدون وجود رقابة دولية على اجراءاتها وآلياتها.
- التيسير المنهجي المنظم لحرية انتقال الطلاب دراسياً بين الكليات من خلال الإعتراف بدرجاتهم ومؤهلاتهم الدراسية المعتمدة.
- خلق المسارات الجديدة لتحسين الجودة Create Paths to Improving Quality، وتدويل الإعتماد بما يحقق ملكية طابع (علامة) الجودة Quality Stamp. ومن ثم تصبح البرامج الأكاديمية والأطر التنظيمية للمؤسسة ذات مؤشرات معيارية دولية.
- تُعد إدارة تدويل الإعتماد سلطة موثوق بها Reliable Authority ، للقطاعين العام والخاص؛ لأنها تؤدي دور "بنّاء الثقة" Confidence - Builder لكافة الحكومات والجهات المانحة للتمويل، وهذا الدور من شأنه الحفاظ على ثقة الممولين واستمرارية تمويلهم لكافة اجراءات منظمات الإعتماد مع المساعدة في تيسير الحراك الطلابي والإعتراف بمؤهلاتهم من كافة الجامعات والدول عبر الحدود القومية.
- تُعد ادارة الإعتماد الضمان الأساس لعدالة تقييم المؤهلات الدراسية والعلمية للهيئات الطلابية والتدريسية من قبل الدول ومؤسسات التعليم العالي عبر الحدود القومية.
- تأكيد المساواة Assure Equity في التعليم العالي، ويتحقق ذلك من خلال الإعتراف بالمؤهلات والدرجات العلمية عبر الحدود، وهذا دور حيوي لإدارة تدويل الإعتماد.
- تيسير تنقل الطلاب والأساتذة من كليات معتمدة لكليات خارج الحدود القومية تدعيما لتبادل الخبرات وتحسين آليات وإجراءات الإعتماد في كافة الدول والجامعات عبر الحدودية.
- هي أداة فاعلة حيال تعزيز التدابير الإجرائية دولياً من أجل تفعيل المسئوليات الإجتماعية والأخلاقية بتدعيم المواطنة الثقافية للهيئات الإدارية والتدريسية والطلابية.

- **٦/١- مبادىء تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي**:

ولكي يتم ادراك التدويل كسمة جودة مميزة لكافة البرامج الأكاديمية والرؤى المؤسسية، تم وضع اطار ذي مبادىء متعددة تتسم بارتكاز المستويات التعليمية للبرامج الأكاديمية على حقل المهنية الدولية، وبما يتوافق والتوجهات الوطنية والدولية، حيث تُحدد المبادىء مستويات الإنضباط والتوجيه

المهني للبرامج الأكاديمية والقيم العلمية المضافة من خلال رؤى الهيئات الطلابية والتدريسية، وهذا يحقق المفهوم متعدد الأوجه للتدويل Multifaceted Concept of Internationalization، ولعل أهم تلك المبادىء على النحو التالي: (Aerden, Axel, Frederiks, Mark and Heuvel, Esther van den, 2012, 60-66) & (Forbes-Mewett, H., Marginson, Simon, Nyland, Chris, Ramia, Gaby, Sawir, Erlenawati,2009,141)

- استناد الشهادات/المؤهلات لمستوى الطموح للبرامج الأكاديمية وفقاً لمحدداتها واتساقها مع مقتضيات السياسة التعليمية ذات الرؤي الدولية.
- يجب أن يكون تدويل البرنامج ذا انعكاس على المعايير ذات الصلة بانجاز المستويات التعليمية والخدمات للهيئات الطلابية والتدريسية والإدارية.
- توافق كينونة تدويل البرنامج مع الأهداف والنتائج المرجوة من البرنامج وطنيا ودوليا.
- تقييم البرنامج ومخرجاته من قبل لجنة تسمي لجنة التدويل تمتلك خبرات التقييم الدولى.
- تعدد مستويات التقييم لأربع مستويات؛ هي: مرضي، غير مرضي، جيد، متميز.

ولكي يتم تقييم تدويل الإعتماد كسمة جودة مميزة ، فلابد من وجود اطار تقييمي يتكون من ستة معايير، ولكل معيار مؤشرات فرعية أو قواعد حاكمة وبيان هذه المعايير كما يلي:

- رؤية أو سياسة التدويل.Vision or Policy of Internationalization (فالبرنامج لديه رؤية أو سياسة تدويل ذاتٍ أهداف محددة قابلة للقياس، وتتسم بالشراكة مع المستفيدين؛ تنقيحا وموافقة، بجانب كون عناصر رؤية أو سياسة التدويل مثل المقارنات الخارجية وآليات التقييم تُعد الأساس لإتخاذ إجراءات تحسين جودة الأداءات المؤسسية).
- نتائج التعلم Learning outcomes (وتحدد رؤية أو سياسة التدويل طبيعة المخرجات المقصودة للتعلم / مع وجود اثباتات ومستندات ووثائق للبرنامج دالة على مدى قدرته على تحقيق نتائج تعليمية لمختلف ثقافات الطلاب الخريجين).
- التعليم والتعلم Teaching and learning ، (توافق مناهج البرنامج وممارساته التربوية وآليات تقييم الطلاب مع رؤية أو سياسة التدويل).
- العاملين Staff (ويعني: الاختيار الواعي لقدرات العاملين ذات الخبرات الدولية الكافية والكفاءات البينثقافية والمهارات اللغوية).
- الخدمات Services (ويعني: كفاية الخدمات المقدمة للطلاب والوطنيين والدوليين/ وكفاية المعلومات والمشورة والتوجيه والسكن والمكتبة في ضوء سياسة التدويل).
- الطلاب Students (ويعني اختيار مجموعات طلابية ذوي خبرات دولية وثقافة عبر الحدود الوطنية تساعد في انجاز البرنامج وتدويله/ واتساق حرية تنقل الطلاب واعتماد شهاداتهم ومؤهلاتهم الدراسية مع سياسة التدويل).

• **٧/١- متطلبات تحقيق تدويل الاعتماد**:

إن ضمان الجودة والإعتراف بكافة آليات الممارسات المحققة لمعاييره يخضع للعديد من الإعتبارات والمتطلبات الجوهرية لتحقيق تدويل الاعتماد لعل من أهمها ما يلي: (Altbach, Philip G. and Knight, Jane, 2007, 5-9) & (Sugahara, Satoshi, Boland, Greg,2011, 382–389) & ((Waters, J. L., 2010,548- 553)

- ١/٧/١ـ مدى اعتراف البلدان المرسلة والمستقبلة بكافة المقررات والبرامج الأكاديمية المعتمدة والمقدمة من قبل الوكالات أو المؤسسات أو الهيئات والشبكات الدولية عبر الحدود الوطنية. وهو أمر ذو تباين بناءً على القدرات الإبداعية والقواعد التنظيمية والأطر النظامية لمعايير ضمان الجودة والإعتماد التي تتبعها هذه الهيئات والشبكات الدولية، وبما يتسق وتاريخية وأعراف وثقافات البلدان المرسلة والمستقبلة ومدى امتثالها وعدم تناقضها وأطرها النظامية المنبثقة من اللوائح والتشريعات الوطنية، وكل هذه التحديات التي تلوح فى الآفاق ذات مرامي كبيرة وتنشىء الرغبات نحو إنشاء مؤسسات وطنية فاعلة مشفوعة بالتوافقية ونظم التشريعات الإقليمية والدولية.
- ٢/٧/١. آليات التأكيد على جودة المقرراتٍ والبرامج الأكاديمية الواردة من الشركات التجارية والداعمة لها ماديا والهيئات والمؤسسات مثل البنك الدولي واليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية عبر الحدودية بما يتوافق والأنساق الثقافية للدول بصفة عامة. ولعل أفضل مثال حيال هذا التوافق ماتم تحقيقه في هونج كونج وماليزيا وجنوب افريقيا؛ إذ تم التوفيق بين نظم مراقبة الجودة وطنيا ودوليا على غرار ما تم بين استراليا والمملكة المتحدة حيال ايجاد تدابير ادارية عبر حدودية لإرسال مندوبيهما من ذوي الخبرات في مجال ضمان الجودة والإعتماد لكافة الدول ومؤسساتها التعليمية لنقل خبراتهم لها وصقل قدرات منسوبيهم.
- ٣/٧/١ـ الدور الدينامي للإعتماد؛ ويتمثل في كون تطوير وتنمية قدرات مقدمي الخدمات والدورات التدريبية المتخصصة وامكانية تسويقها عالميا يُعد أساسا في جلب الإستثمارات لكافة المؤسسات حاملة علامة الجودة والإعتماد لدورها الفاعل في اعتماد مؤسسات التعليم العالي بما تستحدثه من أطر تنظيمية وتدابير إدارية وما تمتلكه من خبرات فنية متخصصة ذات مهارات وقدرات دولية .
- ٤/٧/١ـ الحاجة لوجود آليات للتعرف على المؤهلات الأكاديمية والمهنية المكتسبة من خلال التنوع الدولي للدراسات المستقبلية لتطوير قدرات الموظفين والطلاب ومدي صلاحية البرامج الأكاديمية والجوائز المقدمة من منظور ضمان الجودة والإعتماد ذي الرؤى التدويلية قيد التنسيق والتوافقية وطنيا واقليميا ودوليا.
- ٥/٧/١. ضرورة إعادة النظر في البيئات التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي: إن أنظمة ضمان الجودة والإعتماد المرتكزة على خصوصية المستويات القومية في حاجة لتبني آليات حديثة تتسق وطبيعة التنوع الإقليمي والتطورات الدولية حيال الأطر التنظيمية للجودة والإعتماد بما يطور نظم الجودة والإعتماد الوطنية.

وهذا الأمر – في تقدير البحث الحالي – يعطي أدواراً ومسئوليات جديدة لكافة المشاركين والمستفيدين من التعليم العالي من مؤسسات وهيئات ذات طابع خاص أو مقدمي الخدمات التعليمية أو المنظمات غير الحكومة وهيئات الإعتمادٍ المستقلة والمهنية والجمعيات الإقليمية والدولية. وهؤلاء يجب أن يتعاونوا معا لبناءٍ نظام يضمن تأكيد ضمان الجودة للتعليم العالي عبر الحدود الوطنية شاملا ذلك إجراءات قبول الطلاب ووسائل تقييمهم، والمناهج الدراسية، آليات ومعايير الجودة للطلاب الوطنيين والدوليين، والتوازن بين الإستثمار والعوائد والتكاليف المادية، وتوزيع المسئوليات الأكاديمية. وكل ذلك يتم بالتوازن والتوافقية بين الرؤى الوطنية والمتطلبات الإقليمية والمنهجية الدولية حيال تدويلٍ اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

- **ثانياً : جهود بعض الدول والهيئات والمنظمات الدولية حيال تفعيل ادارة تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي:**

- **١/٢- منظمات وشبكات مؤسسات التعليم العالي؛ مبادرات عبر الحدود الوطنية** : Associations and Networks of Higher Education Institutions

إن تلك الهيئات وشبكات التعليم الجامعي تحتاج قبل الإنضمام لمدونات الممارسات والمبادىء التوجيهية to Codes of Practice and Guidelines – المتعلقة بتدويل ضمان الجودةٍ والإعتمٍاد – لإعادة النظر في آلياتها ومعاييرها الإعتمادية ، لكونه أمرا متعلقا بما يسمي مبادىء (قواعد / ضروريات) الحتميات الأخلاقية للمشاركات الدولية ، فرمزية الممارسات والمبادىء التوجيهية للجامٍعات الاسترالية تركز على توفير التعليم المتميز للطلاب الدوليين، مشفوعا ذلك بتدابير واجراءات رسمية من قبل لجنة نواب رؤوساء الجامعات الأسترالية Australian vice-chancellors committee مع توفير وسائل تعاونية ذات جودة لكافة الخدمات المقدمة لهم، كما طورت وكالة ضمان الجودة QAA بالمملكة المتحدة مبادىء الممارسات والمؤشرات الجيدة للبرامج الدرسية لغير مواطني المملكة المتحدة، وتم اعتمادها من قبلٍ مجلس اعتماد التعليم العالي Council for HE Accreditation، وأيضا فإن مدونة قواعد الممارسة الأخلاقية الذي أرساه المكتب الكندي للتعليم الدولي Canadian Bureau for International Education أوضحت عددا من الممارسات ، منها: ضرورة الإلتزام التام بالانضمٍام لقواعٍد الممارسةٍ كمبدٍأ توجيهي لمعايير ضمان الجودة ، بما يعني جعله أمرا وظيفيا وليس شعارا مهنيا . (Soboleva, Erika, 2011, 71 – 80)

وبالإضافة لذلك، فإن جمعيات وشبكات التعليم العالي لديها العديد من المبادرات عبر الحدود الوطنية، مثل برنامج التقييم المؤسسي The Institutional Evaluation Program (IEP)، والذي بدأته منظمة الجامعات الأوربية the European University Association (EUA) كما أطلقت (EUA) خطة التعليم الفردي التي تولى اهتماما بالقدرات الطائفية Individualized Education Plan (IEP) لكافة منسوبي الجامعات من طلاب وهيئات تدريسية وإدارية، وترتكز (EUA) على اكتشاف

نقاط القوة والضعف لديهم لفهم وإدراك ثقافة معايير ضمان الجودة، وتستند في ذلك على تقارير التقييم الذاتي والتقييم الخارجي لنحو (١٥٠) جامعة داخل أوروبا وخارجها.(Aphijanyatham, Ropharat, , 2010,44)

ولقد أوضحت تقارير(EUA) القواعد الرئيسة لتلك البرامج والمبادرات والمتمثلة في ضرورة زيادة القدرات الإستراتيجية وتعزيز ثقافة الجودة الداخلية بجانب إيجاد آليات وسمات أساسية لديهم للتعامل المعياري مع مقتضيات الحاضر ومتغيرات المستقبل، كما توجد العديد من المشاريع والمبادرات والمقارنات الخارجية حيال الخطوات الإجرائية لتدويل الاعتماد من قبل منظمة جامعات الكومنولث Association of Commonwealth Universities لكافة القضايا المشتركة بين الجامعات والعابرة للحدود الوطنية، وانبثق عن ذلك إنشاء المنظمة الدولية لرؤساء الجامعات International Association of University Presidents (IAUP)، ومهمتها الأساسية إيجاد الآليات التوافقية مع كافة فرق العمل المتعلق عملها بإجراءات الإعتماد من خلال عقد الندوات والمؤتمرات لتأكيد الحرص على إرساء ثقافة تدويل الإعتماد داخل الإتحاد الأوروبي وتوثيق الروابط مع كافة الدول ذات التوجهات الإجرائية نحو تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي عالميا. (H. ,Forbes-Mewett, Marginson, S., Nyland, C., Ramia, G., Sawir, E., 2009,144)

هذا بالإضافة إلى مجهودات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) حيال وضع برامج التحليل عبر الحدود القومية للإدارة المؤسسية في التعليم العالي من خلال تدويل جودة عمليات المراجعات Internationalization Quality Review Process (IQRP)؛ حيث يهدف ذلك لمساعدة مؤسسات التعليم العالي وتشجيع تجويد الأبعاد الدولية لكافة مؤسسات التعليم العالي.

هذا بالإضافة إلى أنه في عام ٢٠٠٥م أضحت جدية المحاولات واقعاً إجرائياً من قبل كل من: المنظمة الدولية للجامعات International Association Of Universities والمنظمة الكندية للجامعات والكليات Association Of Universities and Colleges of Canada، والمجلس الأمريكي للتعليم American Council on Education ومجلس اعتماد التعليم العالي Council for Higher Education Accreditation لايجاد وثيقة ذات رؤى تنفيذية توافقية لتفعيل المشاركة عبر الحدودي الوطنية في جودة وارساء ثقافة معايير الاعتماد بمؤسسات التعليم العالي، وتزامن ذلك بمشاركة فعالة مع منظمة الجامعات الأفريقية Association of African Universities من أجل إرساء ثقافة تدويل ضمان الجودة والاعتماد بصفة عامة. ووفقا لهذه المحاولات الجادة من العديد من المنظمات الدولية حيال تدويل اعتماد التعليم العالي، فقد وجب على كافة هيئات ووكالات ضمان الجودة والإعتماد بمختلف الدول الإستجابة الإجرائية وبالتعاون مع نظرائها عبر الحدود للإتفاق حول آليات النهج المماثل لمعايير ضمان الجودة والإعتماد تحقيقا لتفعيل مشاركاتها الدولية.

أما منظمات التدقيق التربوي الدولي للتعليم عبر الحدود القومية فهي على النحو التالي:(Soboleva, Erika, 2011, 71 – 80)

- **منظمة التنسيق** Coordinating organization
  - Nederlands-Vlaamse Accreditatieorganisatie (NVAO), the Netherlands and Flanders
- **المنظمات المشاركة التطبيقية** : Participating applicant organisations
  - Magyar Felsõoktatási Akkreditációs Bizottság (HAC), Hungary
  - Österreichischer Akkreditierungsrat (ÖAR), Austria
  - Commission des Titres d' Ingenieur (CTI), France
  - Agencia Nacional de Evaluación de la Calidad y Acreditación (ANECA), Spain
  - Akkreditierungsagentur für Studiengänge im Bereich Gesundheit und Soziales (AHPGS Germany)
  - Danmarks Evalueringsinstitut (EVA), Denmark
  - Fachhochschulrat (FHR), Austria
  - Pañstwowa Komisja Akredytacyjna (PKA), Poland
  - Zentrale Evaluations- und Akkreditierungsagentur Hannover (ZEVA), Germany
  - Polish ENIC/NARIC, Poland
- **المنظمات المشاركة** Participating organizations
  - German Accreditation Council (GAC), Germany
  - Foundation for International Business Administration Accreditation (FIBAA), Germany
  - Agentur für Qualitätssicherung durch Akkreditierung von Studiengängen (AQAS Germany)
  - Nasjonalt organ for kvalitet i utdanningen (NOKUT), Norway
  - Council for Higher Education of the Republic Of Slovenia, Slovenia
- **مجموعات المستفيدين** : Stakeholders Group
  - (European University Association (EUA)
  - (European Students' Union (ESU)
  - (Association of Higher Education Institutions (EURASHE)
  - (ENIC-NARIC Network (Recognition authorities)
- **٢/٢- تغيير الأسس المنطقية للمشاركة الدولية** : Changing Rationales of International Engagement

لقد أضحت الغايات الجوهرية لتدويل اعتماد التعليم العالي أمراً ذا أهمية بليغة؛ إذ إنه يتجاوز وطنية الحدود إلى عالمية الشراكات الدولية، سواء أكان ذلك متعلقاً بآليات تطوير المناهج الدراسية أو الأبحاث العلمية أو تقنيات التدريس، وهنا تجدر الإشارة لوجود اتجاهين أساسيين لتدويل الإعتماد، وهما

(Marginson, Simon, 2010,6962): التدويل المدمج (الدمج الدولي والمتعلق بالأوجه البينثقافية International or Intercultural Aspect) Integrate، والذي يهتم بانضمام الهيئات الطلابية والتدريسية الدوليين لعضوية حرمها الجامعي Domestic Campus، وهذا ما يسمى بالتدويل الداخلي Internationalization at Home ،أما المؤسسات التعليمية ذات الخدمات التعليمية أو البحثية عبر الحدود القومية Cross National Border لمؤسسات تعليمية في دول أخرى، فهذا هو التدويل خارج الحدود Internationalization abroad .

ويرى الباحث أن كلا الاتجاهين . من منظور التعهدات والمواثيق الدولية . يجب أن يكون في تنامي وتزايد مستمر بما يُعلى من شأن مهام الهيئات الاعتمادية، وتجاوزها مهام مراقبة جودة الأداء الوطني إلى مراقبة ومحاسبية جودة الأداء الدولي برامجياً ومؤسسياً، وهذا من شأنه الإدراك الواعي لتعددية وجهات النظر وطنياً وإقليمياً ودولياً لسياسات تدويل الإعتماد.

وتأسيساً عليه، أضحى التوجه لعقد الاتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف Bilateral or Multilateral Agreements أمراً حيوياً لتدعيم وتشجيع الحراك العلمي والبحثي للهيئات الطلابية والتدريسية، بحيث تبدو مؤسسات التعليم العالي في حالة من الإتساق التنظيمي والقابلية للمقارنة الدولية مع نظيراتها بما يشجع الحركة المهنية الإحترافية عبر الحدود الوطنية حيال الإعتراف بالمؤهلات واعتماد الشهادات الدراسية وتعزيز القابلية للإعتراف بها من قبل مقيمي الإعتماد والهيئات الإعتمادية وأرباب العمل والهيئات المهنية ومؤسسات التعليم العالي (Lauring, Jakob, Selmer, Jan, 2010,171) & (Marginson, S ., 2010, 546-551)

وبناءً عليه، . وفي تقدير البحث الحالي . فالأمر يستوجب من كافة المستفيدين ضرورة التلاقي والإتفاق حيال الشراكة الإحترافية في صياغة المؤشرات والمقاييس ومعايير ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي برؤى دولية متوازنة المرامي والاتجاهات والأبعاد، لما له من شأن في طبيعة قرار الاعتماد من الجهات والهيئات الاعتمادية، مما يستوجب إنماء إدراك القائمين على إدارة مؤسسات التعليم العالي بضرورة الانتباه حيال إيجاد تدابير وترتيبات جديدة لضمان الجودة والإشراف الأكاديمي The QA Arrangement and Academic Oversight بآليات تتسم بالمعيارية الجيدة المتوافقة وتدويل الاعتماد .

ومن ثم، تستطيع مؤسسات التعليم العالي . في تقدير البحث الحالي . أن تعمم آلياتها المعيارية وفقا لطبيعة الأنشطة الجامعية الدولية على مستوي العالم، بالإضافة لقدراتها التنافسية حيال جودة تسويق برامجها الدراسية وآلياتها الإدارية المتعلقة بالإشراف العلمي لطلاب وطالبات الدراسات العليا دولياً ، وهذا الأمر يستوجب مدخلا إداريا استراتيجيا لعمليات التطوير والتخطيط أكاديمياً ومؤسسياً، وهذا ما يسمي من المنظور الدولي بالانتباه الإستراتيجي والمنظومي Systemic and Strategic Attention. وهذا التفاعل بين الرؤى الوطنية والدولية يحقق استكشاف المداخل الإستراتيجية

نحو تدويل عمليات ومعايير ضمان الجودة وقرارات الاعتماد، مشفوعاً ذلك بثقافة التوجه الدولي International Orientation. وهذا يُضفي نوعا من تطوير مرئيات الاعتماد بصفة عامة، إذ أصبح الاعتماد . وفقا لعمليات التدويل الدولي. ذو مسارات ثلاثة؛ مفادها على النحو التالي:

- الأول: كون الاعتماد ينحو لما يسمي الاعتماد المتعدد والاعتماد الدولي Multiple Accreditation and International Accreditation.
- الثاني: كون مؤسسات التعليم العالي انتهجت مداخل تنموية تجعلها ذات اقتراب من ضمان الجودة عبر الحدود الوطنية من خلال الممارسات الإدارية والإتفاقات الدولية.
- الثالث: السعي الحثيث لوكالات وهيئات ضمان الجودة للاستجابة الإجرائية لتدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

ووفقا لتقديرات اليونسكو ، فإنه بدءاً من عام ٢٠٠٧م ، فقد شهدت الجامعات والكليات بالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وألمانيا وفرنسا اقبالا من طلاب الدراسات العليا وبالأخص الأعداد الكبيرة من كوريا والصين واليابان، بجانب برامج تبادل أعضاء الهيئات التدريسية وخصوصا سنغافورة وقطر ودبي. (I. A.D.S., 2011,51) & (Martin, Nichaela, 2008, 15)، الأمر الذي أدي لضرورة معرفة التأثيرات الثقافية القادمة أو المستقبلة على تدويل الإعتماد المتعلق بمؤسسات التعليم العالي، بما يعني ضرورة اعادة النظر في معايير ومقاييس الإعتماد البرامجي والإعتماد المؤسسي علي الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية بما يتوافق والآليات الجديدة لتحقيق وتفعيل تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

وبناءً عليه، أيقنت منظمات وهيئات الإعتماد ضرورة العمل على تطوير القدرات المعيارية من منطلق تأصيل بناء الشراكات الإعتمادية عبر الحدود القومية؛ إذ اتخذت وكالة ضمان الجودة بالمملكة المتحدة Quality (QAA) Assurance Agency العديد من التدابير الإدارية حيال تطوير آلياتها المعيارية والمتعلقة بالمراجعات البرامجية وبعضا من مقاييس الوكالة بالتعاون مع كافة مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة بما يحقق توافر الإجراءات التوافقية مع تدويل مؤسسات التعليم العالي برامجيا ومؤسسيا، وأيضا بالنسبة لاستراليا؛ فقد أولت وكالة الجودة للجامعات الأسترالية Australian Universities Quality Agency الاهتمام بالمراجعات الأكاديمية والمؤسسية تحقيقا لجوهر الغاية من تدويل الإعتماد.

ونحت ذلك النهج العديد من هيئات الإعتماد العامة والخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية بالإتجاه ناحية عقد الإتفاقات والشراكات الموثقة مع (٩٦) هيئة من هيئات الإعتماد ومؤسسات التعليم العالي في دول مختلفة منها المملكة العربية السعودية ومصر وقطر وجنوب أفريقيا وكوريا والصين وماليزيا ١٠٠الخ وتدور تلك الإتفاقات وجوهر الشراكات حول ايجاد تناسبية بين سياسات تدويل الإعتماد للتعليم العالي وثقافات تلك الدول ورؤاها الوطنية. (Council for Higher Education Accreditation, 2007) & (Hayward, Fred M., 2006, 1-22)

إلا أنه تجدر الإشارة لكون بعض هيئاتٍ الاعتماد الأمريكيةٍ ما تزال قيد الدراسة من قبل الكثير من الدول، احترازا من أن تصبح نوعا من الاستعمار الأكاديميAcademic Colonialism المبني على تصدير القولبة المعيارية حيال تدويل الاعتماد عبر الحدود القومية لمؤسسات التعليم العالي بدول العالم (Altbach, 2007,8-10). وبناءً عليه، فإن الرؤية الأمثل نحو تدويل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي تتخذ الخصائص والسمات الإقليمية مرتكزا في تفعيل خدمات تدويل اعتماد التعليم العالي، وفي هذا الإطار، فإن وثيقة بولونيا الأوروبية The European Bologna Process ، هي احدي المبادرات الأوربية الجادة حيال تدويل الاعتماد الأوروبي لحوالي (٤٦) دولة أوروبية، وتتمثل تلك المبادرات في توفير آليات ضمان الجودة من خلال الاهتمام بما يسمى الإطار التنظيمي (التشريعي) الإقليمي Regional Regulatory Framework ، إذ احتوت تلك المبادرات على مبادئ التوجيه لكيفية تطبيق المعايير الإعتمادية بما يتسق وخصوصية الدولة وبما يتوافق مع الإطار العام لعمليات التدويل المتعلقة بإعتماد مؤسسات التعليم العالي في الدول الأوربية والتي وافقت عليها عام ٢٠٠٦م، وبدأت أولى مراحل التنفيذ الفعلي بكافة المؤسسات عام ٢٠٠٨م من خلال الوكالات الوطنية للجودة والاعتماد، وبمتابعة رابطة الجامعات الأوربي European University Association .

لقد بدأ الحديث والنقاش حول وثيقة بولونيا الأوروبية منذ عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م بمشاركة وزراء التعليم والتعليم العالي والقيادات الجامعية لحوالي ٢٩ دولة أوروبية، وتزايد العدد حتى وصل ٤٦ دولة، امتدت مشاركات الدول من البرتغال وايسلندا غربا إلى الإتحاد الروسي وأذربيجان شرقا. وبحلول عام ٢٠١٠م – ومن خلال وثيقة بولونيا الأوروبية – تم انشاء منطقة التعليم العالي الأوروبي European Higher Education Area (EHEA)، ومن أهم مهامها ما يلي:(Rich, D, 2010,566-570)

- تسهيل تنقل الطلاب والخريجين وهيئات التدريس بين الجامعات الأوربية.
- الإعداد المتخصص للمستقبل المهني للطلاب ولحياتهم الوظيفية مع التنمية الشخصية لقدراتهم بما يحقق لهم فعالية المواطنة.
- توفير فرص عبر حدودية لتحقيق أعلى جودة لمؤسسات التعليم العالي.
- إحداث دينامية النظم الجامعية بتطوير قدراتها التنافسية ذات التوافقية الدولية.

وفي نهايات ٢٠١٠م، وبعد سنوات من التفاوض والنقاش والتأملات في العديد من الخبرات الدولية المتنوعة في مجال التعليم العالي، تم الإتفاق حول رسم خارطة طريق لـ(EHEA) ، والتي شملت العديد من الأولويات ، أهمها ما يلي:

- التكييف المنظومي للدرجات والمؤهلات العلمية برؤى دولية مقارنة.
- تأسيس نظام الإعتماد.
- تشجيع وتيسير التنقل الدراسي والبحثي والأكاديمي عبر الحدود الوطنية.
- تعزيز آليات التعاون الأوربي حيال معايير ضمان الجودة.
- تعزيز البعد الأوروبي بمفرداته الثقافية في منظومة التعليم العالي.
- تضمين ممثلين عن الطلاب والمؤسسات في اللجان والإجتماعات.

- تعزيز جاذبية الـ (EHEA) دولياً.
- دعم التسجيل للدراسات العليا برؤى منهجية بينية بين الدول المشتركة في (EHEA)، بما يجود الأبحاث الأكاديمية الأوروبية ويرسخ تأصيل ثقافة المنطقة الأوربية عالمياً.

إن المبادرات الأوروبية والمتعلقة بوثيقة بولونيا الأوروبية، كان الأساس فيها المراجعات الدورية من قبل جميع النظراء الأوروبيين من مؤسسات التعليم العالي وهيئات الاعتماد؛ إذ تم – على إثره – إنشاء الشبكة الأيبيرية الأمريكية لاعتماد الجودة في التعليم العالي Ibero-American Network for the accreditation of quality in higher education ، والتي تألفت من ممثلين من كافة الوكالات وهيئات الاعتماد بأمريكا اللاتينية وأسبانيا لوضع أطر معيارية تتسق واختلافات طبيعة البرامج الدراسية وآلياتها الإدارية مع تعزيز الجهود الإقليمية حيال تطوير قدرات الكوادر الفنية المتخصصة في مجال الاعتماد بما يحقق المنشود من غايات تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي. كما أن إسهامات منظمة التعاون الإتصادي والتنمية (OECD) في مجال التعليم العالي طيبة المرامي، حيث إنها أولت بليغ اهتمامها – وفقا لإستراتيجياتها التنفيذية لـ ١٥ عاما القادمة - صوب تيسير آليات التنقل الدراسي الأكاديمي عبر الحدود، وتم وضع العديد من سيناريوهات مواجهة التغييرات الإجتماعية والإقتصادية ذات التأثير المباشر على التعليم العالي، وجميعها هادفة لتحفيز ودعم النقاش من أجل وضع السياسات التعليمية والخط التنفيذية طويلة الأمد، وارتكزت السيناريوهات على ستة تغييرات اجتماعية واقتصادية بمشاركة نقاشية من الخبراء والمستفيدين ، والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية هي: & (Eaton, J S, 2010, 384-389) (Yelland, R, 2010,584-587)

- التغيير الديموجرافي Demographic Change
- الآفاق المستقبلية للتعليم والبحث العلمي تحت مظلة تقنيات المعلومات والإتصالات.
- الصعود الحاد لقوي سوق العمل.
- عولمة التعليم العالي.Globalization of Higher Education
- التجديدات والتطورات الحادثة في الأبحاث العلمية.
- مطالب ومقتضيات سوق العمل.

وقد انبثق عن ذلك العديد من المشروعات والبرامج التنموية، ومنها برنامج الإدارة المؤسسية للتعليم العالي Institutional Management in Higher Education (IMHE)، وهو مشروع يهتم ببناء القدرات والمهارات القيادية وتنميتها، وكيفية تدويل جودة مؤسسات التعليم العالي، وقد شارك في وضع وتنفيذ وتقييم استراتيجياته وآلياته مجموعة متخصصة من خبراء منظمة التعاون والتنمية وخبراء استشاريين من كافة دول العالم.

- **٣/٢- المبادرات العالمية لبناء القدرات في مجال ضمان الجودة** Global Initiatives for Capacity Building in Quality Assurance

إن الهدف الأسمى لتلك المبادرات العالمية يكمن في تعزيز الثقة المتبادلة وتدعيم الاتفاقات والإلتزامات المهنية حيال شفافية البيانات والمعلومات تحقيقا

لتنامي تدويل الإعتماد لمؤسسات التعليم العالي عبر الحدود الوطنية ، وقد كان لمنظمة اليونسكو السبق لتفعيل ذلك الأمر، فمنذ عام ٢٠٠٣، تم عقد المنتدى العالمي لضمان الجودة الدولية من أجل تقريب وجهات النظر السياسية لتدويل الاعتماد، وتلى ذلك فى عام ٢٠٠٨م عقد منتدى ثان فى تنزانيا لمناقشة التحديات التى تواجه الإعتراف الدولي بالمؤهلات وتيسير وسائل التنقل والهجرة وأوصي المنتدى بضرورة التركيز على بناء القدرات لضمان الجودة على كافة المستويات والأصعدة.

وقد تم التنسيق بين منظمة اليونسكو ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م لبلورة المبادىء التوجيهية لوثيقة بولونيا الأوروبية، كما أطلقت اليونسكو في أوائل عام ٢٠٠٨م بالإشتراك مع البنك الدولي شراكة سميت Global Initiative for Quality Assurance Capacity (GIQAC)، وهدفت لخلق إطار عالمي لدعم تنمية القدرات في البلدان النامية، وأثمرت هذه المبادرة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م عن دعم وكالات ضمان الجودة ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي في أفريقيا والدول العربية ومنطقة أسيا والمحيط الهادىء وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. (Üvalic´-Trumbic, S , 2010,597-602)

وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة بناء القدرات Capacity-building activities التي ترتكز عليها (GIQAC) تعتمد على تبادل الخبرات وتعزيز التعاون الدولي وايجاد قاعدة بيانات ومعلومات رصينة حيال ضمان الجودة والإعتماد بين دول العالم، وبناءً عليه، كان إنشاء ما يسمى ببوابة اليونسكو للتعليم العالي The UNESCO portal عام ٢٠٠٧م ، وهدفها تدقيق وتوفير وتحديث البيانات والمعلومات الواردة عن مؤسسات التعليم العالي عبر الحدود الوطنية مع دقة وموثوقية وشمولية المعارف التنظيمية لكافة أبعاد منظومة التعليم الجامعي عالميا، مما له طيب الأثر في مساعدة الطلاب والأساتذة والباحثين والقيادات وصناع القرارات الجامعية على الإستفادة من خبرات الجامعات الدولية، وقد شملت المرحلة التجريبية الأرجنتين واستراليا وكندا والصين ومصر وجامايكا واليابان وكينيا وماليزيا ونيجيريا وسويسرا والنرويج والمملكة المتحدة وأمريكا وتم تدشين البوابة في أبريل ٢٠٠٨م، ومنذ عام ٢٠١٠م، وقد تزايد عدد الدول الراغبة في الإنضمام لبوابة اليونسكو بدعم من الحكومات الوطنية، أملا فى نهج العالمية وصولا لتحقيق مقتضيات تدويل الإعتماد.

وفيما يتعلق بالخطوات الإجرائية لتدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي فلا صدي لها على الإطلاق، بالرغم من المحاولات الجادة لإنشاء بوابة للمعلومات لتدقيق البيانات والمعلومات الموثوقة لكافة مؤسسات التعليم العالي ومؤهلات وخبرات مقدمي خدمات ضمان الجودة وجهود هيئات الاعتماد بها ، إلا أنها أمور لا تخضع للاستمرارية، بل تتسم باللحظية، وهذا لا يتسق ومضامين تدويل الاعتماد. وفي تقدير البحث الحالي، هناك العديد من العوامل ذات التأثير على وتيرة تدويل الإعتماد بصفة عامة ؛ وأهمها:

- الواقع السياسي لبعض الدول والمتمثل في تشديد شروط منح تأشيرة الدخول لبعض الدول كأمريكا ، والقيود الأمنية والخوف من الإرهاب القادم من تدفق الطلاب الدوليين.

- السياسات الحكومية وتكاليف الدراسة؛ مثل الرسوم الدراسية ورسوم الحصول على الوثائق أو رسوم الإعتراف بها. بجانب المبالغة في فرض الرسوم الدراسية وعدم مراعاة الطلاب الدوليين القادمين من الدول الأفريقية أو العربية.
- ندرة الدعم المادي لطلاب الدراسات العليا والباحثين الأكاديميين عبر الحدود الوطنية.
- الإصرار على كون اللغة الإنجليزية هي أساس تدويل الإعتماد، وهذا أمر يُجابهه اعتراض من دول كثيرة منها ألمانيا والنمسا وايطاليا والبرتغال.
- التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد، وهذا أمر دينامي يساعد كثيراً على تذليل صعوبات وعوائق تنقل الطلاب والهيئات التدريسية الدوليين، إلا أن الكثير من دول العالم لا تعطيه القدر الكافي من الإهتمام والدعم المادي وارساء ثقافته بين المستفيدين من التعليم.
- دعم القطاع الخاص؛ هو دعم ضعيف للغاية في كثير من الدول الإفريقية والعربية، ويكاد يتسم بالفردية دون الرؤى الجماعية مشفوعاً بعدم التنسيق مع السياسات الوزارية للتعليم.
- السياسات الأوروبية؛ إذ إن الكثير من السياسات الأوروبية تنحو نحو تعميق الإقليمية داخل الإتحاد الأوروبي مجابهة ومواجهة للسياسات والرؤى الأمريكية للتعليم.

- **ثالثاً : الهيئات الدولية لضمان الجودة والإعتماد؛ رؤية تحليلية ناقدة :**

تعددت الهيئات والجهات التي اهتمت بتحديد معايير ضمان الجودة والإعتماد عالمياً، ويمكن بيان الرؤية التحليلية الناقدة لتلك الهيئات بما يتفق وكينونة البحث الحالي كما يلي:

- ١/٣ـ وجود قواعد وأطر ونماذج ومعايير للتنظيم التشريعي للاعتماد المؤسسى ، فلا تتم عملية الاعتماد بطريقة عشوائية أو وفق معايير موضوعة بطريقة عفوية تبعاً للأهواء الشخصية ، إنما توجد هيئات معتمدة خاصة بالاعتماد المؤسسى.
- ٢/٣ . تتمثل رؤية بعض هيئات الاعتماد فى تحسين القدرة التنافسية للتعليم الجامعى من خلال تطوير السياسات التعليمية ودعم مصادر المعلومات والتحسين المستمر لجودة التعليم العالي، وتوجه هذه الرؤية عمل كل من المجلس الكورى للتعليم الجامعى والهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمى بالمملكة العربية السعودية National Commission for Academic Accreditation & Assessment (NCAAA) (حسان عبير حسن مصطفي، ٢٠٠٨، ١١٥ -١٢٣) & (NCAAA,2009)
- ٣/٣ . يحكم عمل هيئات الاعتماد العديد من المبادئ، فمثلاً: يحكم عمل المجلس الفنلندى لتقويم التعليم العالى مبادئ مثل الاستقلالية، والخبرة، والنشاط الدائم، والرؤية الدولية، والتفاعل، والشفافية، والتكيف مع التأثيرات والأوضاع وبالاضافة إلى مبدأ الاستقلالية والشفافية، تلتزم الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمى بالسعودية بمجموعة من القيم هى التميز، والنزاهة، والتكامل. (حسان، عبير مصطفي، ٢٠٠٨، ١١٥ -١٢٣)
- ٤/٣ . المهام التى تضطلع بها هيئات الاعتماد: تتفق غالبية الدول وهيئات ضمان الجودة والإعتماد علي طبيعة المهام ، وأهمها ما يلي:

- ✓ مساعدة مؤسسات التعليم الجامعى والعالى فى الأمور ذات الصلة بالتقويم والاعتماد.
- ✓ مراقبة مستوى التعليم بمؤسسات التعليم الجامعى والعالى، وتحسين وضمان جودته.
- ✓ وضع المعايير ومؤشرات الأداء لمؤسسات التعليم الجامعى والعالى.
- ✓ نشر التقارير الخاصة بالاعتماد.

◄◄ ٥/٣ . وفيما يتعلق بخبرات الدول حيال اجراءات الاعتماد، فهي تتشابه إلي حد بعيد بالرغم من بعض الإختلافات بين الدول أو بين الهيئات، إلا أن جميعها تتضمن الأسس والإجراءات العامة؛ ففى سويسرا يقوم مركز اعتماد وضمان جودة الجامعات السويسرية بعملية الاعتماد من خلال التقويم الذاتى من قبل الجامعة أو المؤسسة الأكاديمية، ثم التقويم الخارجى من قبل مجموعة من الخبراء الدوليين المتخصصين، ثم إصدار قرار الاعتماد من قبل اتحاد الجامعات السويسرية. وتتضمن عملية الاعتماد من قبل كل من: لجنة الاعتماد البولندية واللجنة المجرية واللجنة القومية للاعتماد بشيلى والمجلس القومى للاعتماد بكولومبيا(CNA) عنصرين أساسيين هما: التقويم الذاتى وتقييم فريق الخبراء الزائرين. (حسان،عبير ٢٠٠٨، ١٢٦ - ١٢٧)

وتعتمد الفحوص المؤسسية التى تقوم بها وكالة جودة الجامعات الاسترالية على التقييم الذاتى المبدئى من قبل المؤسسة أو الوكالة، ثم يتبع ذلك زيارة ميدانية من قبل هيئة من الفاحصين، ويُطلب من الجامعات والوكالات أن تشير إلى كيفية تلبيتها للتوصيات التى يتضمنها تقرير الفحص، وكتابة تقارير بشأن التقدم الذى تحرزه كخطوة تالية، وفى حالة فشل الجامعة فى الاستجابة للتوصيات الناجمة عن الفحص، قد تقوم الحكومة الاسترالية بتوقيع عقوبات مادية، أو قد تتخذ حكومة الولاية أو الإقليم المعنى رد فعل قانونى . أما منظومة معايير ضمان الجودة وأيضا إجراءات الاعتماد فى المملكة المتحدة فتتسم بإلتزام مؤسسات التعليم العالي بها. وهي تقوم على ست خصائص رئيسة نوردها فيما يلي: (باسكرفيل، ستيف وآخران، ٢٠١١، بتصرف١٤)

- ◄◄ تقوم وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) بمراجعة الجامعات مراجعة خارجية مستقلة تنتهي بنشر تقارير عنها.
- ◄◄ مجموعة من الأدوات تسمى: بالبنية التحتية الأكاديمية .
- ◄◄ أن مؤسسات التعليم العالي لديها نظمها الداخلية التي تتبناها للحفاظ على الجودة والالتزام بالمعايير، مع الاستعانة بممتحنين خارجيين في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا.
- ◄◄ الإنخراط مع أكثر من (٥٠) جهة تنظيمية وقانونية ومهنيةٍ وكذلك مع الطلاب والعاملين بهدف تبادل المعلومات والخبرات ترشيدا للمراجعات الخارجية والتعليم العابر للجنسيات وحل المشاكل المتعلقة بالاعتراف بشهادات المملكة المتحدة الأكاديمية.
- ◄◄ آليات دعم تحسين الجودة، مثل تبادل الخبرات الإدارية وتطوير مستوى مهنية التدريس.
- ◄◄ تدابير التجاوب مع شكاوى الطلاب.

كما تضطلع وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي (QAA) بفحص مايوضع من تدابير تعاونية بين مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة والمنظمات الخارجية وتفضي إلى أن تمنح مؤسسات المملكة المتحدة الشهادات العلمية لمستحقيها، بجانب تطوير المرتكزات المرجعية المتفق عليها وطنيا، والتي تعرف بالبنية التحتية الأكاديمية التي تستعين بها مؤسسات التعليم العالي في توجيه سياساتها حفاظا على الجودة والمعايير الأكاديمية . وقد أجرت وكالة ضمان الجودة في التعلم العالي (QAA) عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م دراسة تقييمية للبنية التحتية الأكاديمية، واقترحت ضرورة تبني برنامج تطويري تنموى عامي ٢٠١١/ ٢٠١٢م لمنح صلاحيات اعتماد المؤسسات عابرة القوميات وتتمثل إجراءات الاعتماد كما يلي:

(http://www.qaa.ac.uk/academicinfrastructure/evaluation10findings/FinalReport)(www.qaa.ac.uk/news/consultation/) http://www.qaa.ac.uk/academicinfrastructure)(

- التقييم الذاتي: بإعداد وثيقة للتقييم الذاتى قبل زيارة المراجعة الخارجية.
- اختيار فريق العمل: حيث يتم اختيار أكاديميين نظاميين بالتعليم العالى ضمن فريق العمل، وبعض المستقلين من المرشحين ذوى المؤهلات والخبرات فى مجال التعليم والمقبولين ليسوا موظفين فى وكالة ضمان الجودة ، بل يعملون بموجب عقود خاصة.
- تدريب فريق العمل: يخضع أعضاء فريق العمل للتدريب قبل زيارة الجامعة أو الكلية.
- الإعداد للمراجعة: تتم جدولة المراجعات قبل موعد الزيارة للجامعة أو الكلية بستة شهور على الأقل، وتختار وكالة ضمان الجودة فريق العمل من ٤ -٦ أفراد لكل زيارة على أن تعقد اجتماع قبل الزيارة مع ممثلى كل جامعة أو كلية للإعداد للزيارة والتحقق من المعلومات التى تزودها بها الجامعة أو الكلية بما فيها وثيقة التعليم الذاتى .
- إجراء المراجعات: يلتقى فريق المراجعة بالعاملين والطلاب، ويحقق الفريق فى رؤي وممارسات الجامعة أو الكلية، ويُكون أحكاما قوية مدعومة بالأدلة .
- نشر التقارير: يتم نشر تقارير تفصيلية لمعظم المراجعات.
- ٦/٣ بالرغم من اختلاف معايير الإعتماد من بلد لبلد أو من مؤسسة لمؤسسة، إلا أن جميعها تتفق على استيفاء وتحقيق أهداف الإعتماد، وهي:

- ✓ تعزيز الجودة ذات الأبعاد المتعددة في التعليم العالي.
- ✓ التأكد من أن الطلاب وأرباب العمل لديهم المعلومات التي تبين كيفية حصول الطلاب على شهاداتهم بموجب معايير أكاديمية نوعية.
- ✓ خلق معايير للتقييم الذاتي الداخلي في المؤسسات.
- ✓ اتخاذ إجراءات التحسين بعد التأكد من قصور الإلتزام بمعايير ضمان الجودة.
- ✓ التأكد من توظيف الأموال الحكومية لتحقيق أهداف المؤسسات التعليمية.

ويمكن عرض موجز عن المعايير فيما يلي: (International Network for Quality Assurance in Higher Education, 2007, p.3. Retrieved 3-11-2007 from: http://www.inqaahe.nl/public/question & (راجع : أحمد، أشرف محمود ، حسين، محمد جاد ، ٢٠٠٩) &

(أحمد، أشرف محمود، عيداروس، أحمد نجم الدين، قرشي، عبدالغفار،٢٠١٢، ١٦٩ -٢١٢)

- ١/٦/٣ - معايير ABET: وتعرف بمعايير هيئة الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا Accreditation Board for Engineering and Technology (ABET) ، وهى تتفق مع سياسة مجلس اعتماد التعليم العالى CHEA فى المعايير والعمليات من أجل التقويم ، حيث تركزت عمليات CHEA فى سبع ملامح أساسية لضمان جودة التعليم هى : رسالة المؤسسة، البناء التنظيمى للمؤسسة، الموارد المؤسسية، المنهج والتعليم، دعم الكلية، الدعم الطلابى، ونتائج التعلم الطلابية . (ABET, 2006 ,1-15) (ABET, 2012,18)
- ٢/٦/٣ – معايير EQUIS : وهى معايير نظام تحسين الجودة الأوربية European Quality Improvement System (EQUIS) والتى تم وضعها بواسطة المؤسسة الأوروبية للتنمية الإدارية European Foundation for Management Development (EFMD) ، ويمكن ايضاحها بالجدول التالى رقم(١): (EFMD,2007b, 9)

مجالات جودة EQUIS	تصنيفات معايير الجودة الخاصة بـEQUIS
١- معايير دولية عالية	١- الرسالة / الحوكمة / الإستراتيجية . ٢- المشاركة الطلابية ٣- جودة البرامج . ٤- التنمية الشخصية ٥- البحث العلمى والتنمية . ٦- المساهمة المجتمعية ٧- أعضاء هيئة التدريس . ٨- المصادر . ٩- السلطة التنفيذية للتعليم .
٢- العالمية	١- العالمية : - فى الطلاب . - فى أعضاء هيئة التدريس . - فى البرامج .
٣- التكامل والاندماج مع العالم ذى الصلة	١- الارتباط مع العلاقات العالمية التشاركية .

وأخيراً تتضمن إجراءات **EQUIS** للاعتماد الدولى خمس مراحل رئيسة هى: طلب رسمى لنيل الاعتماد، الأهلية أو الجدارة، التقويم الذاتى، مراجعة النظراء الدوليين، قرار الهيئة المانحة، دليل التطوير. **(EFMD , 2007 a, 1- 19)**

- ٣/٦/٣ - معايير CITA: وتعرف بمعايير هيئة الاعتماد الدولى وعبر الأقاليم Commission on International and Trans – Regional Accreditation(CITA)، وتتكون من ١٢ معيارا رئيسيا، وتم تقسيم كل معيار منها إلى مجموعة من المؤشرات، وبيانها كما يلى: CITA , 2006 (b,1 – 12) (السلطة والإدارة / الرؤية والفكر والرسالة / القيادة والتنظيم/ الموارد المالية/ مرافق المدرسة/الموارد البشرية/المقرر الدراسى والتدريس/ المكتبة والوسائط والمصادر التكنولوجية / الخدمات المساعدة وأنشطة الطالب/ المناخ العام والمواطنة/ التقييم والقياس والنتائج المؤثرة/ التحسين التربوى المستمر).
- ٤/٦/٣– معايير NCATE، وهى معايير المجلس القومى لاعتماد إعداد المعلمين بالولايات المتحدة الأمريكية National Council for Accreditation of Teacher Education وهنا توجد لجنة معايير المجلس ومراجعتها وتنفيذها ، وهي لجنة دائمة منبثقة عن مجلس اعتماد الوحدات، وهي تضطلع بالمسؤولية عن تطوير معايير المجلس الخاصة بالإعداد المهني

للمعلمين ومراقبتها ومراجعتها، لذا يعد المجلس القومى لاعتماد إعداد المعلمين (NCATE) من أكثر المؤسسات اهتماما بعملية ضمان الجودة والاعتماد المتميز والمتقن لأحدث جودة فى إعداد المتعلم وتعزيز المهتمين بتحسين عملية التعليم فى الكليات والمدارس وفق ستة معايير أساسية هى: (المعرفة والمهارات والاتجاه نحو المهنة / نظام التقويم والامتحانات / الخبرات الميدانية والممارسات العملية (أنشطة مجال الخبرة والتعلم الميدانى) / التنوع / مؤهلات أعضاء هيئة التدريس / الإدارة والموارد). (محمد، عبد الحميد محمد ، قرنى، أسامة محمود ، ٢٠٠٥ ، ٣٣٩ -٣٤٠)& (النجار، عبد الوهاب محمد ، ٢٠٠٧ ، ٨ - ١٠) .

- أما بالنسبة لهيكل المجلس وتنظيمه فيضم تمثيلاً لكل الجماعات المهنية الرئيسة ذات الرؤى الوثيقة لجودة إعداد المعلم في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين هذه الجماعات: الكليات والجامعات التي تُعِد المعلمين (وأشهرها المؤسسات الأعضاء في الجمعية الأمريكية لكليات إعداد المعلمين)؛ والمنظمات المهنية، التي تمثل مهنة التربية والتعليم (مثل: جمعية التربية الوطنية والاتحاد الأمريكي للمعلمين)؛ والمنظمات المهتمة بالطفل، مثل: مجلس الأطفال الاستثنائيين؛ ومنظمات القيادة التربوية، مثل: مجلس المدراء التنفيذيين للمدارس الرسمية؛ والمؤسسات المتخصصة، مثل: جمعية المكتبة الأمريكية؛ والمنظمات الخاصة بالمواد، مثل: جمعية القراءة الدولية، والمجلس الوطني لمعلمي الرياضيات؛ ومنظمات التقنية، مثل: الجمعية الدولية للتقنية في التعليم. ويبلغ إجمالي المؤسسات التابعة للمجلس ٣٣ مؤسسة مهنية، تمثل مختلف الجماعات المؤسسية، التي لها مصلحة في توكيد جودة إعداد المعلمين، وهذه الجماعات تشارك في وضع اللوائح المنظمة للمجلس.
- وتتمثل هذه التجمعات التأسيسية الأربعة في ما يلي: إعداد المعلمين/ المعلمون / الجمعيات المهنية المتخصصة / صناع السياسة المحليون. ويضم المجلس في تنظيمه ستة مجالس رأسية، تضطلع بمسؤولية تنفيذ رسالة المجلس، بيانها كما يلي:
- المجلس التنفيذي (The Executive Board) ، الذي يشرف على سائر معايير المجلس وسياساته وشئونه المالية، واختيار وتقييم رئيسه ونظامه الأساسي.
- مجلس اعتماد الوحدات (The Unit Accreditation Board)، الذي يطور معايير وإجراءات الاعتماد، ويشرف على عملية الاعتماد ويتخذ قرارات الاعتماد.
- مجلس شراكة الولاية (The State Partnership Board) ، الذي يطور معايير اتفاقيات الشراكة بين الولاية والمجلس، ويعتمد الشراكات مع الولايات الأخرى.
- مجلس دراسات مجالات التخصص (The Specialty Areas Studies Board)، الذي يعتمد المعايير الخاصة بالبرامج التي يتوقع من المؤسسات أن تستوفيها في مجالات الدراسة، مثل تعليم الرياضيات أو العلوم.
- مجلس الاستئناف (the Appeals Board) ، الذي ينظر في، ويعمل على، استئناف قرارات المجلس المخالفة، بخصوص اعتماد أي وحدة تعليم مهني، أو اتفاقية شراكة ولاية، أو اعتماد معايير البرنامج.
- مجلس الممتحنين (The Board of Examiners)، وهو مجموعة مدربة تدريبا خاصا من المراجعين المهنيين، الذين يؤلفون فرقا تقوم بزيارات ميدانية

لمراجعة الجامعات في ضوء معايير المجلس، من أجل الاعتماد المبدئي أو المستمر.

- ٣/٦/٥ - معايير JUAA : وتعرف بمعايير هيئة اعتماد الجامعات اليابانية (Japan University Accreditation Association (JUAA ، وتتضمن معايير الاعتماد ومجالاته في النسخة المعدلة عام ٢٠٠٤ والتي أصدرتها هيئة اعتماد الجامعات اليابانية JUAA (JUAA , 2012a,b , 2 - 12) على ١٥ مجالا رئيسيا ووصفا لكل منهم ، وهم كالتالي :الرسالة والأهداف/ البنية التعليمية والبحثية / البرامج التعليمية والتدريس / سياسة قبول الطلاب /الخدمات الطلابية / الظروف البحثية /المساهمة المجتمعية/ الهيئة التدريسية/ أعضاء الهيئة الإدارية/ المكتبة والوسائط الإلكترونية/ الإدارة الجامعية/ الشئون المالية)
- ٣/٦/٦– معايير QAA : وهي معايير هيئة ضمان الجودة Quality Assurance Agency للتعليم العالى فى المملكة المتحدة ، وبالنسبة لمعايير ضمان الجودة والاعتماد فهى مرتكزة على أكواد الممارسات The Codes of Practices لضمان الجودة والمعايير الأكاديمية فى التعليم العالى، فالكود يفترض أن كل مؤسسة لديها نظاما للفحص المستقل واثبات صحة جودتها ومعاييرها، وأيضا فعالية أنظمتها لضمان الجودة . (QAA , 2003,13) وتتضمن الأكواد أحد عشر قسما ؛ منهم قسما للتعليم عن بعد، وتتمثل أهم هذه الأكواد والعناصر الأساسية بالنسبة للأقسام العشرة كما يلي : (قياس الطلاب / التجهيزات التشاركية / الطلاب ذوو الصعوبات / الامتحانات الخارجية / الاحتكام / اللجوء الأكاديمى وإذعان الطلاب / برامج البحث للدراسات العليا / تصميم البرنامج والموافقة عليها ومراقبتها ومراجعتها/التعليم المهنى/تعيين أماكن التعلم/ القبول فى التعليم العالى)
- ٣/٧ - تتباين معايير هيئات الاعتماد الدولية نتيجة تنوع العناصر الثقافية أو القرارات السياسية، أو كيفية تصنيف المعايير نفسها ، أو الأسس التى يعتمد عليها هذا النظام ، وقد أدى اختلاف معايير وإجراءات الاعتماد من دولة إلى أخرى أن تكون لكل دولة معايير خاصة وإجراءات محددة تقوم بتنفيذها وفق متطلبات كل مجتمع.
- ٣/٨ - يلاحظ شبه اتفاق تقريبا بين هذه المعايير نتيجة التعاون بين هيئات الاعتماد المختلفة ، فهناك تقارب وتشابه بين معايير وإجراءات اعتماد هيئة اعتماد الجامعات اليابانية JUAA ونظام الاعتماد الأمريكى شأنها شأن الكثير من دول شرق آسيا، على الرغم من أن اختلاف الممارسات بالدولتين لإختلاف السياق الثقافي لضمان الجودة والإعتماد.
- ٣/٩ - قد يرجع الاختلاف بين مختلف الدول فى تصنيف هذه المعايير والتركيز على جانب أو أكثر دون الجوانب الأخرى إلى الاختلاف فى المداخل المتبعة فى فحص أنظمة ضمان الجودة ، فيوجد مدخلان أساسيان متباينان في مجال ضمان الجودة؛ أحدهما هو الجودة الداخلية Intrinsic Qualities of Higher Education ويركز هذا المدخل على القيم والمبادئ والأفكار الأساسية التى تشكل جوهر التعليم العالى، ومن ثم فهذا المدخل يعطى الأولوية لعمليات إنتاج المعرفة وتعليم الطلاب، والثانى يعرف بالجودة الخارجية Extrinsic Qualities of Higher Education وتتعلق بقدرة مؤسسات التعليم العالى على تلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع ، فهذا المدخل يرتبط بالأدوار المتغيرة التى يتوقعها المجتمع من التعليم العالى.

- ٣/١٠- تختار كل دولة المعايير التى تتناسب معها تبعاً لامكاناتها وأهدافها وواقعها وتطلعاتها، ولهذا لا يوجد معيار مطلق متفق عليه من الجميع، ومن ثم لا يوجد نموذج واحد ينصح بتطبيقه في مجال معايير الجودة الشاملة، ولكن توجد العديد من المعايير يمكن الاستفادة منها وفقا لمدى ملاءمتها مع المتغيرات العصرية ودرجة استجابتها لكل من متطلبات الطالب والمجتمع والبحث العلمى واحتياجات سوق العمل.
- ٣/١١. يتضح من خلال العرض السابق، أنه على الرغم من اختلافات مجالات ومعايير ضمان الجودة والاعتماد المقترحة، إلا أنه يلاحظ شمولية هذه المعايير وتكاملها بحيث تتناول كافة مجالات منظومة المؤسسة التعليمية .

- **رابعاً: بعض الجهود العربية حيال تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي؛ الواقع الراهن والرؤية التحليلية الناقدة.**

١/٤- معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد NAQAAE – مصر

بصدور القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦م، فقد تم إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، بحيث تتمتع بالاستقلالية، وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة، وتتبع رئاسة مجلس الوزراء، وقد تناولت المادة الثالثة من القانون أهداف هذه الهيئة، كما تناولت المادة الرابعة الإجراءات التى تتبعها الهيئة فى سبيل تحقيق الأهداف، وأكدت المادة الحادية عشرة على ضرورة التزام الهيئة برفع تقرير سنوى عن نتائج أعمالها وتوصياتها للسيد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء ، بالإضافة إلى اللائحة التنفيذية للقانون التى تتضمن بنودا لتحديد جميع القواعد والخطوات الإجرائية الواجب إتباعها فى عملية الاعتماد.(وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٦، ١٠١ – ١٠٨)

وتعمل الهيئة فى ثلاثة محاور لإعتماد التعليم العالى هي:

١/١/٤ – معايير تقويم الجامعات طبقاً للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد : (مشروع تطوير التعليم العالى ، ٢٠٠٩ ،٤٢) ويوضحه الجدول التالي رقم (٢)

محور الفكر الاستراتيجي والسياسات الحاكمة للجامعة	محور تقويم الأداء والتطوير المستمر
١- الفكر الاستراتيجى والابتكارى : - التخطيط الاستراتيجى. - الاستقلالية والاعتماد على الذات . - الممارسات الابتكارية . ٢- السياسات الحاكمة للجامعة : - تنمية الموارد البشرية . - الموارد والإمكانات المادية . -المعلومات ودعم اتخاذ القرار . - التعليم والتعلم . - الدراسات العليا والبحث العلمى . - العلاقات الدولية . - خدمة المجتمع وتنمية البيئة . - المشاركة الطلابية . - الدعم الطلابى . - حماية الملكية الفكرية . - التنافسية والتميز .	١- مردود السياسات الفنية الحاكمة للجامعة: - تنمية الموارد البشرية . - الموارد والإمكانات المادية . - المعلومات ودعم اتخاذ القرار . - التعليم ولتعلم . - الدراسات العليا والبحث العلمى . - العلاقات الدولية . - خدمة المجتمع وتنمية البيئة . - المشاركة الطلابية فى الأنشطة. - الدعم الطلابى . - حماية الملكية الفكرية . - التنافسية والتميز . ٢- التطوير وضمان الجودة : - خطط التقويم المستمر للأداء الجامعى. - مجالات التطوير المؤسسى . - دعم القيادة لإدارة نظم الجودة بالجامعة .

٢/١/٤ - معايير اعتماد البرنامج التعليمى طبقاً للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد : (مشروع تطوير التعليم العالى ، ٢٠٠٩ ، ٤٥) ويوضحه الجدول التالى رقم (٣)

محور إدارة البرنامج	محور تقويم الاداء والتطوير المستمر
١ - رساله واهداف البرنامج : - الرسالة . - الأهداف . - السمات المميزة للبرنامج . ٢ - قيادة وتنظيم البرنامج : - القيادة الأكاديمية للبرنامج . - الهيكل التنظيمى والجهاز الإدارى - نظم المعلومات والتوثيق . ٣- الموارد المالية والتسهيلات المادية الداعمة: - الموارد المالية . - التسهيلات المادية الداعمة . - البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	١ - المعايير الاكاديميه للبرنامج : - مواصفات الخريج . - تبنى المعايير الأكاديمية. ٢ - تصميم البرنامج : - هيكل البرنامج . - المشاركة فى تصميم البرنامج . - المقررات الدراسية . - مراجعه وتطوير البرنامج . ٣- الطلاب : - سياسات وإجراءات القبول . - الإرشاد الأكاديمى . - الدعم الأكاديمى والمادى . - رضا الطلاب عن البرنامج . ٤ - أعضاء هيئة التدريس : - كفاية وكفاءة أعضاء هيئة التدريس / الهيئة المعاونة - تقويم أداء عضو هيئة التدريس/الهيئة المعاونة. - رضا أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم . ٥- التعليم والتعلم : - سياسات التعلم والتعلم . - التعلم الذاتى . - التدريب وتنمية مهارات الطلاب . ٦- تقويم مخرجات التعلم : - نظام وأساليب التقويم . - مراجعة نتائج نظام التقويم . ٧- التعزيز والتطوير : - خطة التعزيز والتطوير . - إدارة الجودة فى البرنامج . ٨- مؤشرات نجاح البرنامج : - أساليب التقويم الغير مباشرة - أساليب تقويم التميز ودعم القدرة التنافسية للبرنامج.

٣/١/٤ - معايير تقويم واعتماد مؤسسات التعليم العالى طبقاً للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٩، ١ -٢٢٦) ويوضحه الجدول التالى رقم (٤)

١ - القدرة المؤسسية	٢ - الفاعلية التعليمية
١ - التخطيط الاستراتيجي : ١/١ الخطة الإستراتيجية للمؤسسة : - التحليل البيئي للمؤسسة التعليمية . - الرؤية والرسالة . - الأهداف الإستراتيجية . - الخطة التنفيذية لتطبيق إستراتيجية المؤسسة ٢/١ الوضع التنافسى للمؤسسة : -السمات التنافسية للمؤسسة ودورها فى المجتمع . ٢ - الهيكل التنظيمى : ١/٢ الهيكل التنظيمى والإدارات الداعمة: - هيكل تنظيمى ملائم ومعتمد . - وحدة ضمان الجودة . ٣- القيادة والحوكمة : ١/٣ اختيار القيادة الأكاديمية . - أسلوب اختيار القيادة . ٢/٣ نمط القيادة وممارسات المجالس المؤسسية - أسلوب القيادة . ٣/٣ تنمية المهارات الإدارية . - التدريب . - مؤشرات تقييم التدريب ٤/٣ نظم المعلومات والتوثيق - قواعد البيانات ٥/٣ دور القيادة فى تنمية التمويل الذاتى	١ - الطلاب والخريجون ١/١ سياسات قبول وتحويل وتوزيع الطلاب - نظم قبول وتحويل الطلاب - الطلاب الوافدون ٢/١ الدعم الطلابى -نظام دعم الطلاب -برامج الدعم الاجتماعى والرعاية الصحية -برامج دعم وتحفيز الطلاب المتفوقين والمتعثرين -التوعية والإرشاد الأكاديمى ٣/١ الأنشطة الطلابية - المشاركة فى الأنشطة الطلابية - تميز المؤسسة فى الأنشطة الطلابية ٤/١ الخريجون -خدمات الخريجين ٢ - المعايير الأكاديمية ١/٢ المعايير الأكاديمية القومية أومعايير أخرى معتمدة من الهيئة -تبنى المعايير الأكاديمية -الممارسات التطبيقية للمعايير الأكاديمية -توافق البرامج التعليمية مع المعايير الأكاديمية ٣- البرامج التعليمية ١/٣ البرامج التعليمية واحتياجات المجتمع والتنمية - ملائمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل ٢/٣ تصميم وتطوير البرامج التعليمية -تصميم البرامج -تطوير البرامج والمقررات الدراسية ٣/٣ فاعلية البرامج التعليمية

١ - القدرة المؤسسية	٢ - الفاعلية التعليمية
- خطة تنمية الموارد الذاتية . - العلاقات والتفاعل مع القطاعات الإنتاجية والخدمية فى المجتمع ٤ - المصداقية والأخلاقيات ١/٤ حقوق الملكية الفكرية والنشر - الالتزام بحقوق الملكية الفكرية والنشر ٢/٤ الممارسات العادلة والالتزام بأخلاقيات المهنة - ضمان العدالة وعدم التميز ٣/٤ الأخلاقيات المهنية - ممارسات أخلاقيات المهنة . ٥ - الجهاز الإدارى ١/٥ تنمية القيادات وتقييم الأداء - تنمية القيادات الإدارية والعاملين . - نظم تقييم أداء القيادات الإدارية والعاملين . ٢/٥ الرضا الوظيفي - وسائل قياس الرضا الوظيفى - دور المؤسسة فى تحقيق الرضا الوظيفى ٦ - الموارد ١/٦ كفاية الموارد المالية والمادية - كفاية الموارد المالية السنوية - ملائمة المباني . ٢/٦ التسهيلات المادية - تسهيلات فى ممارسة الأنشطة الطلابية - الأجهزة والمعدات والمعامل . - تكنولوجيا المعلومات ٧ - المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة ١/٧ خطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة - التوعية بخدمة المجتمع وتنمية البيئة - الخطة واحتياجات المجتمع ٢/٧ تفاعل المؤسسة مع المجتمع - مشاركة الأطراف المجتمعية فى مجالس المؤسسة - رضا الأطراف المجتمعية ٨ - التقويم المؤسسى وإدارة نظم الجودة ١/٨ تقويم أداء المؤسسة - عملية التقويم - أنشطة التعزيز والتطوير لإدارة نظم الجودة ٢/٨ دعم القيادات الأكاديمية لوحدة ضمان الجودة - الدعم المادى والمعنوى لوحدة ضمان الجودة .	-مؤشرات فاعلية البرامج التعليمية ٤ -التعليم والتعلم والتسهيلات الداعمة ١/٤ إستراتيجية التعليم والتعلم -توافر إستراتيجية التعليم والتعلم. - مراجعة إستراتيجية التعليم والتعلم - أساليب التعليم والتعلم ٢/٤ السياسات المتبعة فى التعامل مع مشاكل الطلاب -مشكلات التعليم - مردود السياسة المتبعة فى حل المشكلات ٣/٤ برامج التدريب الميدانى للطلاب -برامج التدريب الميدانى ٤/٤ تقويم الطلاب -أساليب تقويم الطلاب ٥/٤ الإمكانات المتاحة للتعليم والتعلم -المكتبة - قاعات الدراسة والمعامل ٦/٤ رضا الطلاب -قياس وتقييم رضا الطلاب ٥ - أعضاء هيئة التدريس ١/٥ كفاية أعضاء هيئة التدريس/الهيئة المعاونة -أعضاء هيئة التدريس - أعضاء الهيئة المعاونة ٢/٥ تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس / الهيئة المعاونة -خطة التدريب -تنفيذ وتقييم التدريب ٣/٥ تقييم أداء رضا أعضاء هيئة التدريس / الهيئة المعاونة - تقييم أعضاء هيئة التدريس / أعضاء الهيئة المعاونة -الرضا الوظيفى ٦ - البحث العلمى والأنشطة العلمية الأخرى ١/٦ خطة البحث العلمى -توافر خطة البحث العلمى ٢/٦ كفاءة العملية البحثية -مؤشرات الكفاءة - تشجيع وتحفيز البحث العلمى - مساهمة البحث العلمى فى دعم وتعزيز العملية التعليمية ٣/٦ تمويل البحث العلمى -مصادر تمويل البحث العلمى ٤/٦ أنشطة علمية -مشروعات بحثية ممولة - المؤتمرات والأنشطة العلمية ٥/٦ الدراسات العليا ١/٧ الدرجة العلمية -الدبلومات والدرجات العلمية الممنوحة ٢/٧ العملية التعليمية فى الدراسات العليا -برامج الدبلوم / الماجستير / الدكتوراه -نظام التسجيل والإشراف العلمى -الموارد البشرية والمادية المتاحة لبرامج الدراسات العليا ٣/٧ طلاب الدراسات العليا -الالتحاق ببرامج الدراسات العليا - تقويم طلاب الدراسات العليا ٨ - التقويم المستمر للفاعلية التعليمية ١/٨ شمولية واستمرارية التقويم -أساليب ونتائج التقويم -ممارسات النظام الداخلى للجودة ٢/٨ المساءلة والمحاسبة

٤/١/٤ - الجهود الهيئة القومية لضمان جودة التعليم تجاه التعاون الدولي :

وفى إطار سعي الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لإكتساب ثقة المجتمع الدولي حيال مخرجات منظومة التعليم المصرية وحرصها على إقامة علاقات تبادلية مع الهيئات والمنظمات المختلفة على المستويين الإقليمي والدولي بهدف ضمان جودة التعليم والاعتراف المتبادل بشهادات الاعتماد

وانطلاقاً من توجهها للعمل نحو فتح آفاق العالمية أمام المؤسسات التعليمية المصرية، فقد قامت الهيئة بعقد اتفاق مع المؤسسة الأوروبية لضمان جودة التعليم الإلكتروني EFQUEL بهدف وضع نموذج مشترك لمعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي فى مجال التعليم الالكتروني مع منح المؤسسات التي تقدم كل أو جزء من برامجها بالتعلم الإلكتروني اعتمادا مشتركا يحمل خاتم (UNIQUe/NAQAAE) وهي مؤسسة الاعتماد المؤسسي للتعلم الإلكتروني التابعة لـ EFQUEL.

❖❖ **مراحل تطبيق الإتفاق : اتفقت المؤسستان علي عدة مراحل لتفعيل الإتفاق كما يلي: (http://www.naqaae.eg/index.php IN / 17/7/2012)**

- قامت الهيئة بدراسة نموذج UNIQUe بواسطة اللجان الفنية المختصة ورصدت تقريرها عن ما تراه ملائما وما يحتاج إلى تعديل سواء بالحذف أو الإضافة أو إعادة الصياغة.
- أقامت الهيئة ورشة عمل استمرت علي مدار أربعة أيام من ١٥ -٢٠٠٩/٦/١٨ شارك فيها قيادات الهيئة وأعضاء اللجان الفنية المشكلة ورئيس مؤسسة EFQUEL ونائبه وعضو مجلس إدارة UNIQUe وعضو مجلس منح الاعتماد بها. وانتهت ورشة العمل إلى وضع نموذج أولي لمعايير الاعتماد المشترك للمؤسسات التي تقدم كل أو جزء من برامجها من خلال التعلم الإلكتروني.
- تم الاتفاق على عقد ورشة عمل خلال شهر يوليو من عام ٢٠٠٩م لعرض النموذج المتفق علية على كافة الأطراف المعنية واستطلاع أرائهم للوصول إلى صورة نهائية للنموذج.
- تمتد مرحلة إعداد الأدلة والأدوات الداعمة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٠٩م من خلال لجان خبراء مشتركة مشكلة من الطرفين.
- تعقد الهيئة بالمشاركة مع EFQUEL سلسلة من الدورات اتدريبية الهادفة إلى بناء قدرات المؤسسات المعنية.
- يبدأ التحالف نشاط الاعتماد المشترك اعتباراً من أكتوبر ٢٠٠٩م.

❖❖ **مجالات تعاون أخرى**: وقعت الهيئة اتفاق تفاهم لإنشاء أول شبكة عربية – أوروبية معنية بتطوير استخدام التكنولوجيا فى الجامعات العربية وضمان جودة التعليم الإلكتروني، وذلك بالشراكة مع اتحاد الجامعات العربية والمؤسسة الأوروبية لجودة التعلم الإلكتروني **EFQUEL** ، وتهدف الشبكة إلى:

- نشر ثقافة جودة التعلم الالكتروني.
- تبني وتطوير نظم وآليات ضمان الجودة للتعلم الالكتروني.
- دعم الجامعات العربية وتعزيز جهودها لبناء قدراتها فى مجال التعلم الإلكتروني.
- فتح أفاق التعاون وتبادل الخبرات بين الجامعات العربية بعضها البعض وبينها وبين الجامعات الأوروبية فى مجال التعلم الإلكتروني.
- تشجيع الجامعات على تقديم برامج مشتركة مع مثيلاتها العربية والأوروبية.
- القيام بعمليات "مراجعة النظراء" للجامعات الراغبة من خلال فرق مراجعة مشتركة.

٢/٤- معايير مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي HEAC الأردن

أنشأت المملكة الأردنية الهاشمية مجلس لاعتماد مؤسسات التعليم العالى بموجب قانون التعليم والبحث العلمى رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥ م، وقد تم تحويل هذا المجلس بعد ذلك إلى هيئة اعتماد مستقلة عن وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، وإكسابها الصفة المؤسسية لضمان الاستقلالية والمرونة الإدارية ، وقد كان الهدف من وراء صدور مشروع القانون تحقيق ما يلى: تحقيق أهداف هيئة الاعتماد من خلال مجلس يتألف من أحد عشر عضوا من أعضاء هيئة التدريس العاملين فى مؤسسات التعليم العالى الرسمية والخاصة ، ومن قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة. أما بالنسبة لمعايير ضمان الجودة والاعتماد، فعلى النحو التالى:(راجع: هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالى الأردنية ، ٢٠٠٩ ، ٢٨ -١٠٢)

- **المعيار الأول : رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها والتخطيط**
  - ✓ الرسالة والأهداف
  - ✓ التخطيط والفاعلية
- **المعيار الثاني: البرامج التربوية وفاعليتها**
  - ✓ المتطلبات العامة
  - ✓ التخطيط والتقييم في البرامج التربوية :
  - ✓ برنامج البكالوريوس (الدرجة الجامعية الأولى)
  - ✓ برامج الدراسات العليا
  - ✓ أعضاء هيئة التدريس والمصادر ذات العلاقة في برامج الدراسات العليا:
- **المعيار الثالث: الطلبة والخدمات الطلابية**
  - ✓ أهداف الخدمات الطلابية وتنظيمها.
  - ✓ المسؤوليات العامة لبرامج تطوير الطلبة والخدمات الطلابية.
  - ✓ التقييم الأكاديمي للطلبة وسجلات العلامات.
  - ✓ الخدمات الطلابية .
- **المعيار الرابع: أعضاء هيئة التدريس**
- **المعيار الخامس: الإيفاد والبحث العلمي والإبداعات**
- **المعيار السادس: المكتبة ومصادر المعلومات ، ويشمل:**
  - ✓ المكتبة
  - ✓ مصادر المعلومات والخدمات
  - ✓ التسهيلات والوصول إليها
  - ✓ الإدارة والطواقم البشرية
  - ✓ التخطيط والتقييم .
- **المعيار السابع: الحاكمية والإدارة، ويتضمن:**
  - ✓ نظام الحاكمية والإدارة في المؤسسة
  - ✓ مجلس الحاكمية (العمداء)
  - ✓ القيادة والإدارة:
- **المعيار الثامن: المصادر المالية**
  - ✓ التخطيط المالي
  - ✓ كفاية المصادر المالية
  - ✓ الإدارة المالية
  - ✓ الاستثمار المالي
- **المعيار التاسع: المصادر المادية**

- ✓ التسهيلات التدريسية والداعمة
- ✓ الأجهزة والمواد
- ✓ التخطيط للمصادر الطبيعية:

◄◄ المعيار العاشر: الشفافية المؤسسية

◄◄ المعيار الحادي عشر: التفاعل مع المجتمع

◄◄ المعيار الثاني عشر: إدارة ضمان الجودة .

٣/٤- معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي NCAAA السعودية

تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي National Commission for Academic Accreditation & Assessment بناءً على الموافقة السامية الكريمة رقم ٧/ب/٦٠٢٤ بتاريخ ١٤٢٤/٢/٩هـ على قرار مجلس التعليم العالي رقم ١٤٢٤/٢٨/٣هـ في جلسته الثامنة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٤٢٤/١/١٥هـ ، حيث تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي تحت إشراف مجلس التعليم العالي وهي السلطة المسؤولة عن تحديد معايير ومحكات التقويم والاعتماد الأكاديمي واعتماد المؤسسات التي تقدم برامج ما بعد الثانوية العامة Post – Secondary Education ، لضمان الجودة في التعلم وإدارة المؤسسات المكافئة للمعايير الدولية للتعليم العالي . (NCAAA , 2009a,b,cf,5)

❖❖ أما بالنسبة لمعايير NCAAA فيمكن تناولها على النحو التالي :

❖❖ وضعت المؤسسة نوعين من المعايير هما : معايير الاعتماد المؤسسى ، معايير الاعتماد البرامجى . وبيانها كما يلي:

- **السياق المؤسسي** :
- **معيار ١ : الرسالة والأهداف، ويوضحه الجدول التالي رقم (٥)**

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
المتطلبات الخاصة لمؤسسة ككل فيما يتعلق بالمعيار ١ هي كالتالي: ١.١ ملائمة الرسالة ١.٢ جدوى عبارة الرسالة ١.٣ تطوير الرسالة ١.٤ الاستفادة من عبارة الرسالة ١.٥ العلاقة بين الرسالة والغايات والأهداف.	المتطلبات الخاصة لبرنامج مؤسسة فيما يتعلق بالمعيار ١ هي كالتالي: ١.١ ملائمة الرسالة ١.٢ جدوى عبارة الرسالة ١.٣ تطوير الرسالة ومراجعتها ١.٤ الاستفادة من عبارة الرسالة ١.٥ العلاقة بين الرسالة والغايات والأهداف.

- **المعيار ٢ : السلطات والإدارة، ويوضحه الجدول التالي رقم (٦)**

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار ٢ هي كالتالي : ٢-١ السلطة الإدارية (مجلس الجامعة) ٢-٢القيادة ٢-٣ عمليات التخطيط ٢-٤ العلاقات بين أقسام الطلاب والطالبات ٢-٥ النزاهة ٢-٦السياسات والأنظمة ٢-٧المناخ التنظيمي ٢-٨ الهيئات المشاركة والكيانات الخاضعة للمؤسسة.	المتطلبات الخاصة لبرنامج محدد فيما يتعلق بالمعيار ٢ هي كالتالي: ٢-١ القيادة ٢-٢عمليات التخطيط ٢-٣ العلاقات بين أقسام الطلاب والطالبات ٢-٤ النزاهة ٢-٥ السياسات واللوائح

- **معيار ٣: إدارة ضمان الجودة وتطويرها، ويوضحه الجدول التالي رقم (٧)**

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
المتطلبات الخاصه بالمؤسسه ككل والمتعلقه بالمعيار ٣ هي كالتالي : ٣-١ الالتزام المؤسسي بتحسين الجودة ٣-٢ نطاق عمليات ضمان الجودة ٣-٣ إدارة عمليات ضمان الجودة ٣-٤ استخدام الأدلة والمؤشرات المرجعية والمحكات ٣-٥ التحقق المستقل من التقويم	المتطلبات الخاصه لبرنامج ما ، فيما يتعلق بالمعيار ٣ هي كالتالي: ٣-١ الالتزام بتحسين جودة البرامج ٣-٢ نطاق عمليات ضمان الجودة ٣-٣ إدارة عمليات ضمان الجودة ٣-٤ استخدام الأدلة والمؤشرات المرجعية والمحكات ٣-٥ التحقق المستقل من التقويم

- **ب. جودة التعلم والتعليم**

- **المعيار ٤: التعلم والتعليم، ويوضحه الجدول التالي رقم (٨)**

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار ٤ هي كالتالي : ٤-١ الرقابة المؤسسية لجودة التعلم والتعليم ٤-٢ مخرجات تعلم الطلاب ٤-٣ عمليات تطوير البرامج ٤-٤ عمليات مراجعة وتقويم البرامج ٤-٥ تقويم الطلاب ٤-٦ المساعدة التعليمية للطلبة ٤-٧ جودة التدريس ٤-٨ تقديم الدعم لإدخال تحسينات على جودة التدريس ٤-٩ مؤهلات وخبرات أعضاء هيئة تدريس ٤-١٠ أنشطة الخبرة الميدانية ٤-١١ ترتيبات الشراكة مع مؤسسات أخرى	المتطلبات الخاصة لبرنامج محدد فيما يتعلق بالمعيار ٤ هي كالتالي: ٤-١ مخرجات تعلم الطلبة ٤-٢ عمليات تطوير البرامج ٤-٣ عمليات مراجعة وتقييم البرامج ٤-٤ تقويم الطلاب ٤-٥ المساعدة التعليمية للطلبة ٤-٦ جودة التدريس ٤-٧ تقديم الدعم لإدخال تحسينات على جودة التدريس ٤-٨ مؤهلات وخبرات أعضاء هيئة تدريس ٤-٩ أنشطة الخبرة الميدانية ٤-١٠ ترتيبات الشراكة مع مؤسسات أخرى

- **ج. دعم تعلم الطلاب**

- **المعيار ٥: إدارة شؤون الطلاب وخدمات الدعم**

- **معيار ٦: مصادر التعلم، ويوضحه الجدول التالي رقم (٩)**

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار ٦ هي كالتالي: ٦-١ التخطيط والتقويم ٦-٢ التنظيم ٦-٣تقديم الدعم للمستخدمين ٦-٤ الموارد والمرافق	المتطلبات الخاصة ببرنامج محدد والمتعلقة بالمعيار 6 هي كما يلي: ٦-١ التخطيط والتقويم ٦-٢ التنظيم ٦-٣ تقديم الدعم للمستخدمين ٦-٤ الموارد والمرافق

- **د. دعم البنية التحتية**

- **معيار ٧: المرافق والتجهيزات، ويوضحه الجدول التالي رقم (١٠)**

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار ٧ هي كالتالي: ٧-١ السياسات والتخطيط ٧-٢ جودة وكفاءة المرافق ٧-٣ التنظيم والإدارة ٧-٤ تقنية المعلومات ٧-٥ السكن الطلابي	المتطلبات الخاصة ببرنامج محدد والمتعلقة بالمعيار هي كما يلي ٧-١ السياسات والتخطيط ٧-٢ جودة وكفاءة المرافق ٧-٣ التنظيم والإدارة ٧-٤ تقنية المعلومات

- **المعيار ٨: التخطيط والإدارة المالية، ويوضحه الجدول التالي رقم (١١)**

معيار المؤسسه	معيار البرنامج
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار ٨ هي كالتالي: ٨-١ اعداد الميزانية ٨-٢ الادارة المالية ٨-٣ مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر.	المتطلبات الخاصه ببرنامج محدد والمتعلقة بالمعيار ٨ هي كما يلي: ٨-١ إعداد الميزانية ٨-٢ الادارة المالية

- **معيار ٩: عمليات التوظيف، ويوضحه الجدول التالي رقم (١٢)**

معيار المؤسسه	معيار البرنامج
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار ٩ هي كالتالي: ٩-١ السياسات والإدارة ٩-٢ التوظيف ٩-٣ التطوير الذاتي والوظيفي ٩-٤ الانضباط، والشكاوى، وتسوية المنازعات	المتطلبات الخاصة ببرنامج محدد والمتعلقة بالمعيار ٩ هي كما يلي: ٩-١ التوظيف ٩-٢ التنمية الشخصية والوظيفية

- **هـ. الإسهامات الاجتماعية**

- **معيار ١٠: البحوث، ويوضحه الجدول التالي رقم (١٣)**

معيار المؤسسه	معيار البرنامج
المتطلبات الخاصه بالمؤسسه ككل والمتعلقه بالمعيار ١٠ هي كالتالي: ١٠-١ سياسات البحوث المؤسسية ١٠-٢ مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب في البحوث ١٠-٣ تسويق البحوث ١٠-٤ مرافق ومعدات البحوث	المتطلبات الخاصه ببرنامج محدد والمتعلقة بالمعيار ١٠ هي كما يلي ١٠-١ مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب في البحوث ١٠-٢ مرافق ومعدات البحوث

- **معيار ١١ : العلاقة مع المجتمع، ويوضحه الجدول التالي رقم (١٤)**

معيار المؤسسه	معيار البرنامج
المتطلبات الخاصه للمؤسسه ككل والمتعلقه بالمعيار ١١ هي كالتالي: ١١-١ السياسات المؤسسية بشأن العلاقة مع المجتمع ١١-٢ التفاعل مع المجتمع ١١-٣ سمعة المؤسسة التعليمية	المتطلبات الخاصه ببرنامج محدد والمتعلقه بالمعيار ١١ هي كما يلي: ١١-١ السياسات المؤسسية بشأن العلاقة مع المجتمع ١١-٢ التفاعل مع المجتمع

٢/٤ - خبرات بعض الدول العربية حيال اجراءات الاعتماد، ويمكن بيان أهمها كما يلي:

١/٢/٤- إجراءات الاعتماد فى جمهورية مصر العربية

تتعدد إجراءات الاعتماد للجامعات والكليات المصرية من قبل اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، وهى على النحو التالى : (اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد ، ٢٠٠٥ ، ١٥ – ٢٠)

- نطاق الاعتماد : تشتمل عملية الاعتماد على ثلاثة أنشطة أكاديمية أساسية لكل المؤسسات هي :البرامج التعليمية، والأبحاث والأنشطة العلمية الأخرى، والمشاركة المجتمعية.
- الدليل الإرشادي لإجراء مراجعات الاعتماد :

- ✓ يسمح للمؤسسة التقدم بطلب الاعتماد عندما تكون مؤهلة لذلك وحينما تعتقد أن بإمكانها أن تثبت استيفاءها لضوابط الاعتماد المنشورة بواسطة الهيئة .
- ✓ إن ناتج، أو حصيلة، كل زيارة مراجعة للاعتماد هو عبارة عن مجموعة من الاستنتاجات التي يتفق عليها فريق المراجعة الزائر، تكون منقولة في صورة تغذية رأي راجعة شفوية في نهاية الزيارة الميدانية ومدعمة بتقرير اعتماد تفصيلي، هذا التقرير سيتم نشره ، وتعتبر مراجعة الاعتماد هي والتقرير إطار عمل مشتركا للتقويم.

◄◄ التخطيط للزيارة الميدانية

يبدأ التخطيط المبدئي في المؤسسة، وذلك بإعدادها لتقرير التقويم الذاتي السنوي الداخلي للكلية وتقرير المراجعة الإستراتيجية ،كما يمكن للمؤسسة، إذا رغبت، أن تكتب تقرير تقويم ذاتي إضافيا مختصرا على سبيل الاستعداد لمراجعة النظراء، وهو تقرير يلقي الضوء على أهم التطورات منذ إصدار تقرير التقويم الذاتي السنوي الداخلي للكلية وتقرير المراجعة الإستراتيجية.

◄◄ الزيارة التمهيدية : سيقوم رئيس فريق المراجعة بالترتيب مع المؤسسة لتحديد الموعد المناسب للزيارة التمهيدية .

◄◄ تنظيم الزيارة الميدانية الخاصة بالاعتماد

- ✓ في الأحوال العادية، يتم تنسيق الزيارة الميدانية على مدار ثلاثة أيام وذلك باستخدام الإطار العام لجدول الزيارة النموذجي، وتكون هذه الأيام عادة متتالية ولكن يمكن تقسيمها إلى يومين ويوم أو العكس (٢+١ أو ١+٢ يوم) بين القسمين عن أسبوعين.
- ✓ دائما تشمل الزيارة الميدانية مواعيد للاجتماعات k وتعتبر الاجتماعات مع الطلاب وهيئة التدريس عنصرا حيويا في زيارات المراجعة للاعتماد ومن الأفضل بالنسبة لبعض الاجتماعات الترتيب لها مسبقا بينما يمكن ترتيب بعض الاجتماعات قبلها بفترة وجيزة ودون موعد مسبق، قد يرغب كذلك المراجعون في تكريس بعض الوقت لقراءة الوثائق المتاحة وتدوين الملاحظات. وتمثل عينة أعمال الطلاب المقيّمة جزءا حيويا من تلك الوثائق المساندة.
- ✓ تختتم الزيارة الميدانية باجتماع لتغذية الرأي الراجعة يرأسه رئيس فريق المراجعة ويحضره العميد أو من ينوب عنه وأعضاء آخرين من المؤسسة حسب من يرغب العميد دعوته .هذا الاجتماع يحضره جميع المراجعين إلا أن تقديم القرارات وما توصلوا إليه سيقوم به نيابة عنهم رئيس فريق المراجعة وذلك وفقا للبروتوكول .

◄◄ الأحكام

- ✓ باستخدام ضوابط الاعتماد، سيقوم المراجعون بالحكم على مدى استيفاء المؤسسة للضوابط، وإذا لم تكن مستوفية لها ما هي التحسينات الإضافية المطلوبة، سيقوم المراجعون بتقويم المعايير الأكاديمية، وجودة فرص التعلم، والأبحاث والأنشطة العلمية الأخرى، والمشاركة المجتمعية، وفعالية

إدارة الجودة والتحسين، ويتضمن ذلك تعليق على فعالية نظم ضمان الجودة الداخلية.

- تقرير الاعتماد
  - ✓ سيقوم الفريق بإصدار تقرير الاعتماد مستخدماً هيكل التقرير الوارد من الهيئة ، وسوف يأخذ التقرير الشكل السردي، وسيركز على التقويم (متضمنا نقاط القوة الرئيسة وأية نقاط ضعف أو قضايا يجب مخاطبتها) بدلاً من الشكل الوصفي، وسوف يكون مبنيا على الأدلة ويقدم أمثلة للممارسة الجيدة حيثما كان هذا ملائما، يجب أن يكون التقرير صحيحا من ناحية الحقائق وواضحا ووجيزا وعادلا ومتوازنا. وسوف يتم إصدار تقرير الاعتماد باللغتين العربية والإنجليزية . ومن الأفضل أن يكون التقرير في حدود 5000 كلمة .يتم توجيه التقرير للهيئة، مع إرسال نسخة للمؤسسة، وأخرى للجامعة التابع لها المؤسسة .
  - ✓ في هذه المرحلة سوف تتولى الهيئة مسئولية الجودة النهائية للتقرير والتأكد من أن التقرير على مستوى الكفاءة اللائقة .
- ترتيبات التحسينات الإضافية.
- الترتيبات لإعادة الاعتماد.
- نشر ملخص النتائج والممارسات الجيدة.
- مراقبة وتقويم عملية الاعتماد.

٢/٢/٤- إجراءات الاعتماد (نيل شهادة ضمان الجودة) فى المملكة الأردنية الهاشمية

يصدر قرار الترشيح لنيل شهادة ضمان الجودة عن مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالى بعد تحقق الأمرين التاليين :

- انطباق شروط الأهلية الخاصة بالتقدم بنيل شهادة ضمان الجودة على المؤسسة المعنية، وتتمثل فى :
  - ✓ أن تكون إحدى المؤسسات التعليمية التى تقدم برامج أكاديمية للأفراد بعد الثانوية العامة .
  - ✓ أن تكون معتمدة من قبل هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالى الأردنية اعتمادا أوليا (عاما وخاصا) للبرامج التى تقدمها.
  - ✓ أن تكون قد خرجت اثنين على الأقل من الخريجين فى برامجها .
  - ✓ أن يرفق بالطلب شيك بقيمة رسوم طلب التقدم لنيل شهادة ضمان الجودة .
- المراجعة الأولية للوثائق المرفقة مع طلب الترشيح للشهادة .

❖ أما الخطوات الإجرائية والخاصة بنيل شهادة ضمان الجودة النافذة من الهيئة، فكما يلي :

- تعبئة الطلب المعتمد من قبلة الهيئة والخاص بالترشح لنيل الشهادة ، مرفقاً به شيك بقيمة رسوم التقدم لنيل شهادة ضمان الجودة إضافة إلى الوثائق التالية : (تقرير تفصيلى حول مدى تحقيق المؤسسة لشروط الأهلية المعتمدة من قبل الهيئة. / المعلومات الأساسية عن المؤسسة ./ الخطط الخاصة بالتطور المؤسسى لها . / دليل حديث للمؤسسة . / إقرار خطى بالتزام المؤسسة بما يترتب عليها من رسوم جراء طلبها والإجراءات الخاصة بنيل شهادة الجودة وفق النموذج الخاص بذلك .)

- دراسةٍ الطلب من قبل هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالى وتزويد المؤسسة خطيا بقرار مجلس هيئة الاعتماد فى مدة أقصاها ستة أسابيع من تاريخ التقدم بالطلب.
- قيام المؤسسة بإجراء دراسة تقييم ذاتى لها تقدم من خلالها البراهين والشواهد التى تؤكد على توفر مؤشرات معايير ضمان الجودة التى تعتمدها هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالى فيها، ويتوقع أن تنهى المؤسسة هذه الدراسة فى مدة أقصاها (١٢) شهرا .
- تقوم المؤسسة بعد إنهاء الدراسة الذاتية بتقديم خمس نسخ ورقية ونسخة الكترونية عن تقرير هذه الدراسة إلى هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالى وفق التعليمات الخاصة بذلك، مرفقا به الوثائق اللازمة لتقدير أداء المؤسسة على كل معيار من معايير الجودة .
- قيام لجنة الخبراء – التى تم تشكيلها بناءً على قرار صادر من مجلس الهيئة – بمراجعة تقرير الدراسة الذاتية والوثائق والملاحق المرفقة به ، ويتوقع أن تنتهى اللجنة من عملها خلال المدة المحددة لها فى كتاب تشكيلها.
- قرار مجلس هيئة الاعتماد : يعتمد مجلس الهيئة فى تقديره لدرجة الجودة المتحققة للمؤسسة على مراجعته ودراسته للتقرير المرفوع له من لجنة الخبراء حول تحقيق معايير الجودة فى المؤسسة، واطلاعه على تقرير الدراسة الذاتية التى تقدمت به المؤسسة، والوثائق المرفقة به، والتقرير المكتوب من قبل المؤسسة عن عمل لجنة الخبراء والتوصية السرية من لجنة الخبراء حول ترشيح المؤسسة لنيل شهادة ضمان الجودة .
- وبناءً على ما سبق يصدر مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالى قراراً بأغلبية أعضائه يتضمن أحد الاختيارات الثلاثة: (منح المؤسسة شهادة ضمان الجودة / تأجيل منح شهادة الجودة للمؤسسة / حجب شهادة ضمان الجودة عن المؤسسة .)
- وأيا كان قرار مجلس الاعتماد يتم إبلاغ المؤسسة به خطياً ، إذ يتم إرسال شهادة ضمان الجودة للمؤسسة مرفقا بها ما يترتب عليه من إجراءات للمتابعة فى السنوات الخمس التى تلى منح الشهادة فى حالة أن يكون مضمون قرار مجلس الهيئة ينص على منح الشهادة لها، أما عندما يكون قرار المجلس ينص على تأجيل منح الشهادة فعليها الانتظار لمدة سنتين على الأكثر قبل التقدم مرة أخرى لنيل هذه الشهادة، أما فى حالة حجب الشهادة فيتم تزويد المؤسسة بتقرير مفصل لنقاط القوة والضعف المتحققة لها لمراعاتها عند تقدمها لنيل هذه الشهادة مستقبلا ، إذ لا يسمح لها التقدم مرة أخرى لنيل الشهادة قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل بعد صدور قرار حجب شهادة ضمان الجودة عنها. (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالى ، ٢٠٠٩ ٤ -٦)

٣/٢/٤- إجراءات اعتماد مؤسسات التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية

- متطلبات التأهل للتقدم بطلب الاعتماد

يتطلب الحصول على الاعتماد الأكاديمي من الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي إعداد المؤسسة التعليمية لتقارير دراسة تقويم ذاتية دقيقة

وشاملة لكل أوجه النشاط العلمية والإدارية والخدمية وغيرها لتحديد مستويات الجودة لديها استنادا للأحد عشر معيارا المعدة من قبل الهيئة، وأن تخضع المؤسسة التعليمية لتقويم خارجي من قبل فريق تقويم مستقل للتحقق من صحة نتائج دراسة التقويم الذاتية والحكم على مستويات جودة الأداء وفقا لمعايير الهيئة. ويتعين قبل البدء في العمليات المشار إليها أعلاه أن يثبت للهيئة استيفاء المؤسسة التعليمية لمتطلبات محددة تتعلق بالعناصر الرئيسة في معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، بالإضافة إلى استيفاء المؤسسة التعليمية للمسوغات النظامية لممارسة عملها. ويتعين على المؤسسات التعليمية الأهلية على وجه الخصوص أن تكون المؤسسة حاصلة على التراخيص المطلوبة نظاما. ويعبر عنه الجدولين التالي رقم (١٥):

طلب التأهل للتقدم بطلب الاعتماد المؤسسي

الرجاء تعبئة النموذج المدرج أدناه وإعادته إلى الهيئة الوطنية للتقويم و الاعتماد الأكاديمي حين الوفاء بجميع العناصر المذكورة فيه على أن يصل هذا النموذج إلى الهيئة بصورة رسمية قبل قبل قبل١٣/محرم/١٤٣١هـ الموافق ٢٠٠٩/١٢/٣٠م.

ضع إشارة √ في الخانات المقابلة لكل محك في حالة استيفائه أو أذكر التاريخ المتوقع لاستيفاء المحك مع ملاحظة أنه يجب ألا يتجاوز أي من التواريخ قبل١٣/محرم/١٤٣١هـ الموافق ٢٠٠٩/١٢/٣٠م.

	المحكات	المحك مستوفى تماما	رأي الهيئة
١	الترخيص النهائي للمؤسسات الأهلية أو قرار الإنشاء للمؤسسات الحكومية		
٢	توافق النشاط الممارس مع مضمون الترخيص أو قرار الإنشاء		
٣	إقرار الرسالة و توافقها مع مضمون الترخيص أو قرار الإنشاء		
٤	الخطة الإستراتيجية بما فيها خطة الجودة		
٥	اللوائح و مهام اللجان و مسؤوليات القائمين على الشؤون الإدارية و الأكاديمية		
٦	الكتيبات التعريفية و الأدلة للطلبة		
٧	توصيف البرامج لجميع البرامج التي تقدمها المؤسسة		
٨	توصيف المقررات		
٩	لوائح وإجراءات إقرار البرامج و إقرار تعديلها و مراجعتها		
١٠	نظم مراقبة الجودة و تطوير البرامج		
١١	وسيلة مركزية لحفظ و توثيق سجلات الطلبة و أسلوب لتحليل و توثيق البيانات الإحصائية		
١٢	آلية لاستطلاع آراء الطلبة		
١٣	نظام لضمان الجودة في جميع المعايير		
١٤	بيانات مؤشرات الأداء		
١٥	ترتيبات جمع بيانات الملامح المرجعية Benchmarks		
١٦	نظم رصد و توثيق بيانات البحث العلمي		
١٧	نظم رصد و توثيق بيانات خدمة المجتمع		
١٨	تخرج الطلبة		
١٩	استيفاء معايير الاعتماد		

توقيع (المدير أو رئيس مجلس الأمناء)

الاسم:

التوقيع:

جدول رقم (١٦) يوضح طلب التأهل للتقدم بطلب الاعتماد البرامجي

طلب التأهل للتقدم بطلب الاعتماد البرامجي

اسم المؤسسة التعليمية _____

اسم البرنامج _____

ضع إشارة √ في الخانات المقابلة لكل محك في حالة استيفائه

قائمة المحكات اسم البرنامج:		المحك مستوفى	رأي الهيئة
١	الترخيص للبرنامج		
٢	الموافقة على التقدم بطلب اعتماد البرنامج		
٣	توصيف البرنامج		
٤	توصيف المقررات		
٥	لوائح البرنامج و الأدلة التعريفية بالبرنامج و مقرراته و متطلباته		
٦	التقارير السنوية للبرنامج و مقرراته		
٧	بيانات استطلاعات آراء الطلبة		
٨	تخرج الطلبة و بيانات تقويم الخريجين للبرنامج		
٩	اللجنة المشرفة على البرنامج (للبرامج المهنية)		
١٠	مؤشرات الأداء و المقارنة المرجعية *Performance Indicators and Benchmarking*		
١١	التوافق مع الإطار الوطني للمؤهلات		
١٢	مقاييس التقويم الذاتي		

يعبأ هذا الجدول مرة واحدة لجميع البرامج المتقدمة بطلب التأهل			
	المتطلبات المؤسسية للتأهل للاعتماد البرامجي	المحك مستوفى	رأي الهيئة
١	الخطة الإستراتيجية للمؤسسة		
٢	مركز الجودة و الخطة الإستراتيجية لتحسين الجودة		
٣	بيانات مؤشرات الأداء المتعلقة بجميع البرامج التي تقدمها المؤسسة		
٤	اللوائح و إجراءات إقرار البرامج و إقرار تعديلها و إجراءات تقويمها		
٥	بيانات استطلاعات آراء الطلبة للبرامج و المقررات التي تقدمها المؤسسة		
٦	نظام الإرشاد الأكاديمي و تقدم المشورة للطلبة		
٧	المرافق و الإمكانات المخصصة للنشاط اللاصفي		
٨	توفر موارد التعلم و نظام رصد احتياجات البرامج و الاستجابة لها		
٩	النظام المؤسسي لتوفير البيانات الإحصائية لمعدلات تحصيل الطلبة		

توقيع (مدير الجامعة أو عميد الكلية)

- طلبات الموافقة واعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها:

وقد تقرر الهيئة ما يلي:

- ❖ بالنسبة للمؤسسة:

✓ أن المؤسسة التعليمية الجديدة تتوفر فيها متطلبات ضمان الجودة ولذلك ينبغي أن تحصل الاعتماد الكامل.

✓ أن المؤسسة التعليمية الجديدة لا تلبي بشكل تام معايير ضمان الجودة ولكن لديها الخطط المناسبة لوضع إجراءات خاصة لضمان الجودة، وينبغي أن تحصل على موافقة مؤقتة.

✓ أن المؤسسة التعليمية الجديدة ليس لديها حتى الآن ما يكفي من الخطط لوضع إجراءات لضمان الجودة، وينبغي عليها تلبية المتطلبات المحددة قبل التقدم بطلب جديد للاعتماد. وهنا سيطلب من المؤسسة تقديم خطط

مفصلة لأغراض التطوير إلى الهيئة في غضون فترة زمنية محددة، بحد أقصى قدره ستة أشهر.

- ❖❖ بالنسبة لكل برنامج من برامجها التعليمية:
- ✓ أن يلبي البرنامج متطلبات ضمان الجودة، وعليه فإنه يتم منحه الاعتماد الكامل.
- ✓ أن البرنامج لا يلبي تماما متطلبات ضمان الجودة ولكن يحتوي على الخطط المناسبة للتطوير وعليه ينبغي أن يحظى بالاعتماد المؤقت.
- ✓ أن البرنامج ليس لديه حتى الآن ما يكفي من الخطط لتطوير إجراءات لضمان الجودة، وينبغي عليه تلبية المتطلبات المحددة قبل التقدم بطلب جديد للاعتماد. وهنا سيطلب من المؤسسة تقديم خطط مفصلة لأغراض التطوير إلى الهيئة في غضون فترة زمنية محددة، بحد أقصى قدره ستة أشهر.
- ✓ أن هناك أوجه قصور حقيقية في البرنامج لذلك ينبغي أن تحال المعاملة إلى وزارة التعليم العالي مع التوصية بأن يلغى البرنامج حتى يتم تصحيح هذه العيوب.

(❖❖) مراحل الاعتماد للمؤسسات القائمة: ويمكن ايجازها كما يلي:

إنهاء المؤسسة التعليمية لعمليات تقويم أولي لمستويات أدائها استنادا إلى المعايير المعدة من قبل الهيئة (علماً بأنه من المتوقع أن يكون عدد كبير من المؤسسات التعليمية قد أنهى هذه الخطوة). وتقديم المؤسسة لطلب الاعتماد على أن يتضمن الطلب إقرارا من مجلس إدارة المؤسسة أو من في حكمه بما يلي:

- أنه من المرجح أن المؤسسة قد استوفت معايير الجودة.
- أن المؤسسة قد استوفت متطلبات الأهلية للتقدم بطلب الاعتماد.

↓

موافقة الهيئة على طلب المؤسسة وتحديد الهيئة للتاريخ المتوقع لعمليات التقويم الخارجي.

↓

إنهاء المؤسسة التعليمية لعمليات التقويم الذاتية وفقا للمعايير والإجراءات المعدة من قبل الهيئة والتي تستغرق من تسعة أشهر إلى اثني عشر شهرا. وسوف تقدم الهيئة المشورة للمؤسسة خلال تلك الفترة للتأكد من قيام المؤسسة بالمتطلبات اللازمة.

↓

التقويم الخارجي للمؤسسة التعليمية من قبل فريق تقويم مستقل يتم تشكيله من قبل الهيئة. ويتضمن هذا التقويم زيارة ميدانية للمؤسسة.

↓

اتخاذ الهيئة للقرار بشأن اعتماد المؤسسة التعليمية استنادا إلى تقرير فريق التقويم الخارجي.

٣/٤ - الرؤية التحليلية الناقدة لهيئات ضمان الجودة والإعتماد بالوطن العربي:

ويمكن ايجاز تلك الرؤية التحليلية الناقدة على النحو التالي:

- التعدد المتنامي لمعايير ضمان الجودة ، والإتفاق إلى حد كبير على بعض أبعاد ومحاور المعايير مع اختلاف مؤشراتها الدالة عليها بين هيئات ضمان الجودة والاعتماد بالوطن العربي.
- تباين خطوات واجراءات الإعتماد، مع اختلاف الهوية الأكاديمية للخطوات وأيضا ضعف الإتفاق تجاه طبيعة فرق العمل (فرق المراجعيين داخليا وخارجيا) ومؤهلاتهم وكفاياتهم المهنية بصفة عامة.
- افتقار هيئات ضمان الجودة والإعتماد بالوطن العربي للرؤي الفكرية أو الفلسفات التنموية التي ترتكز عليها معايير الجودة وأيضا إجراءات وخطوات الاعتماد البرامجي والمؤسسي.
- علي الرغم من كون أبعاد وعناصر الثقافة العربية ذات أُطر مشتركة، إلا أن سمة التباعد واللااكتراث بذلك يُعد الأساس في أداء هيئات ضمان الجودة والإعتماد بالوطن العربي.
- البعد التام وندرة التلاقي المنهجي بين المرتكزات الفكرية والأسس العلمية ودواعي إنشاء الهيئات ضمان الجودة والاعتماد بالوطن العربي.
- قلة وجود آليات تنسيقية مهنية بينها، مما يصعب معه إيجاد خارطة تنموية لضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي.
- لا يوجد تنسيق أو إتفاق بين تلك الهيئات حيال الإعتراف الضمني أو الصريح للمؤسسات التعليمية المعتمدة وطنيا من قبل الهيئات الأخرى.
- انعدام الحوار البنَاء والتعاون الإقليمي فيما بينها مما يتِنج عنه فردية الأداء المهني والإنعزالية المؤسسية ، الأمر الذي يؤثر سلبا على استراتيجيات التطوير لمعايير ضمان الجودة والإعتماد لها بصفة عامة.
- نمطية التبادل المعلوماتي بجانب التباينات الخلافية في التدابير الإجرائية لكثير من خطوات الاعتماد البرامجي والمؤسسي.
- لا توجد مبادرات داعمة لإيجاد وثيقة مهنية تشاركية فيما بينها من أجل توحيد الرؤى العربية أو الإقليمية بما يرسخ وجود الدعائم الأساسية لإستراتيجية عربية مشتركية لمعايير ضمان الجودة والاعتماد.
- غياب الدعم الحكومي ماليا وفكريا وفلسفيا تجاه صنع السياسات التعليمية العربية المشتركة الداعمة لإيجاد السبل والطرائق الموحدة بين السياسات التنموية لمنظومة التعليم العالي من منظور معايير ضمان الجودة والاعتماد.
- تغييب الدور الرقابي لإتحاد الجامعات العربية تجاه التأكد من التزام مؤسسات التعليم العالي أو الهيئات الوطنية لضمان الجودة والاعتماد بتوصياته أو بالمقترحات الإجرائية للجان المنبثقة منه.
- تقليدية إدارة الحوار ونمطية عقد الإتفاقات من بعض الهيئات العالمية كاليونسكو أو منظمة التعاون الاقتصادي او البنك الدولي عند تعاملها مع بعض المؤسسات التعليمية أو الهيئات الحكومية؛ متمثلا ذلك في اتباعها للتعامل الفردي دون وجود رؤية جمعية لكافة المؤسسات العربية بصفة عامة الأمر الذي يدعم النظرات التباعدية والإجراءات الإنفرادية بين هيئات ضمان الجودة والاعتماد والمؤسسات التعليمية بالوطن العربي.

- غياب الآليات التنسيقية المهنية بين هيئات ضمان الجودة والاعتماد بالوطن العربي تجاه تبادل الخبرات العربية في مجال ضمان الجودة والاعتماد من أجل تنمية القدرات والكفاءات المؤسسية.
- لا توجد تدابير إجرائية رسمية تجاه الإتفاقات أوالشراكات المهنية بينها مما يتنج عنه اللاتعظيم لتوطين الثقافة العربية على مستوي المؤسسات التعليمية.
- ندرة الرؤى التنموية على مستوى الحكومات العربية نحو سن تشريعات أو قواعد عمل مهنية منظمة وداعمة لتأكيد النظرات التقاربية فكريا وتطبيقيا بين هيئات ضمان الجودة والاعتماد بالوطن العربي بما ييسر الاعتراف الرسمي بمؤسساتها التعليمية المعتمدة .
- فقدان الرؤى الإقليمية للآليات الفعالة لتطوير معايير ضمان الجودة واجراءات الإعتماد، بما يُرسخ كون الثقافة العربية هي الركيزة الأساسية للأداءات المهنية لكافة هيئات ضمان الجودة والإعتماد بالوطن العربي.
- اختلاف أنظمة الجودة الداخلية والخارجية فيما بينها، مشفوعا ذلك بتباين قرارات الإعتماد، الأمر الذي لا يُتيح إرساء ثقافة الجودة المؤسسية عربيا على مستوى مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي.
- فقدان التشريعات بإنشاء هيئات ضمان الجودة والإعتماد بالوطن العربي للقيم المهنية ذات المرامي التنموية وطنيا وعربيا، مما ينتج عنه عشوائية وذاتية الإنماء وفردية جهود التطوير بلا أسس علمية منهجية.
- غياب الاحترافية الإدارية عند تشكيل هيئات ضمان الجودة والإعتماد بالوطن العربي، بجانب ندرة التدريب المرتكز إلى الكفاءة المهنية، الأمر الذي يجعل تلك الهيئات خاضعة للإستجلبات الفردية السريعة لكل ما هو دولي دون التريث تجاه اتساقها ومنظومة التعليم العالي بالوطن العربي.
- المناشدة الدائمة من قبل بعض الهيئات الوطنية لضمان الجودة والاعتماد لبعض الهيئات العالمية من أجل الحصول على اعتمادها بلا مراعاة للقوى والعوامل الثقافية أو البيئات التنظيمية المؤسسية للتعليم العالي بالوطن العربي.
- التغييب التام لإستراتيجيات تدعيم المواطنة الثقافية العربية من قبل تلك الهيئات، وما يؤكد ذلك خلو أطرها التشريعية والتنظيمية من القيم أو الإجراءات التنفيذية الدالة عليها.
- اتساق كافة محاولات تطوير معايير ضمان الجودة والاعتماد وارتكاز آليات اختيار فرق المراجعين والمستشارين على آلية الاختيار وفق الثقة الشخصية دون مراعاة التخصصية المهنية.
- التباين وضعف الحوار التنموي بين تلك الهيئات بما يدعم الفجوات المعرفية حيال إقرار الاعتماد البرامجي أو المؤسسي، وهذا يؤكد ندرة التوافقية المهنية بين مؤسسات التعليم العالي وأنظمتها الوطنية للجودة والاعتماد، ويُفقدها التواصل المنهجي مع الرؤى التقدمية لتدويل الإعتماد.
- البعد التام لكافة إستراتيجيات الجودة الداخلية والخارجية لتلك الهيئات وإجراءاتها الاعتمادية عن آليات التوافق وتوفيق الأوضاع مع إستراتيجيات تدويل الإعتماد البرامجي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بصفة خاصة.

- ضعف الرؤى الجمعية بين تلك الهيئات تجاه معايير ضمان الجودة والإنتاجية المعرفية نظرا لدعمها للخصوصية الوطنية دون الاكتراث بطبيعتها العربية الإقليمية، ويؤكد ذلك اللاهتمام من قبل الحكومات العربية بدعم القدرات التنافسية للجامعات بصفة خاصة.
- الضبابية التي تكتنف الإجراءات التنفيذية لتلك الهيئات، بجانب غموض آليات الإثابة لمؤسسات التعليم العالي المعتمدة، مما يعزز اللاعلمية في التقييم وانفصامية التلاقي الإقليمي لتطوير معايير ضمان الجودة والاعتماد.
- افتقار الإستراتيجيات التنموية لهيئات ضمان الجودة والاعتماد بالوطن العربي لآليات التوفيق بين نظم مراقبة الجودة وطنيا وإقليميا ودوليا، نظرا لكون الخطوات التطويرية التي تتخذها بعض الحكومات العربية بمثابة القرارات الفجائية الفردية دون دراسة علمية أو استراتيجية عربية جمعية لذلك.
- فقدان تلك الهيئات للمبادرات المهنية المرتكزة إلى تعزيز ثقافة الجودة المؤسسية العربية مع إيجاد القولبة المعيارية التي تلتزم بها جميع الهيئات عند تنفيذ إجراءاتها الإعتمادية، الأمر الذي يفقدها شمولية النظرة للقضايا المشتركة بين مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي.
- ضعف الشراكات الاحترافية في صياغة مؤشرات ومعايير ضمان الجودة لكافة المؤسسات التعليمية، مما يفقدها الدور الرائد لتوطين الثقافة أو الهوية العربية عند تطبيق معايير ضمان الجودة أو إقرار اعتماد بعض مؤسسات التعليم العالي.
- البعد التام لإستراتيجيات تلك الهيئات عن إيجاد التدابير التنظيمية لتطوير آلياتها المعيارية المتعلقة بالمراجعات البرامجية والمؤسسية مما يتنج عنه اللاتساق بينها وبين آليات تدويل الإعتماد، الأمر الذي يفقدها التوافقية ورؤى التطوير إقليميا ودوليا.
- فقدان السياسات التنموية لهيئات ضمان الجودة والاعتماد بالوطن العربي لآليات توحيد التوجهات العربية حيال المعايير وإجراءات الاعتماد، مما يجعلها أحيانا ذات ارتكاز إلي القولبة المعيارية لبعض الهيئات العالمية دون التعمق في الرؤى الإقليمية، وهذا يفقدها هويتها العربية الثقافية أمام تقدمية الإستراتيجيات الدولية بصفة عامة.

- **خامسا : التصور المقترح حيال إنشاء الوكالة العربية لإدارة تدويل الإعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي :**
- **منطلقات التصور المقترح :**
- **١/٥- قضايا ومشكلات الواقع :**

- التحولات الديمقراطية الناشئة منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.
- أوجه السلبيات وكافة أبعاد العوار الإداري التي تكتنف مدخلات وعمليات ومخرجات مؤسسات التعليم العالي بمصر، بجانب قصور الإمكانات البشرية والموارد المادية.
- الحاجة لإجراء تعديل فى التشريعات الحاكمة لمنظومة التعليم العالى بما يسمح بتفويض سلطات فعلية للقيادات الجامعية تمكنهم من إحداث التغييرات اللازمة لتحسين جودة الأداء.

- الحاجة إلى ضمان الجودة فى ظل جماهيرية التعليم العالى.
- ظهور العديد من المقدمين الجدد للتعليم ومنافستهم لمؤسسات التعليم الحكومى التقليدى، وظهور أنماط جديدة من البرامج مثل برامج التعلم عبر الشبكة العالمية للمعلومات والناجمة عن الثورة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- بزوغ بيئة تنافسية عالمية جديدة تتطلب مواكبة المعايير العالمية .
- أدى الحراك الأكاديمى للطلاب إلى تزايد الطلب على الاعتراف بمؤهلاتهم ونتائجهم وفترات دراستهم بالخارج.

- **٢/٥- توقعات المستقبل** :

التطور الهائل فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتيجة للتقدم المتسارع فى علوم الحاسبات وشبكات المعلومات والتكنولوجيا الرقمية، وسرعة انتشار استخدامات شبكة الإنترنت والبريد الإلكترونى والمؤتمرات التفاعلية والتطبيقات الأخرى للتكنولوجيا الرقمية.

- التطلعات المجتمعية الواردة بخطط التنمية الشاملة للمجتمعات العربية حيال ضرورة ايجاد الطرائق المستحدثة للجامعات العربية بما يضمن لها التواجد لإقليمي والدولي.
- حفز المجتمع الخارجي بكافة مؤسساته لإعادة النظر في علاقته بالجامعةٍ وكيفية زيادة آليات التمويل بما يحقق لها الإكتفاء بما يعد سياجا واقيا للإنماء العلمي والتعليمي والبحثي.
- سوف يتزايد دعم تكامل العالم العربي لبعض الدول العربية مع التكتلات الاقتصادية والعالمية وإبرام الاتفاقيات التجارية المختلفة مثل الكوميسا والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واتفاقية الكويز وغيرها
- التحول البحثي من درب بحث القضايا العلمية ذات المرامي والرؤي واضحة المعالم إلى دروب الظواهر العلمية ذات المنحنيات الضبابية في ضوء المتغيرات والتحولات العالمية والأبعاد العلمية والمجتمعية.
- ضرورةٍ ايجادٍ آليات الشراكة الشاملة بين الجامعات ونظيراتها وطنياً وإقليميا ودوليا بما يخدم ارساء مبدأ الإنماء التنموي المستدام.
- التحول الإداري للجامعات العربية من جامعات متعددة الوظائف الإدارية إلى جامعات متعددة الأنظمة الإدارية، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في القوانين والتشريعات الجامعية بكافة نصوصه ومواده القانونية ، بما يحقق القدرة المؤسسية على خوض غمار التنافس الدولي بصفة عامة.
- ضرورة ادراك القيادات الجامعية لآليات نشر العديد من الثقافات في المناخ الجامعي، ومنها: ثقافة الإثابة وتعليق العقاب ، ثقافة الإنجاز المهني، ثقافة الجدارة والأهلية في انتقاء القيادات، ثقافة الجودة الشاملة... الخ
- إرساء مبدأ المعيارية عند تقييم كافة الشئون الإدارية والعلمية والبحثية مع الحرص التام على نشر تلك المعايير كي تنبت ثقافة الإنجاز بين كافة العاملين بالجامعة.
- بناء نظام التميز الجامعي على المستوى الداخلي للجامعة وعلي الصعيد الخارجي للجامعة مجتمعيا ودوليا بما يحقق شطري الجدارة الجامعية والمتمثلة في خدمة المجتمع المحيط والتواصل الإيجابي عالميا.

- ستحكم عناصر المنافسة والجودة والتميز قوانين السوق خلال المرحلة القادمة، بحيث تصبح الدولة التى تملك ميزة تنافسية فى الإنتاج والجودة هى التى تستطيع أن تحكم السوق وتحصل على مكونات القوة الجديدة فى العالم.
- زيادة الطلب على التعليم العالى، وظهور العديد من المقدمين الجدد، ونظم التعليم المفتوح والتعليم من بعد لمواجهة التوسع فى هذا التعليم، الأمر الذى سيؤدى إلى إثارة التساؤلات بشأن جودة هؤلاء المقدمين والبرامج التى توفرها هذه النظم.

- **٣/٥- أهداف التصور المقترح** :

يسعى التصور المقترح لتحقيق الأهداف التالية:

- تقديم مجموعة من المبادئ التى يرتكز عليها تدويل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي العربي.
- آليات تدويل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي.
- التوصيف التشريعي والقانوني لإنشاء الوكالة العربية لإدارة تدويل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي. .

- **٤/٥- محاور التصور المقترح** :

- **الوكالة** :

- **١/٤/٥- المبادئ التى يرتكز عليها إنشاء الوكالة العربية لإدارة تدويل الاعتماد** :

- الشفافية والمحاسبية: تلتزم الوكالة بعرض أفكارها على الجمعية العمومية وأن يتم قياس مقدار إسهاماتها في المعرفة العالمية وتطبيق مبدأ المساءلة الإدارية لكافة منسوبيها، كما ينبغى أن تتسم كافة العمليات التى يشملها نظام الاعتماد بالشفافية سواء من الوكالة عند قيامها بإعداد الدراسة الذاتية، أو من جانب فريق الأقران أثناء الزيارة الميدانية، أو من جانب الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عند إصدار قرار الاعتماد أو تدويله.
- الشمول: ينبغى أن يشمل تدويل الاعتماد كافة عناصر المنظومة الجامعية .
- النزاهة: ينبغى أن تلتزم الوكالة بالعدالة والنزاهة التامة فى كافة أحكامها، وأن يتم معاملة جميع الكليات على قدم المساواة، وأن تمارس الوكالة رقابة صارمة لمنع أى صراع واضح أو فعلى فى المصالح.
- الاستقلال: ينبغى أن تعمل الوكالة بصورة مستقلة فى تطوير عملياتها ومعاييرها، مع ارساء آليات التعاون مع المؤسسات والوكالات الأخرى على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية بهدف تطوير الأنشطة التى يتضمنها نظام تدويل الاعتماد.
- التعاون: ينبغى الاعتراف بأن تدويل الاعتماد ليس نشاطًا فرديًا، وإنما هو بالأحرى جهد جماعى يشمل كافة العاملين بالكلية، والطلاب، وأولياء الأمور، وأرباب الأعمال، وممثلين من المجتمع ومؤسسات التعليم العالي بصفة عامة.
- الجودة والتميز: أي أن تقيس الوكالة أدائها من خلال تطبيق مقاييس ومعايير معتمدة دوليا، والسعي المستمر وراء التميز والالتزام بالتفوق على الآخرين.

- القيادة والعمل بروح الفريق: تلتزم الوكالة التزاماً راسخاً بتعزيز الأدوار القيادية الفردية والمؤسسية التي تهدف إلى الانجاز والإبداع مع إيمانها العميق بالمسئولية والمشاركة والعمل بروح الفريق الواحد من قبل الجميع.

- **٥/٤/٢- الفئات المستهدفة من إنشاء الوكالة** :
- أعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعات العربية.
- طلاب وطالبات الجامعات العربية في كافة التخصصات والكليات.
- أفراد المجتمع الراغبون في إكمال دراساتهم بالجامعات الإقليمية أو الدولية..
- المؤسسات التعليمية والجامعات العربية .
- كافة المستفيدين من الخدمات والإنتاجية الجامعية (أرباب سوق العمل).

- **٥/٤/٣- آليات تفعيل الأداء المؤسسي للوكالة** :
- ضرورة إنشاء وحدات أو مراكز فرعية للوكالة بكافة الوحدات الإدارية والأقسام الأكاديمية بالكليات والجامعات العربية.
- استحداث منصب المنسق العام لتدويل الاعتماد، تكون مهمته ايجاد سُبل التنسيق بين الأقسام الأكاديمية والوحدات الإدارية بالكلية وبين الكلية ونظيراتها داخل الجامعة ونظيراتها العربية، ليتسني إيجاد منظومة التكامل المؤسسي بصفة عامة.
- المراجعة الشاملة للجودة والقدرات المؤسسية للجامعات العربية من خلال التقييم الذاتي من قبل المؤسسة وأيضا التقييم الخارجي من خلال هيئات التدويل بالجامعة.
- الحرص علي عقد المؤتمرات والندوات العلمية ذات الرؤي الوطنية والدولية واستقدام الخبراء في مجال تدويل ضمان الجودة والإعتماد، من أجل وضع آليات مستحدثة بما يتوافق مع الوطني والإقليمي والدولي .

- **٥/٤/٤- متطلبات تطبيق اجراءات تدويل الإعتماد** :
- القيام بحملات التوعية المتعلقة بنشر ثقافة الجودة والإعتماد بين الطلاب والهيئة التدريسية والإدارية والقيادات علي مستوى الكلية من خلال الموقع الإلكتروني للكلية والملصقات والمحاضرات والندوات والأدلة الإسترشادية الموزعة٠٠٠ الخ
- عقد الدورات التدريبية للهيئة التدريسية والإدارية لإطلاعهم علي آليات تدويل الإعتماد وكيفية التطبيق وأهم الخبرات الدولية ذات التطبيق الفعال لها بما يدعم لديهم ثقافة الإجادة والجدارة في أداء المهام الإدارية والتدريسية بصفة عامة.
- عقد اللقاءات الدائمة مع وحدات التطوير الجامعي وأعضاء الهيئةٍ الوطنية لضمان الجودة والإعتماد من أجل المزيد من الحوار والنقاش تحقيقا للتمازج بين كافة الرؤي المتعددة حيال متطلبات تطبيق آليات تدويل الإعتماد.
- المراجعة الشاملة بالتعديل والتغيير لكافة مواد النظام الجامعي؛ بما يتوافق والرؤى الأكاديمية لأنظمة الإعتماد المؤسسي، وبما يحقق فعالية إنشاء الوكالة.
- نشر ثقافة تدويل الجودة والاعتماد بين كافة شرائح المجتمع المصرى بحيث تصبح هذه الثقافة جزءًا لا يتجزأ من النسيج الثقافى للمجتمع بدلا من اقتصارها على فكر مجموعة من القائمين على تطبيق هذا النظام.

- اتساق رؤية الكليات الجامعية العربية ورسالتها وأهدافها مع رؤية ورسالة الجامعة التى تعمل الجامعات فى إطارها من منظور تدويل الاعتماد.
- توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير المعدات والتجهيزات الحديثة اللازمة لتدريب كافة الأفراد على كيفية تطبيق آليات تدويل الاعتماد.
- تخصيص حوافز مادية ومعنوية للأداء التدريسى والإداري والمؤسسي المتميز والمتوائم مع عمليات تدويل الإعتماد.
- قيام مراكز ضمان الجودة والاعتماد . والتى تم إنشاؤها بالفعل فى العديد من الجامعات العربية . بتطوير استراتيجياتها وفقا لمنظومة تدويل الإعتماد.
- توفير أدلة إرشادية لمساعدة كافة منسوبي الجامعات العربية على كيفية الحصول على المعرف التنظيمية حيال تدويل الإعتماد الأكاديمي والمؤسسي

- **٥/٤/٥- اجراءات تحقيق تدويل الإعتماد** :
  - إعادة صياغة أهداف التعليم العالي.
  - مراجعة البني الإدارية والأكاديمية للتعليم العالي.
  - إيجاد توافقية حيال آليات التقويم الأدائي بمؤسسات التعليم العالي لكافة منسوبيها.
  - التطوير الفعلي الدولي للمناهج الدراسية.
  - إحداث التغييرات الفكرية والهيكلية في إدارة التعليم العالي على المستوي القومي.
  - المراجعة الشاملة للقوانين والتشريعات الحاكمة للجامعات.
  - توضيح آليات تفعيل الشراكات الدولية لكافة منسوبي الجامعات.
  - مشاركة الهيئات الطلابية والتدريسية والادارية في أعداد سياسات تدويل الاعتماد.
  - توفير الشفافية الإدارية من قبل إدارة المؤسسات الجامعية لكافة منسوبيها.
- **٦/٤/٥- المنطلقات الأساسية لإنشاء الوكالة** :
  - تدويل الإعتماد من أجل التعامل الإيجابي الفعال مع مجتمع المعرفة.
  - تدويل الإعتماد من أجل استدامة التعاون الدولي.
  - تدويل الإعتماد من أجل ارتياد المشروعات التنموية التعليمية عالمياً.
  - تدويل الإعتماد من أجل المواطنة الدولية وحقوق الإنسان عالميا.
  - تدويل الإعتماد من أجل إثراء الشراكات الدولية ذات المواءمة مع أبعاد التنوع الإقليمي.
- **٧/٤/٥- أبعاد إعداد استراتيجية تدويل الإعتماد، وبيان أهمها كما يلي** :
  - بيان بأهداف ومبادئ السياسة القومية .
  - الإجراءات المتوائمة مع الأولويات القومية .
  - إدماج الكفاءات التي يجري تدويلها في البيانات المتعلقة بمواصفات الخريج المتوقعة في" الإطار القومي للمؤهلات."
  - إعداد ترتيبات توأمة مؤسسية من أجل الاشتراك في إجراء البحوث ومنح الدبلومات والدرجات العلمية.
  - التشجيع على تعلم لغة ثانية وثالثة في كافة مراحل نظام التعليم .
  - إدراج الطلاب الدوليين في ترتيبات ضمان الجودة والإعتماد.

- الترويج بطريقة مهنية للجامعات العربية بوصفها وجهة لطلاب البلدان الأخرى.
- جمع البيانات عن الحراك الدولي للطلاب وهيئات التدريس وتحليلها وتفسيرها للإستفادة منها.
- الحد من الإجراءات التنظيمية البيروقراطية غير الضرورية المتصلة بالتعاون الدولي.
- تقديم التمويل المادي لطلاب البكالوريوس والدراسات العليا تشجيعاً لهم على الإلتزام والتميز العلمي عبر الحدود الوطنية.

• **٥/٥- تأسيس الوكالة** :

الوكالة العربية لإدارة تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي مؤسسة عربية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، مقرها مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية .

• **١/٥/٥- الدواعي، والأسباب** :

- محاكاة الجامعات الدولية في الاهتمام بالإتجاه التنموي للأداءات المؤسسية.
- تحقيق أعلى أداء للمخرجات الجامعية.
- تبوأ الجامعات العربية لمكانها ومكانتها اللائقة بها دولياً.
- عالمية النهج العلمي والبحثي والتعليمي والتدريسي للجامعات العربية.
- التوافق مع متطلبات الخطط التنموية للمجتمع.
- الحرص على إرساء دعائم التميز الجامعي.
- حرص الجامعة على إنتاج العقول الابتكارية في المجتمع العربي.
- وضع الجامعة على درج التنافسية الدولية من منظور التصنيفات العالمية.
- حاجة الجامعات إلى مصداقية المستفيدين من خدماتها وتقييم إنتاجيتها دولياً.
- دعم إدارة الجامعة لتحقيق العائد التمويلي الذاتي من خلال إنشاء مراكز ذوي الطابع الخاص.
- التوصل الى سبل تشخيص نقاط القوة والضعف في مجالات أداء المؤسسة الجامعية من المنظور الدولي والإقليمي.

• **٢/٥/٥- الرؤية** :

كون الوكالة بوتقة التألق المعرفي والمهاري من خلال صقل المهارات الإبتكارية لكافة مقدمي ومستخدمي خدمات ضمان الجودة والإعتماد لصياغة عقول مبدعة تتفاعل مع متطلبات ومقتضيات تدويل الاعتماد.

• **٣/٥/٥- رسالة الوكالة** :

الإضطلاع بمهمة مساعدة الجامعات العربية لتطوير وتحسين جودة برامجها وادارتها المؤسسية من خلال نشر ثقافة الجودة وتوفير الاطارات الأكاديمية المرجعية وإجراء عمليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية الداعمة لتدويل معيارية ضمان الجودة والاعتماد لكافة الجامعات العربية الأعضاء بالوكالة.

• **٤/٥/٥- أهداف إنشاء الوكالة** :

- تطوير منظومة التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي، وفق معايير معتمدة .

- نشر ثقافة الجودة وتدويل الاعتماد.
- إعداد معايير ومرجعيات ومؤشرات وآليات تدويل اعتماد مؤسسات التعليم العالي.
- مساعدة مؤسسات التعليم العالي في بناء قدراتها المؤسسية في مجال تدويل الاعتماد.
- إجراء البحوث الإكاديمية ذات العلاقة بضمان الجودة وتدويل الاعتماد.
- تطوير اجراءات الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات الأعضاء بالوكالة.
- التعاون مع المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية ذات الإهتمام بتدويل الإعتماد.
- الاعتراف بمخرجات التعليم الجامعي العربي في مختلف الأوساط الإقليمية والدولية.
- مساعدة الجامعات العربية على الإستبصار بنواحى القوة والضعف بها بمشاركة كافة العاملين فيها من منظور تدويل الاعتماد.
- التأكد من رصانة المستوى العلمى والأكاديمى للجامعات العربية وقدرتها على تحقيق رسالتها التربوية من خلال فحص التزامها بضوابط وآليات تدويل الاعتماد.
- إتاحة الفرصة للتنافس الدولي للجامعات العربية بما يؤدى إلى تحسين جودة برامجها وخريجيها.
- التحقق من الإعتراف الدولي بكافة الشهادات الدراسية والمؤهلات العلمية للجامعات العربية.
- تشجيع إنشاء مراكز البحوث ودعم إجراء البحوث العلمية المشتركة وتبادل نتائجها والعناية بالبحوث التطبيقية وربط موضوعاتها بخطط التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية.
- توثيق التعاون بين الجامعات العربية وتنسيق جهودها فيما بينها.
- دعم عمليات تطوير أداء الجامعات العربية واستقلالها وتأكيد الحرية البحثية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها وحماية حقوقهم.
- دعم وتحفيز التميز والإبداع وتشجيع الأنشطة الطلابية المشتركة بين الجامعات العربية
- التعاون لضبط جودة التعليم الجامعي والعالي وضمان نوعيته والسعي لتحقيق الاعتراف المتبادل بالشهادات الصادرة عن الجامعات العربية .

- **٥/٥/٥- مهام الوكالة** :

- الإشراف العام على ما تقوم به الجهات المرتبطة بالوكالة من أعمال وتكون مسئولة عن تنظيمها وتوزيع الأعمال والاختصاصات بين منسوبيها مع وضع خطط العمل اللازمة لذلك، وتطويرها باستمرار بما يحقق جودة أدائها المؤسسي.
- تشكيل اللجان الإدارية والتنظيمية المتعلقة بمهام الجهات والوحدات المرتبطة بالوكالة.
- تمثيل الجامعات الأعضاء لدي الجهات الخارجية ذات الطبيعة المتعلقة بتدويل الاعتماد.
- نشر آليات تدويل ثقافة التقويم الأكاديمي وتوكيد الجودة التعليمية على مستوي الأقسام الإدارية والأكاديمية وبين جميع أعضاء هيئة التدريس والعاملين في تلك الأقسام من خلال إصدار الكتيبات والنشرات والمطويات ومن خلال عقد الندوات والمحاضرات ..الخ

- العمل على بناء نظام متكامل لتدويل الاعتماد ووضع اللوائح والإجراءات التنظيمية الداخلية اللازمة لتنفيذه.
- تقديم الدعم والمشورة الفنية للأقسام العلمية والإدارية بالجامعات الأعضاء لإعداد خططها الاستراتيجية وفقا لإستراتيجيات التدويل الوطني والاقليمي والدولي.
- العمل على إقامة علاقات علمية ومهنية بناءة بين الجامعات العربية الأعضاء ونظيراتها العالمية والهيئات الدولية بما يسمح بتحقيق الإنماء المؤسسي لها.
- وضع خطة مرحلية مناسبة للمراجعة الدورية لسياسات ونظم تدويل الاعتماد لكافة الجامعات العربية الأعضاء.
- الإسهام مع ادارات الجامعات العربية في وضع خطة إستراتيجية طويلة المدى للتطوير المؤسسي بما يتناسب مع استراتيجيات التدويل لضمان الجودة والاعتماد .
- التنسيق مع الجهات المحلية والعالمية للاستفادة من تجاربهم في مجال تقويم الأداء وضمان الجودة من خلال الابتعاث والانتداب والحراك الطلابي والعلمي.

- **٦/٥/٥- العضوية**

عضوية الوكالة نوعان؛ عاملة ومشاركة، ويتم قبول أي جامعة عربية تحقق الشروط المنصوص عليها في النظام الأساس للوكالة عضوا في الاتحاد أو تحويل عضويتها من مشاركة إلى عاملة بقرار من المجلس التنفيذي للوكالة.

- **٧/٥/٥- الهيئات الأساسية للوكالة: تتكون الهيئات من :**
  - ١/٧/٥/٥ - الجمعية العمومية للوكالة.
  - ٢/٧/٥/٥ - المجلس التنفيذي.
  - ٣/٧/٥/٥ - المجلس الإستشاري.

- **١/٧/٥/٥- الجمعية العمومية للوكالة.**

وتعد هي الهيئة العليا للوكالة، وتتألف من الجامعات الأعضاء بالوكالة، ويمثل كل جامعة رئيسها أو من ينوب عنه من أعضاء مجلسها أو الهيئة المسؤولة عنها، ويكون لكل جامعة صوتٍ واحد، ويجوز لأحد الأعضاء أن يمثل عضوا واحدا آخر فقط وأن يصوت بدلا عنه، على أن يكون التفويض كتابيا لعضو عامل من أعضاء الوكالة. وتختص الجمعية العمومية بما يلي :

- اقرار السياسة العامة للوكالة، مع اعتماد الميزانية العامة السنوية للوكالة .
- تعديل النظام الأساس للوكالة بأكثرية ثلثي الأعضاء العاملين الحاضرين.
- انتخاب تشكيل المجلس التنفيذي للوكالة وتحديد عدد أعضائه وصلاحياته.
- إصدار الأنظمة الداخلية، الإدارية والمالية، أو تعديلها
- قبول الجامعات في عضوية الوكالة وتحويل عضوية الجامعات المشاركة للعضوية العاملة.
- اختيار مدير الوكالة ووكلائه (عدد ٣ وكيل) ممن ترشحهم الجامعات الأعضاء .
- الموافقة على إنشاء وحدات وهيئات فرعية للوكالة الجامعات العربية الأعضاء بالوكالة.

- النظر فيما يرفعه المجلس التنفيذي إليها.
- تأليف لجان لدراسة موضوعات معينة تدخل في اختصاصه .
- تفويض المجلس التنفيذي أو أي لجنة منبثقة عنه ، بعضا من صلاحياته .

• **نظام انعقاد الجمعية العمومية**:

تنعقد الجمعية العمومية مرة كل عام في المكان والزمان اللذين يحددهما في اجتماعه السابق، ويجوز أن يعقد اجتماعات استثنائية إذا دعا إليها المجلس التنفيذي بشرط موافقة ثلث الأعضاء، أو إذا دعت إليها إحدى الجامعات الأعضاء بشرط موافقة أغلبية الأعضاء .

• **٢/٧/٥/٥- المجلس التنفيذي**.

تشكل الجمعية العمومية في دورتها العادية المجلس التنفيذي للوكالة لمدة دورة انتخابية لمدة ثلاث سنوات من: (مدير الوكالة ، عدد (٣) وكلاء للوكالة عدد (٤) أعضاء يتم انتخابهم من الجامعات الأعضاء، عدد (٤) من خبراء الجودة والإعتماد يتم اختيارهم من خلال اعلان لكافة الخبراء بالوطن العربي وهؤلاء لهم حق التصويت، مع اختيار عدد (٥) من الباحثين من خلال إعلان من قبل الوكالة لكافة الباحثين العرب ، وهؤلاء لهم حق المشاركة دون ابداء التصويت على قرارات المجلس التنفيذي للوكالة).

يختص المجلس التنفيذي بما يلي:

- اقتراح مشروع الموازنة السنوية للوكالة.
- اقتراح مشروع تعديل النظام الأساس للوكالة ودعوة الجمعية العمومية لإقرار لوائح الوكالة الإدارية والمالية أو تعديلها.
- اتخاذ القرارات بشان طلبات الجامعات والمتعلقة بالانضمام لعضوية الوكالة أو التحويل للعضوية العاملة أوتعليق عضوية الجامعات أو إسقاطها.
- قبول التبرعات والهبات بما لا يتعارض مع أهداف الوكالة.
- إقرار اتفاقيات التعاون مع المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية.
- متابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية.
- تشكيل اللجان النوعية اللازمة لحسن سير نشاط الوكالة من بين أعضائه وتحديد مهامها.
- وضع الخطط التنفيذية للسياسات العامة أكاديمياً وإدارياً للوكالة.
- اقتراح تعيين أعضاء هيئات التدريس والإداريين بالوكالة .
- اقتراح تطوير معايير ضمان الجودة أكاديميا ومؤسسيا للجامعات الأعضاء .
- إقرار نتائج اجراءات تطبيق معايير ضمان الجودة ، ليتسني اقرار اجراءات اعتماد مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي، توطئة لتطبيق آليات تدويل الإعتماد.
- إقرار إنشاء وتشكيل وحدات تدويل الإعتماد بالجامعات العربية الأعضاء بالوكالة.
- رفع تقريرا سنوياً عن شؤون التعليم وسائر وجوه النشاط في الوكالة ، شاملا الإنجازات ورؤى التطوير، لعرضه علي الجمعية العمومية للوكالة.

٣/٧/٥/٥ - **المجلس الاستشاري للوكالة** ، ويتألف من أكثر الأعضاء خبرة دولية في تدويل الإعتماد رئيساً، وعضوية كل من: مدير الوكالة ، وعدد

(٣) أعضاء منتخبون من الجمعية العمومية، وممثلاً عن المجلس التنفيذي للوكالة، عدد (٧) أعضاء من ذوي الخبرات من الوطن العربي، عدد (٣) خبراء أجانب من ذوي الخبرة في مجال الإعتماد وتدويل الإعتماد، وله علي الأخص ما يلي :

- تقديم تقريراً دورياً شاملاً كافة الشئون الأكاديمية والإدارية للوكالة للمجلس التنفيذي.
- اقتراح خطط تطوير وتحديث معايير ضمان الجودة والاعتماد وآليات التدويل، وتقديمها إلى المجلس التنفيذي للوكالة للمناقشة واتخاذ القرارات التنفيذية بشأنها.
- ابداء الرأي حيال الإجراءات التنفيذية لكافة الشؤون التعليمية والإدارية للوكالة.
- إعداد الدراسات والأبحاث التطويرية والتشغيلية الخاصة بالوكالة.
- الإسهام في تطوير الخطط الإستراتيجية والتنفيذية للهيكلية التنظيمية للوكالة..

- **٨/٥/٥- اللجان الأساسية للوكالة** :
  - ١/٨/٥/٥ - لجنة التدويل العالمي.
  - ٢/٨/٥/٥ - لجنة التنسيق الإقليمي.
  - ٢/٨/٥/٥ - لجنة ضمان الجودة والإعتماد الوطني.

- **١/٨/٥/٥- لجنة التدويل العالمي** :

يقوم المجلس التنفيذي للوكالة بتشكيل لجنة التدويل العالمي من بين الجامعات الأعضاء بالوكالة، وتتحدد مهامها كما يلي:

- إجراء حصر شامل ودقيق لواقع عمليات التدويل عالمياً.
- وضع المعايير العلمية والإجراءات التنفيذية لعالمية اجراءات التدويل للجامعات العربية.
- تشجيع إجراء البحوث الأساسية والتطبيقية ذات الرؤي والصبغات الدولية بما يحقق التوأمة الوطنية والإقليمية والدولية.
- التعاون مع الجامعات العربية والعالمية لتطوير البرامج التدريبية للهيئات التدريسية والإدارية بما يتسق ورؤى التدويل.
- تشجيع وتيسير النشر العلمي للأبحاث الأكاديمية بالمجلات العلمية العالمية.

- **٢/٨/٥/٥- لجنة التنسيق الإقليمي** :

يقوم المجلس التنفيذي للوكالة بتشكيل لجنة التنسيق الإقليمي من بين الجامعات الأعضاء بالوكالة، وتتحدد مهامها كما يلي:

- إجراء حصر شامل ودقيق لواقع عمليات التدويل بكل جامعة من الجامعات الأعضاء.
- وضع المعايير العلمية والإجراءات التنفيذية حيال التوافقية الإقليمية لاجراءات التدويل في الجامعات العربية.
- تيسير عقد التوأمة الإقليمية اكاديمياً وادارياً بين الجامعات العربية الأعضاء بالوكالة.
- التنسيق بين الجامعات الأعضاء حيال تبادل الطلاب والهيئات التدريسية .
- وضع الأطر العامة للتدريب بحيث يتضمن توطين الفكر الإقليمي بين الجامعات سواء تمثل ذلك في المتدربين او المدربين.

- تشجيع وتيسير النشر العلمي للأبحاث الأكاديمية بالمجلات العلمية العربية.

- **٥/٥/٨/٣- لجنة ضمان الجودة والإعتماد الوطني** :

يقوم المجلس التنفيذي للوكالة بتشكيل لجنة ضمان الجودة والإعتماد الوطني من بين الجامعات الأعضاء بالوكالة ، وتتحدد مهامها على النحو التالي:

- إجراء حصر شامل ودقيق لواقع عمليات التدويل وطنياً.
- إبداء الرأي حيال التطوير المؤسسي بالجامعات العربية بما يحقق جودة أدائها المهني.
- وضع المعايير العلمية والإجراءات التنفيذية حيال وطنية إجراءات التدويل .
- تشجيع إجراء البحوث الأساسية والتطبيقية ذات الرؤي والصبغات الوطنية بما يحقق المزيد من الوعي والإدراك لأهمية معايير ضمان الجودة والإعتماد.

❖❖ موارد وأموال الوكالة: تتعدد الموارد المالية للوكالة ، ومنها:الإشتراكات السنوية للجامعات الأعضاء/ الدعم المقدم من الحكومات العربية/ الدعم المقدم من المنظمات الإقليمية والدولية/ استثمار موارد الوكالة.

- **٥/٥/٩- أهم المجالات الإحترافية للوكالة** :

- ٥/٥/٩/١ - إنشاء نظام داخلي لتوكيد الجودة في الجامعات العربية من منظور تدويل الاعتماد.
- ٥/٥/٩/٢ - مجال نشر الوعي بثقافة الجودة في الجامعة من منظور تدويل الاعتماد
- ٥/٥/٩/٣ - تدويل تدريب أعضاء هيئة التدريس والموظفين ومسؤولي إدارات الجودة والطلاب وكافة منسوبي الجامعات العربية ، وأهم الدورات التدريبية وورش العمل كما يلي :
  - ✓ دورة في (تدويل تطبيقات الجودة والإجراءات والممارسة)
  - ✓ دورة (تدويل استراتيجيات ضبط الجودة والإعتماد في التعليم العالي)
  - ✓ دورة تدريبية بعنوان (تدويل تطوير الجودة المؤسسية والأكاديمية)
  - ✓ ورشة عمل (تدويل التقويم وضمان الجودة)
  - ✓ ورشة عمل حول (الاتجاهات الحديثة في تطبيقات الجودة في التعليم العالي)
  - ✓ ورشة عمل (تدويل المراجعات الداخلية والخارجية)
  - ✓ ورشة عمل (آليات تدويل الإعتماد الأكاديمي)
  - ✓ ورشة عمل (آليات تدويل الإعتماد المؤسسي)

- **٥/٥/١٠- مرحلة التنفيذ**

- **٥/٥/١٠/١- مرحلة الإعداد والتجهيز وتشمل** :

- البدء في تكوين لجنة انشاء الوكالة مختارة من جميع الجامعات العربية الأعضاء.
- البدء في تدريب أعضاء لجنة انشاء الوكالة على تقنيات واستراتيجيات تدويل الاعتماد من قبل منظمة اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية وبعض الهيئات والمنظمات العربية.
- البدء في رسم الخطة الإستراتيجية وإعداد الجداول الزمنية للمراحل التتابعية لتطبيق الفكر الإستراتيجي لإنشاء الوكالة .

- البدء في تكوين لجان تدويل الإعتماد بكل جامعة.
- تدريب الأعضاء في اللجان الفرعية على متطلبات تدويل الإعتماد، على أن يكون هؤلاء الأعضاء هم المشرفون على فرق العمل التي سيتم تكوينها في كل كلية وقسم بالجامعة.

- **٢/١٠/٥/٥- مرحلة تهيئة مجتمع الجامعة لتطبيق آليات تدويل الاعتماد من خلال انشاء الوكالة:**
  - عمل المحاضرات العامة، الندوات، ورش العمل عن الجودة وإستراتيجياتها، وأهميتها والمتوقع منها للجامعة ومنسوبيها، والمراحل التي ستتبعها الجامعة لتطبيق الجودة الشاملة .
  - وضع الملصقات للتوعية وإشعال الحماس لدي منسوبي الجامعة نحو تدويل الإعتماد في كل الإدارات والأقسام الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي .
  - إصدار النشرات والمطويات والكتيبات واستخدام العروض المرئية لعرض أنشطة الجامعة في مجال ضمان الجودة واجراءاتها التنفيذية نحو تدويل الاعتماد.
  - وضع لوحات ثابتة عند المداخل الرئيسة للجامعة توضح المراحل الإجرائية للجامعة نحو السعي لتدويل الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي.
  - إعداد الخطط الإستراتيجية؛ متضمنة شروط الإنضمام لعضوية وكالة تدويل الاعتماد.

- **٣/١٠/٥/٥- الإعلان عن انشاء الوكالة وتحديد شروط العضوية ومميزاتها**

يتم الإعلان عن إنشاء الوكالة ونشر كافة التفاصيل المتعلقة بأهدافها وعملها ومهامها من خلال الموقع الإلكتروني للوكالة وكافة الصحف العربية والإذاعات والتلفازية العربية.

- **٦/٥- إجراءات مقترحة على المدى القريب :**
  - إرساء مبدأ جودة المؤسسة وإعلام الجميع به، ويتحدد هذا المبدأ بأن يتم تقييمه من خلال نوعين من النواتج التنظيمية والفردية.
  - سرعة إصدار القرارات الإدارية الداعمة لتطبيق تدويل معايير ضمان الجودة والإعتماد من قبل الجامعة والكلية والأقسام.
  - إتباع مبدأ الشفافية الإدارية عند تشكيل اللجان التنفيذية المنبثقة عن مجلس إدارة الكلية، واعتماد مبدأ العدل التنظيمي أساسا للتوزيع الإداري بهذه اللجان.
  - التأكد من قدرة القيادات الجامعية على إدراك أن كافة العمليات والمعلومات الإستراتيجية حيال تدويل الإعتماد متوفرة لكافة منسوبي الجامعة.

- **٧/٥- الإجراءات المقترحة على المدى البعيد :**
  - تبني مدخل SBM أو MLSM كأسلوب تطوري وتنموي لكافة الهياكل التنظيمية بالكلية، مما يعكس اتجاهاً اداريا نحو تدعيم لا مركزية التخطيط والتنفيذ ، الأمر الذي يدعم فكرة تطبيق آليات تدويل الإعتماد.
  - تنمية الشراكة الوطنية والإقليمية والدولية بما يحقق تفعيل إجراءات تدويل الإعتماد من خلال عقد الإتفاقات والشراكات بين مؤسسات التعليم العالي ونظيراتها إقليميا ودوليا.
  - إحداث التغيير في الثقافة المؤسسية لكافة العاملين بمؤسسات التعليم العالي، تمهيداً لتنمية قدراتهم الإدارية على صعيد المشاركات في عمليات

التدويل، الأمر الذي يتحقق معه استقلالية تنفيذ المسؤولية الإدارية، مع الاحتفاظ بحق المساءلة للإدارة العليا.

- وعي قيادات الكلية بكيفية خلق البيئات الابتكارية على الصعيد الإداري والأكاديمي والمؤسسي بما يتسق مع القيم التنظيمية لتدويل الاعتماد.

- **٨/٥- الضغوط التي تواجه التنفيذ** :

- اعتبار معايير ضمان الجودة والإعتماد نهجا تنمويًا في حد ذاتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقليدية التطبيق بجانب وجود معارضة ذاتية وعلنية حيال المعايير وأسلوب تطبيقها.
- قلة تأهيل القيادات الجامعية وفق آليات تدويل الإعتماد ومنهجياته الدولية، بجانب كونهم يعملون وفقا لجداول أعمال مقننة لا يتم تطويرها وفق وضعية البنية التنظيمية أو تعددية المجالس واللجان المنبثقة.
- ندرة اكتراث القيادات المؤسسية أو التزامها بالسياسات الإدارية التقليدية حيال تطبيق آليات تدويل الإعتماد، الأمر الذي يعود لضرورة إعادة التأهيل التمهيني لهم.
- قلة الكفاءات الإدارية لانعدام كفاياتهم المهنية، بجانب ظهور عدد من السلوكيات المناهضة لتبني هذه الأفكار الجديدة.
- عدم قناعة إدارات مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي بجدوي تدويل الاعتماد، واعتباره اتجاها تطويرا سيتلاشي قريبا.

- **٩/٥- وللتغلب على تلك الصعوبات** :

- الحرص الدائم من قيادات الجامعات وكلياتها على معالجة كافة الأمور بأسلوب يتسم بالعلاقات الإنسانية والتواصي بالصبر الإداري أثناء مرحلة التطبيق.
- توفير بعض الكتيبات والوسائل الإيضاحية التي توضح الفوائد والعوائد لتدويل الإعتماد، وايضاح المهام والمسئوليات حيال اجراءات التدويل.
- يجب أن تقدم مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي مخططاً سنوياً توضح فيه مدى إلتزامها بالأهداف العامة وتصورها المستقبلي حيال تطبيق مقتضيات تدويل الإعتماد الأكاديمي والمؤسسي.
- تدريب القيادات وكافة العاملين بالكلية على كيفية تطبيق معايير ضمان الجودة بما يتفق وكينونة تدويل الإعتماد وآلياته ومبادئه واجراءاته التنفيذية.
- إنشاء لجنة دائمة بكل جامعة ومؤسسة، تكون حلقة الاتصال الدائم بالهيئات الوطنية والإقليمية والدولية للجودة والاعتماد، للإطلاع على أحدث التطورات لديها من أجل التطوير المؤسسي بالكلية في ضوء مستحدثات آليات تدويل الإعتماد.
- القيام بحملات التوعية المتعلقة بنشر ثقافة الجودة والاعتماد بين الطلاب والهيئة التدريسية والإدارية والقيادات علي مستوى الكلية من خلال الموقع الإلكتروني للكلية والملصقات والمحاضرات والندوات والأدلة الاسترشادية الموزعة ... الخ
- عقد الدورات التدريبية للهيئة التدريسية والإدارية والطلابية لإطلاعهم علي معايير ضمان الجودة وكيفية التطبيق، وأهم الخبرات والإقليمية والدولية ذات التطبيق الفعال لها، بما يدعم لديهم ثقافة الإتجاه نحو الإجادة والجدارة من منظور تدويل الإعتماد.

- **قائمة المراجع** :

١. أبو دقة، سناء إبراهيم ، الدجني، إياد علي ، ٢٠١١، "التقييم الذاتي المؤسسي والتخطيط الإستراتيجي ودورهما في ضمان الجودة في الجامعات الفلسطينية – الجامعة الإسلامية بغزة كدراسة حالة"، بحث مقدم للمؤتمر العربي الأول لضمان جودة التعليم العالي بجامعة الزرقاء الأهلية بالأردن.

٢. أحمد، أشرف محمود ، حسين ، محمد جاد، ٢٠٠٩ ، ضمان جودة مؤسسات التعليم العالى فى ضوء معايير هيئات الاعتماد الدولية ، القاهرة ، عالم الكتب .

٣. أحمد، أشرف محمود، عيداروس، أحمد نجم الدين، قرشي، عبد الغفار ، ٢٠١٢ ، ضمان جودة واعتماد المؤسسات والبرامج التعليمية، مركز النشر العلمي، جامعة الطائف(قيد النشر)

٤. النجار، عبد الوهاب محمدن ٢٠٠٧ ، الاعتماد الأكاديمى لمؤسسات إعداد المعلمين كوسيلة لضمان الجودة فى مؤسسات التعليم العام ، ورقة بحثية أعدت للقاء السنوى الرابع عشر بعنوان الجودة فى التعليم) الذى تعقده الجمعية السعودية للعلوم التربوية (جستن) فرع الجمعية فى القصيم يومى الثلاثاء والأربعاء ، ٢٨ -٢٩ ربيع الآخر .

٥. الأسمر، مني بنت حسن،٢٠٠٨،" الجودة النوعية الشاملة لمنظومة الدراسات العليا بجامعة أم القرى" ، المؤتمر القومي السنوي الخامس عشر (العربي السابع) بعنوان : نحو خطة إستراتيجية للتعليم الجامعي العربي ، والذي ينظمه مركز تطوير التعليم الجامعي في الفترة من ٢٣ – ٢٤ نوفمبر .

٦. أمين، ماجدة محمد ، حويل، إيناس إبراهيم ، حسن، ماهر أحمد،٢٠٠٥ ، " الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي – دراسة تحليلية في ضوء خبرات بعض الدول " المؤتمر السنوي الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، وعنوانه: الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، والمنعقد في الفترة من ٢٤ -٢٠٠٥/١/٢٥م بالاشتراك مع تربية ببني سويف.

٧. البنا، عادل السعيد ، عماره، سامي فتحي ، ٢٠٠٥، " ادراك اعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة والصعوبات التي تواجه تطبيقه بمؤسسات التعليم العالي في مصر – دراسة ميدانية"، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي، وعنوانه: تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير ضمان الجودة الشاملة ونظم الاعتماد ، والمنعقد في الفترة من ١٨ -٢٠٠٥/١٢/١٩م.

٨. الدليمي، جمال داوود، والسامراني، عمار عصام، ٢٠١١،" التحديات التي تواجه متطلبات الإعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم الجامعي في الجامعات الخاصة"، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي لجودة التعليم العالي، والمنعقد في الفترة من ١٠ -٢٠١١/٥/١٢ بالجامعة الخليجية .

٩. العرفج، عبد المحسن،٢٠٠٥، " التعليم العالي في السعودية من منظور استراتيجي" ، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر (العربي الرابع) بعنوان : تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الأداء ، والذي ينظمه مركز تطوير التعليم الجامعي في الفترة من ١٨ – ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥م.

١٠. العنقري، عبد العزيز بن سلطان، ٢٠٠٨، " تطوير التعليم العالي السعودي على ضوء بعض المستحدثات التكنولوجية"، المؤتمر القومي السنوي الخامس عشر (العربي السابع) بعنوان : نحو خطة استراتيجية للتعليم الجامعي العربي ، والذي ينظمه مركز تطوير التعليم الجامعي في الفترة من ٢٣ – ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨م.

١١. المسعودي، سعد بركي، طيب، عزيزة عبدالله،٢٠٠٥، " تطوير الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز"، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر (العربي الرابع)

بعنوان : تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الأداء ، والذي ينظمه مركز تطوير التعليم الجامعي في الفترة من ١٨ – ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥م.

١٢. النجار، عبد الوهاب محمد ، ٢٠٠٧ ،"الاعتماد الأكاديمى لمؤسسات إعداد المعلمين كوسيلة لضمان الجودة فى مؤسسات التعليم العام" ، ورقة بحثية أعدت للقاء السنوى الرابع عشر بعنوان الجودة فى التعليم ، الذى تعقده الجمعية السعودية للعلوم التربوية (جستن) فرع الجمعية فى القصيم يومى الثلاثاء والأربعاء ، ٢٨ -٢٩ ربيع الآخر.

١٣. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، ٢٠٠٨ ، وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعى ، إصدارات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، القاهرة.

١٤. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٩ ، دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالى ، كتاب الكتروني E – book ، الإصدار الثانى ، جمهورية مصر العربية .

١٥. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠٠٨ ، دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية الجزء الأول: نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية ، ، إصدارات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، المملكة العربية السعودية .

١٦. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠٠٩ ، معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي ، إصدارات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ،المملكة العربية السعودية.

١٧. باسكرفيل، ستيف وآخران، ٢٠١١، دليل التعليم العالي في المملكة المتحدة والشراكة مع الجامعات في الخارج، سلسلة البحوث / ٩، وحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم في المملكة المتحدة .

١٨. حسان، عبير حسن مصطفي ، ٢٠٠٨، الاعتماد لمؤسسات إعداد معلم التعليم العام فى مصر رسالة مقدمة لنيل درجة دكتور الفلسفة فى التربية، معهد البحوث التربوية، جامعة القاهرة.

١٩. طهطاوي، سيد أحمد،٢٠٠٥، " دور جامعة طيبة في مواجهة العنف من وجهة نظر طلابها" المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر (العربي الرابع) بعنوان : تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الأداء ، والذي ينظمه مركز تطوير التعليم الجامعي في الفترة من ١٨ – ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥م.

٢٠. طويقات، مشهور محمد عبد ربه ،٢٠٠٩ ، "تطوير المعايير الأكاديمية كأحد ركائز نظم ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعى النوعى فى الأردن" ، المؤتمر السنوى (الدولى الأول – العربى الرابع) "الاعتماد الأكاديمى لمؤسسات وبرامج التعليم العالى النوعى فى مصر والعالم العربى ، الواقع والمأمول ، فى الفترة من ٨ -٩ أبريل ، كلية التربية النوعية بالمنصورة .

٢١. محمد عبد الحميد محمد ، أسامة محمود قرنى (٢٠٠٥) : "إستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم بمصر فى ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول" ، المؤتمر السنوى الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية ببنى سويف " الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية ، والمنعقد من ٢٤ – ٢٥ يناير ، ج ٢ ، القاهرة ، دار الفكر العربى

٢٢. منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بالإشتراك مع البنك الدولي، ٢٠١٠، مراجعات لسياسات التعليم العالي – التعليم العالي في مصر – موجز تنفيذي، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بالإشتراك مع البنك الدولي.

٢٣. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالى: أهداف المجلس، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٨، متاح على الشبكة العالمية للمعلومات (http://heac.gov.Jor/GUI/sub.aspx?pid=350//flag=4)

٢٤. وزارة التعليم العالي بالسعودية، ٢٠١١، الراصد الدولي، نشرة شهرية يصدرها مرصد التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، العدد الثامن.

25. ABET (2012) : Accreditation Policy and Procedures manual (Effective for Evaluation During the 2007 – 2008 Accreditation Cycle) , Baltimore , ABET , Oct . 28

26. Accreditation and Quality Assurance Commission: AQAC, Palestine, 2006, Retrieved 3-3-2008 from: http://www.aqac.mohe.gov.ps

27. Aerden, Axel, Frederiks, Mark and Heuvel, Esther van den, 2012,The Assessment of Internationalisation, An Evaluation of the NVAO's Pilot Procedures", NVAO.

28. Altbach, Philip G. and Knight, Jane, 2007, The Internationalization of Higher Education: Motivations and Realities, The NEA 2006 Almanac of Higher Education.

29. Altbach, Philip G., 2007,Tradition and Transition : the international Imperative in higer education , Center for International Hhiger Education , Boston.

30. Americanos, Adonis,2011,Factors influencing international students' decisions in choosing a Cyprus Higher Education Institution: Implications for recruitment and marketing, A research project submitted to Middlesex University in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Professional Studies ,Institute for Work Based Learning Middlesex University.

31. Aphijanyatham, Ropharat, , 2010, "East Asian Internationalisation of Higher Education A Key to Regional Integration", A Program Report by visiting Foreign Research Fellows No. 25 , Center For Research On Internnational Cooperation In Educational Development , University Of Tsukuba.Visiting Foreign Research Fellow Seameo Regional ,Centre for Higher Education and Development December 25,

32. Ayoo, Philip Ouma, 2009 , "Reflections on the digital divide and its implications for the internationalization of higher education in a developing region: the case of East Africa" , International Association of Universities [IAU]", Higher Education Policy, V. 22, No. 3.

33. Becker, Linda K W, 2006, "Globalisation and Internationalisation: Models and Patterns of Change for Australian Academic Librarians", *AARL*, Vol. 37 No.4,

December.

34. Beerens, Sjaak J.J., 2008, "Recognition Of Cross-Border Capacity Building In Earth Observation - Addressing obstacles to international cooperation - ,The International Archives of the Photogrammetry", Remote Sensing and Spatial Information Sciences. Vol. XXXVII. Part B6a. Beijing.
35. Brandenburg, Uwe, Federkeil, Gero, 2007, "How to measure internationality and internationalisation of higher education institutions:, Indicators and key figures", Working paper No. 92 , CHE Centrum für Hochschulentwicklung gGmbH , Gütersloh ,July.
36. CITA , 2006 ,Accreditation Handbook : Standards , Policies and Procedures ; Division on Schools Distance Education , CITA Publications , Tempe, USA .
37. 23. Eaton, J S, 2010," The Role of Accreditation of Higher Education Institutions" , International Encyclopedia of Education ,Third Edition,
38. EFMD ,2007a , About the International EFMD Network and Its Activities, Belgium, EFMD, Available at "http://www.efmd.org/ htmlaboutcontdetail.asp?id=0608 16wupz&aid-060816rpkt&tid=1&ref =ind ",Retrieved at (2/5/2007)
39. EFMD, 2007b, About EQUIS , Belgium , EFMD , Available at " http://www.efmd.org/html /accreditation /cont_detail.asp ",Retrieved at (2/5/2007)
40. Egyptian Quality Assurance and Accreditation Committee, 2005 , Establishment of an Internal Quality Assurance System in the Faculties, Cairo, Egyptian Quality Assurance and Accreditation Committee .
41. Fahmi, Zita Mohd, 2007 , "Recent Changes: Quality Enhancement of Higher Education in Malaysia and Challenges", UNESCO-SEAMEO-REHEID, Bangkok, 12-14 December.
42. Forbes-Mewett, H., Marginson, Simon, Nyland, Chris, Ramia, Gaby, Sawir, Erlenawati, 2009, "Australian university international student finances / International Association of Universities [IAU]" ,Higher Education Policy, Vol. 22 , No. 2.
43. Ginke, Hans van, 2011, " More Than a Tradition and Ambition : "Internationalization in Higher Education ", Paths to Internationalization Higher education policies, trends and strategies in Europe and Slovenia , Klemen Miklavič (Ed.), , CMEPIUS, Centre of the Republic of Slovenia for Mobility and European Educational and Training Programmes.

44. Güla, Hüseyin , Gülb, Songül Sallan, Kayab, Eylemand Alicanb, Ayie ,2010, "Main trends in the world of higher education, internationalization and institutional autonomy", Procedia Social and Behavioral Sciences , 9 .

45. Harris , J . , 2004 ,"Supplementary Material for Session 7 key Attributes of Accreditation Institutions ; Representative" , CHEA , , The 3rd International Convention on Education & Training " Quality Management and Accreditation of Higher Education in the Arab World , The Middle East Education Market " , 24 – 26 Nov .

46. Hayward, Fred M., 2006, "Accreditation and Quality Assurance in African Higher Education: Findings and Lessons Learned from a Survey of Africa", Paper Presented at the 1st International Conference of Assessing Quality in Higher Education, University of the Punjab, Lahore, December 11-13,22.

47. Helios ,2006, "Is E-Learning Contributing to Internationalisation of Education and Training"? (draft). http://www.education

48. Horta, Hugo, 2010 ,"The role of the state in the internationalization of universities in catching-up countries: an analysis of the Portuguese higher education system" , , Higher Education Policy, V. 23, No. 1.. International Association of Universities [IAU]

49. International Association for Development of the Information Society, 2011, Proceedings Of The Iadis International Conference on International Higher Education ,(IHE 2011), Shanghai, CHINA 8 – 10 December,

50. International Network for Quality Assurance in Higher Education, 2007, "A List of Organizations Involved in Accreditation" , . Retrieved 3-11-2007 from: http://www.inqaahe.nl/public/question naires/q89.htm

51. Iuspa**,** Flavia Eleonora**,** 2010, Assessing The Effectiveness Of The Internationalizatio Process In Higher Education Institutions: A Case Study Of Florida International University**,** A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor Of Education, Florida International University.

52. Jowi, James Otieno, 2009 ," Internationalization of higher education in Africa: developments, emerging trends, issues and policy implications", Higher Education Policy, V. 22, No. 3, International Association of Universities [IAU].

53. JUAA ,2012 a,b, University Standards and Explanation, Available at " www .juaa.or.jp/en/ images/accreditation/

standard.pdf" , Retrieved at (8/6/2012) .

54. K Gu¨ ru¨ z , 2010, The Changing Role of the State in Higher Education, Middle East Technical University, Ankara, Turkey.
55. Klemen, Miklavič, , 2011,Paths to internationalization Higher education policies, trends and strategies in Europe and Slovenia, Centre of the Republic of Slovenia for Mobility and European Educational and Training Programmes,
56. Knight , J., 2010 ,Higher Education Crossing Borders, , University of Toronto, Canada.
57. Korean Council for University Education, 2004, Universities of the 21st Century with KCUE: Functions/Vision, Seoul, Korea,. Retrieved 15-8-2007 from:http://www.kcue.or.kr/English/sub_03.html.
58. Korean Council for University Education, 2004, Universities of the 21st Century with KCUE: Major Activities, Seoul, Korea, , pp.1-3. Retrieved15-8-2007from:http://www.Kcue.or.kr /English/ sub_05.html.
59. Kotecha, Piyushi, 2010, "Climate Change, Adaptation and Higher Education: Securing Our Future", (sarua Southern African Regional Universities Assocaition) ,leadership dialogue series, vol. 2, No.4 .
60. Kushnarenko, Valentyna, 2010,International Collaboration In Higher Education:The Canadian-Ukrainian Curriculum Development Partnership,A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Department of Theory and Policy Studies in Education Ontario Institute for Studies in Education University of Toronto.
61. Lasmin, 2011, "Accounting standards internationalization revisit: Managing responsible diffusion", International Conference on Asia Pacific Business Innovation & Technology Management.
62. Lauring, Jakob, Selmer, Jan, 2010, "Is university internationalization bad for performance? Examining two different types of diversity", International Journal of Educational Research ,49.
63. Marginson,Simon,2010,"Higher Education in the Global Knowledge Economy",Procedia Social and Behavioral Sciences ,2
64. Martin, Nichaela,2008, Cross- Border Higher Education , , Regulatiom, Quality assurance and Impact – Argentina, Kenya, Russia ,International Institute for Educational Planing, UNESCO.
65. McBurnie, G. ,2006, 'Leveraged footprints', 'dark clouds' and 'bleeding millions': Perspectives on Australian universities' offshore campuses, Perspectives in Education,Vol. 24, No.4.

66. Ministry of H.E.,2009, Strategy for the Internationalisation of Higher Education Institutions in Finland 2009-2015, .

67. Mullen , J . ,2008 ,"Total Quality Management ;A Method Stimulate Change" , Journal of Library Administration , 18,(2).

68. National Commission for Academic Accreditation& Assessment,2008, "Vision of the National Commission for Academic Accreditation and Assessment, Higher Education Council, Kingdom of Saudi Arabia", Retrieve 26-2-2008 from: http:// www.ncaaa. org.sa/aboutus/vision.htm

69. NCAAA ,2009, Handbook 1 ; "Standards and Processes for Quality Assurance and Accreditation" , English ed. , NCAAA , Riyadh , King of Saudi Arabia.

70. NCAAA ,2009, Report of the Review Panel ;Program Accreditation Review , , NCAAA , Riyadh , King of Saudi Arabia.

71. NVAO nederlans-vlaams accreditatieorganistie, 2010, The Assessment of Internationalisation An evaluation of the NVAO's pilot procedures, NVAO nederlans-vlaams accreditatieorganistie, NVAO .

72. Ogachi, Oanda, 2009 ,"Internationalization vs regionalization of higher education in East Africa and the challenges of quality assurance and knowledge production" , Higher Education Policy, V. 22, No. 3, International Association of Universities [IAU].

73. Oyewole, Olusola, 2009, " Internationalization and its implications for the quality of higher education in Africa" , Higher Education Policy, v. 22, no. 3, International Association of Universities [IAU] .

74. QAA (2006b) , Code of Practice for the Assurance of Academic Quality and Standards in Higher Education ; Section 7 : Programme Design , Approval , Monitoring and Review , Glowcester , QAA , Sept .

75. QAA , 2012 , "About the Quality Assurance Agency for Higher Education" , Glowcester , QAA , Available at " www.qaa.ac.uk / aboutqaa / about.QAA. html " , Retrieved at (23 / 4 / 2012) .

76. Rezeanu, Oana Maria, 2011,"The implementation of quality management in higher education" , Procedia Social and Behavioral Sciences, 15 ,1046–105

77. Rich, D, 2010, The Bologna Process in European Higher Education, International Encyclopedia of Education ,Third Edition.

78. Shimizu , K . , Baba , M . & Shimada , K . ,2000 , The New Role of JUAA in Japanese University Evaluation , Assessment & Evaluation in Higher Education ,Vol. 25,No 1 .

79. Shin, Ga Young, 2012, The International Baccalaureate(IB) Influence on Internationalizing the Curriculum in South Korean secondary school: Mapping Considerations for the future design an intergrated K-20 SYSTEM, Submitted to the Graduate Faculty of The School of Education in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts ,University of Pittsburgh.

80. Sirat, Morshidi, 2007, "Transnational higher education in Malaysia: Balancing Benefits and Concerns Through Regulations", Working Paper, National Higher Education Research Institute, Malaysia, .

81. Soboleva,Erika,2011,"International Educational Audit in the Transnational Education Area",Quality Assurance Review,Vol. 3,N. 1.

82. Stella, A and Woodhouse, D, *2010*, "International Accreditation in Higher Education", International Encyclopedia of Education, Third Edition.

83. Sugahara, Satoshi, Boland, Greg, 2011, Effects of exposure to the International Education Standards on perceived importance of the global harmonization of accounting education among Japanese accounting academics, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting ,27 .

84. Uvalic´ -Trumbic, S ´, 2010, " UNESCO's Role in the Development of Higher Education in a Globalized World" , International Encyclopedia of Education ,Third Edition.

85. Vincent-Lancrin, S. ,2006, " What is changing in academic research? Trends and futures scenarios" , European Journal of Education , Vol.41 , No.2.

86. Waters, J. L. 2010, " Internationalization of Education" , International Encyclopedia of Education, Third Edition.

87. Wende ,M van der, 2010, Internationalization of Higher Education, University of Twente, Enschede, International Encyclopedia of Education ,Third Edition .

88. Wende,M van der,2010,"Internationalization of Higher Education ",International Encyclopedia of Education,Third Edition.

89. Yelland, R , 2010," The Role of the OECD in the Development of Higher Education in a Globalized World",International Encyclopedia of Education, Third Edition.

❋❋❋❋❋❋❋